بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة بعنوان :

جهود ابن عصفور الصرفية

تقديم الطالب:
سكينة بدري مقبول بحري
إشراف البروفيسور:
محمد أحمد الشامي
عميد كلية اللغة العربية
بجامعة أم درمان الإسلامية

للعام الهجري ١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ
الموافق ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م

مُقَدِّمَة

لما كانت الحاجة لعلم الصرف ماسة ، اهتم جميع علماء النحو بدراسة الصرف، ولكننا نجد بعضهم قد برع في دراسة الصرف بجانب دراسة النحو ، ونحن نعلم أن القرآن الكريم وكتب التفاسير والقراءات لا تخلو من أنْ تذكر بأنها اهتمت بالدراسة الصرفية وبرهنت على ذلك بتطبيقها في النصوص القرآنية التي سوف ترد دراستها بإذن الله في القراءات وكيفية قراءة القراء .

والذي وصل علماء الصرف أنّ التصريف علم قديم وقد تحدث عن ذلك سيبويه حيث بين أن النصوص التي بنت عليها العرب اعتمدت على الأسماء والصفات ومن ذلك ما ذكره [1]"هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل لا يتكلمون به ، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل " .

فمن النص الذي ذكره سيبويه استفدنا أنّ العرب اعتمدت على الأسماء والصفات، وبنية الاسم والصفة تعتمد على الناحية الصرفية من حيث القياس والموازين، بحيث يمكننا أن نبين المعتل وغير المعتل منها حتى يسهل عليهم تفادي الاعتلال وعدم القياس عليه وقوله " ... وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل " يدل على أنّ الذي يحتاج إلى التصريف كعلم من العلوم الفعل وكلنا يعلم أن الفعل يعتمد عليه سائر الكلام الذي يتكلم به الناس .

ومن هذا يتضح لنا أن التصريف يحتاجه اللغويون والنحويون على حده ، وعلاقة النحو والصرف علاقة وطيدة إذ لا يمكن أن نستخدم النحو دون الصرف ، وذلك لأن بنية الكلمة تعتمد عليه لدقته في الصيغ وحتى في المعاني ومعرفتها من حيث الزيادة والنقصان .

حتى أننا نجد أن مسائل التصريف والصرف تحتاج للادلة والحجج والبراهين وتوضيح العلل حتى أن المتأخرين كانوا يطلقون على التصريف مسائل التمرين ولان

---

[1] الكتاب سيبويه – الجزء الثاني الصفحة ٣١٥ ١٨٤

اختلاف علماء الصرف في تعريف التصريف . يبين أن التصريف لم يكن شائعاً مما جعل العلماء يختلفون في تحديد تاريخ بدء التصريف ولكنهم على اختلافهم في بدء تاريخ التصريف إلا أنهم اتفقوا على أن التصريف لم تكن بدايته إلا بعد ظهور اللحن اللغوي الصرفي .

نجد علماء الصرف يقولون إن معاذ بن مسلم الهراء هو الذي وضع علم الصرف.

المنهج الذي أعتمده ابن عصفور في كتابه الممتع:

اعتمد ابن عصفور :

١- **المنطق الجدلي** : تعريف المنطق الجدلي [ذكر الأصول العامة التي يستدل بها في الموضوعات الصرفية يسط الأصول مع التوضيح بالامثلة بعد ارسائه الأصول العامة يبحث عن الاستناد إليها بالمسائل الفرعية – مع مراعاته لما لا يخالف أصول أقوال العلماء ومذاهبهم .

الأمثلة على ذلك باب المجرد والمزيد – باب الحروف الزوائد والأدلة إلى معرفة الزيادة من الأَصالة .

٢- **السماع** : حيث يعتمد من السماع ما توفرت فيه ثقة النقل وفصاحة الأصل استبعاد ما رواه بعض العلماء حتى وإن كان فيه ثقة النقل وفصاحة الأصل لا يعتمد لأنه لم تدعمه رواية موثوقة .

٣- **القياس** : حمل الفرع على الأصل لوجود علة جامعة بينهما .

٤-**الإجماع** :وهو الأمر الذي تجمع عليه علماء المدارس النحوية مثل " الكوفة – البصرة " بجانب هذه المنهجية فإن ابن عصفور أكثر ما أخذ آراءه من البصريين بينما كان يميل للمدرسة البغدادية.

ولكن خلافه كان واضحاً للمدرسة الكوفية إذ نجده خالفها في كثير من المسائل التي عرضها ولكن هذا لا يعني أنه لم يوافقها في بعض الآراء مع علمه التام أنها كثيراً ما تخالف المدرسة البصرية والغريب في هذه الدراسة أنني لم أحصل على أي رأي للمدرسة الأندلسية مع أن ابن عصفور في الأندلس إلا أنه لم يتأثر بهذه المدرسة ولم يأخذ عنها فقد رجح الصرفيون أن ابن عصفور لم يكن له مذهب صرفي واضح إذ أنه أخذ من جميع المدارس الصرفية وخالف بعضها ووافق الآخر ولم يأخذ من بعضها وإن كانت الأندلسية

ولكن الذي يساعدنا على التقصي ومعرفة ما يرتبط بمدى تأثره بالمدارس الصرفية هو اهتمامه باتباع منهج معين مثل المنهج الجدلي وأعني بذلك منهج " المنطق الجدلي " ليختبر الأقوال والأدلة ليصل إلى الحقيقة الصرفية من باب الأساليب النقلية أو العقلية لإثبات الحقائق الصرفية السليمة وحتى يصل للمنطق الجدلي هذا ويصل به إلى التقصي والبحث فيه ، اعتمد على السماع والقياس والاجماع ، وهو في السماع اعتمد على أن تكون وسيلة النقل ثقة فصيحة في الأصل لا تقبل الضعيف من القضايا الصرفية أو المسائل التي يجب معالجتها بل تردها لضعفها ورداءة لغتها المرذولة وأما ما اعتمد عليه المنطق الجدلي بجانب ذلك فكان القياس بحيث نجده يعتمد في هذا على الكثرة والإطراد مع مراعاة أن النماذج التي نقيس عليها لابد أن تكون كثيرة وغير نادرة لأن الندرة شذوذ لا نقيس عليه وإن صح النقل فيه وفصح أصله مما جعلنا نعتمد على إطراده كثرته .

ونجده يستخدم الاستنباط والتأويل والأحكام العامة لمعرفة المتشابه والمعتل من القضايا الصرفية وبذلك تكون الحجة قوية وراجحة ويكون القياس صحيحاً وسليماً.

وهذا المذهب في الأندلس عرف بمذهب المحققين حيث نجده لم يلتزم فيه بأسلوب ومنهج البصريين فقط ولا مذهب الكوفيين ، ولا حتى مذهب الاندلسين ، إذ أنه مذهب مزيج من المذاهب تحقق فيه الآراء الصرفية المطردة الفصيحة التي تعتمد على اللغة السليمة التي لا لغو فيها ولا لحن ومعنى هذا أنه لم يلتزم بمذهب البصرة لوحده ولا الكوفة أو بغداد وإنما اتبع منهج المحققين من العلماء وهذا اختيار مدعوم بالدليل ، وقد عرفت من البحث والدراسة في الأبواب الصرفية التي تعرض لها ابن عصفور انه كان يميل للبصريين لتأثره بمذهبهم الذي كان أقرب إلى التحقق والصحة في التأويل والاستنباط والقياس كما نجدهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يعتمدون على القياس الضعيف أو الشاذ وبالعكس من ذلك الكوفيين إذ نجدهم أوسع في الرواية وأضعف في القياس ولا يهتمون به ويعتمدون على الأمثلة وإن ضعفت ولتكون شاهداً وأصلاً يمكن التبويب والاعتماد عليها . مما جعل ابن عصفور لا يعتمد عليها وإنما وجد أن منهجه ومذهبه الذي اتبعه كان يعتمد على المذهب البصري فقط وإنما إذا خالفه في الآراء واحتج بما هو ضعيف وليس له أصل ولا يقوم على دليل أعرض عنه واختار من المذاهب الأخرى ما يلائم منهجه .

ويقول النحاة أن مذهب المحققيين هو مذهب المتأخرين من علماء الأندلس ومن العلماء الذين برعوا في ذلك ابن مالك وابن حيان

والذي جعلنا نتحقق من أن أبن عصفور متأثراً بمذهب المحققين قول أبي حيان " بعض أصحابنا " مما يشير إلى أن ابن عصفور تأثر بهذا المذهب الأندلسي .

وهناك دليل على أن ابن عصفور تأثر بمذهب المحققين من النحاة والصرفيين إذ أنه صرح بذلك في الممتع وذلك في مسألة الخلاف في الروم والاشمام حيث أكد أن ظاهرة الاشمام ظاهرة بصرية غير سمعية، فإذا قرن به صوت حركة الحرف المشم وما لا إشماماً ثم قال " أما بعض النحويين وكافة القراء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك ، لذلك سموه إشماماً . والمذهب الأندلسي الذي أطلقنا عليه مذهب المحققين وقلنا أنه عند المتأخرين وبرهنا على ذلك بالأمثلة والأدلة فقد اتضح أنه كان له بذرة ونواة عند بعض البغداديين وقد كان منذ القدم كما هو عند ابن جني الذي صرح به في منتصف القرن الرابع .

ففي القراءات في قوله تعالى " حتى نرى الله جهرة " حيث علق ابن جني على قراءة من فتح الهاء من " جهرة "[1] بقوله " مذهب أصحابنا " يريد البصريين في كل شيء من هذا النحو ، مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على لغة فيه ... ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه كالبحر والبحر والصخر والصخر وبعد ذلك يعرض لقوله تعالى " إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله " "[2] فيعلق على قراءة من فتح راء " قرح " بأن السكون والفتح لغتان كالحلب والحلب والطرد والطرد أو أن الأصل هو السكون وفتحت عين الكلمة قياسا لأنها قبل حرف حلقي حملاً على والصخر والصخر والنعل والنعل إذ جاز فتح الحرف الحلقي قياساً ولو لم يسمع .

ولما كان البحث في الأبحاث الصرفية من القضايا والمسائل التي تحتاج لعناية واهتمام، فضلت الخوض في هذا المجال لأسهم ولو بالقليل في إثراء اللغة العربية، والمشاركة في حفظها مصونة من اللحن واللغو ، فجاءت الدراسة الوحيدة في كتاب الممتع في التصريف، والذي لفت نظري إليه أنه المصدر الوحيد في العصر الأندلسي،

---

[1] سورة البقرة الآية ٥٤

[2] سورة آل عمران الآية ١٣٩..

ومعنى ذلك أنه الوحيد الذي لقي عناية في المغرب العربي واهتم به جميع علماء اللغة العربية وذاع صيته لتأثره بعلماء اللغة القدماء كسيبويه والخليل وغيرهم .

فالخطة الدراسية التي أود اتباعها في هذا البحث كما يلي :

الباب الأول :

مدخل في التصريف

اختلاط النحو والصرف

الفصل الأول

أ) التصريف في كل العصور

ب) مقارنة بين التصريف والاشتقاق

الفصل الثاني :

ـ) التصريف وظهوره في المؤلفات اللغوية الاندلسية .

ـ) مدخل : التصريف في فترة ابن عصفور .

ج) مذهب ابن عصفور الصرفي في كتابه " الممتع في التصريف "

الباب الثاني :

القضايا الصرفية التي عالجها ابن عصفور

مدخل اللغة

الفصل الأول : الحروف الزائدة في اللغة

الفصل الثاني : أبنية الأسماء والأفعال

الفصل الثالث : الابدال

الفصل الرابع : الادغام

الفصل الخامس : القلب والحذف والنقل

الباب الثالث :

أثر ابن عصفور الصرفي

الفصل الأول : تأثر ابن عصفور بالصرفيين واللغويين

الفصل الثاني : تأثر ابن عصفور بمن قبله من الصرفيين

الفصل الثالث : : أثره فيمن بعده من الصرفيين

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المصادر والمراجع

فأسال الله تعالى أنْ تكون هذه الدراسة قيمة وتخرج بالصورة المرجوة وتتبع لإرشادات وتوجيهات المشرف ، وتنال القبول وتحقيق الفائدة ولا يسعني ختاماً إلا أنْ أقول " اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً وأنت إن شئت تجعل الحزن سهلا "

وصلى الله عليى نبينا محمد وعلى أله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

واسأله تعالى السداد والتوفيق

مُقَدِّمَة

لقد انتشر اللغو واللحن في اللغة العربية التي كان ينطقها العربي بالسليقة ويؤديها أداء فصيحاً ، وقد اسهمت الشعوب العربية باختلاط وشيوع الألسنة أنْ يتسع مجال التحريف واللغو في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها .

مما كان له الأثر الأكبر في اهتمام علماء النحو البصريين والكوفيين بوضع النحو والصرف والاهتمام بهما كعلم واحد يطلق عليه النحو .

ويشتمل بداخله الاهتمام بالمسائل والقضايا الصرفية التي يحتاجها ناطق اللغة العربية.

ولأن الهدف الأساسي والغرض الذي يدعو إلى معرفة اللغة العربية سليمة والحفاظ عليها من اللحن ، هو قراءة القرآن الكريم وأي الذكر الحكيم ثم الاهتمام بقراءة الأحاديث النبوية وحفظها دون تحريف أو وضع أو زيادة فيها .

ولذلك يقول شوقي ضيف في ذلك " متحدثاً عن أسباب وضع النحو [1] " ... يمكن أن نرد أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة منها الديني وغير الديني ، أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحاً سليماً وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة ، وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم فقد روى بعض الرواة أنه سمع رجلاً يلحن في كلامه [2] فقال : " أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل " وروا أن أحد ولاة عمر بن الخطاب كتب إليه كتاباً به بعض اللحن فكتب إليه عمر : " أن قنّع كاتبك سوطاً "

(غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال نادراً وكلما تقدمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه على الألسنة . كما انضمت إلى ذلك بواعث أخرى ، بعضها قومي عربي، يرجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً ، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالاعاجم مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً

---

[1] المدارس النحوية / د. شوقي ضيف / دار المعارف/ ص ١١

[2] المدارس النحوية / د. شوقي ضيف / ص ١١-١٢

وبجانب ذلك كانت هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصرفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً .

وكل ذلك معناه أن بواعث متشابكة دفعت دفعاً إلى التفكير في وضع النحو ، ولابد أنْ نضيف إلى ذلك رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نمواً أعده للنهوض[1] برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظاماً يهيئ لنشؤ علم النحو وضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها واوضاعها الإعرابية .

وبهذه الطريقة شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله . على الأقل حتى منتصف القرن الثاني للهجرة ، بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار .

ثم يقول ويواصل ويستنتج من ذلك " ... وبذلك نفهم السر في أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة وكان أكثر[2] استعدادا لوضع العلوم ، إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الاجنبية "

ومن أشهر علماء النحو والصرف الخليل ابن احمد إذ أنه كما ذكرنا كان عقلاً فذاً عالماً بقوانين النحو والتصريف إذا أنه لم يترك كتاباً في النحو والتصريف إلا الف فيه وبين المطلوب بالنسبة للذين يهتمون بدراسة اللغة العربية سليمة ، وحتى مما يعرف عنه أنه نظم أيضا في العروض والقوافي.

وقد اتم ذلك بتصنيفه في النحو والصرف معاً لأنه يعتبره علماً قائماً بذاته ... وقد تبعه في تصنيفه تلميذه سيبويه – الذي سجل له جميع أبحاثه وكتاباته في النحو والصرف حتى قيل عنه أن الخليل كأنه كان موكلاً إليه بأن لا يترك له رأياً مهماً يتصل بقواعد العلمين ومسائلهما إلا دونه حتى قال القدماء إن كتابه من تصنيفه أي يقصدون سيبويه .

وحقاً سبقت الخليل في النحو والصرف خطوات مهمة ، وخاصة عند أبي اسحق وعيسى ابن عمر ، ولكن من الحق أيضا أنه هو الذي رفع قواعدها واركانهما وشاد

---

[1] المدارس النحوية / د. شوقي ضعيف / ص ٢٠

[2] المرجع السابق / ص ٢١

صرحمها وبناءهما الضخم ، بما رسم من مصطلحاتهما وضبط من قواعـدهما وبمـا شعب من فروعهما ، حيث أدته بحوثه الواسعة في بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة إلى أنْ بقسم الكلمات إلى مجردة ومزيدة ، ملاحظاً أن المجردة لا تزيد علـى خمسة ولا تقل عن ثلاثة .

ووضع للأبنية المجردة والمزيدة الميزان الصرفي المشهور ، وهو شديد الصلة بميزان تفاعيله في العروض مما يؤكد أنه هو واضعه ، وقد أتخذ فيه من تفعيلة الصيغة الثلاثية المجردة أصلاً هو" فعل " وأضاف إليهما لاماً في وزن الرباعي المجرد مثـل جعفر فوزنه فعلل ولامين في وزن الخماسي المجرد مثل سفرجل فوزنه فعلل .

أما الكلمات المزيـدة فـلاحـظ أنّ حـروف الـزيادة فيهـا عشـرة وتجمعها حروف كلمة (سألتمونيها) وقد رأى أن تنطق في الميزان بلفظها ، ليمتـاز الأصلي من المزيد ، فمثلاً أكرم وزنها أفعل وتفضل وزنها تفعل واقتطف وزنها افتعل وانكسر وزنها انفعل واستغفروزنها استفعل ومثلاً إكرام وزنها إفعال واقتطاف وزنهـا افتعال وانكسار وزنها انفعال واستغفار وزنها استفعال ومصباح وزنها مفعال ، وإليـه يرجع الفضل في وضع قوانين الإعلال والقلب ... ويكفي أنْ نذكر لذلك ثلاثة أمثلة :

أما أولها فصيغة اسم المفعول من الفعل الأجوف مثل مقول ومبيع فقد كان يرى أنّ واو مفعول الزائدة هي المحذوفةمن الصيغتين لأن الزائد أولى بالاعلال .

وقد كان لعلماء النحو والصرف الأثر الكبير على العلماء الذين خلفوهم أنْ تركوا لهـم آثاراً من العلوم ومبادئ منها ، كانت لهم الهدى لمواصلة مسيرتهم في التأليف فالخليـل وسيبويه وغيرهما من علماء البصرة والكوفة .

الصحيح أنهم الفوا في النحو والصرف مختلطين لكنهما كانا دافعاً لمن أتى بعدهما حيث نجد جميع النحاة اللغويين والصرفيين ، كل وجد ما يريده وما يجد فيه نفسه فانفصـلت العلوم عن بعضها كالنحو والصرف كل اضحى علم قائمـاً بذاتـه إلـى أنْ تطـورت الدراسات الصرفية في الأمصار المختلفة وأخذت الدراسات تنشط نشاطاً واسعاً لدرجة أنّ الشروح والمتون والحواشي قد برزت في توضيح وتبين ما صعب مـن العربيـة وأقسامها المتعددة .

فكانت كل هذه الدراسات الدافع ليست للنحاة المتأخرين ولا اللغـويين لكنهـا بالنسـبة للباحثين أيضاً .

التصريف في كل العصور :

اهتم الصرفيون بعلم الصرف ووضعوا له اصطلاحات وألفاظ صارت متداولة بينهم ، تعني ببنية الكلمة وتصريفها لتتولد هنا معان مختلفة تمكنهم من الاستفادة منها حالاً أو استقبالاً .

وجميع الكتب القديمة اعتبرت أن علم الصرف علم منفصل عن النحو له أبواب وفصول يجب دراستها والاعتناء بها .

وحتى تكون المقدمة سالفة الذكر مقترنة بالحجج التي تفندها وتشرح مغزاها وتبين وتثبت حقيقة أن علم الصرف والتصريف من العلوم المهمة التي شغلت حيزاً من عقول المهتمين باللغة ليردوا المفردات والألفاظ إلى أصلها .

ومن ذلك قول الميداني :

" اعلم أن لأصحاب التصريف اصطلاحات والفاظا يتداولونها كما لغيرهم من ارباب الصناعات فما لم يوقف عليها لم يهتد إلى احكامها فالتصريف تفصيل من الصرف وهو أن تصرف الكلمة الواحدة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة مثل أن تقول من الضرب يضرب ومن العلم علم يعلم فيستفاد من قولك ضرب فعل قد مضى ومن يضرب فعل يحصل أما حالاً أو استقبالاً نحو قولك سيضرب وسوف يضرب ثم التصريف لا يختص بالأفعال دون الأسماء بل يطلق عليهما جميعاً فالاسم له واحد وجمع وتعريف وتنكير ونسبة وتصغير

كما الأفعال ماضي ومستقبل وأمر ونهي وفاعل ومفعول ويطلق عليه حكم الصحة والاعتلال كما يطلق على الأفعال .. [1]

والحاجة الماسة لعلم الصرف اسهمت اسهاماً ليس له نظير للاهتمام بأصول العلم وفي ذلك يقول ابن جني (...وهذا القبيل من العلم أعني التصريف) [2]

يحتاج إليه جميع أهل العربية ، أتم حاجة ، وبه إليه أشد فاقة ، لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق

---

[1] كتاب نزهة الطرف في علم الصرف / الشيخ الإمام الأوحد صدر الأفاضل احمد بن محمدالميداني / ص٤

[2] كتاب المنصف / أبي الفتح عثمان بن جني النحوي / كتاب التصريف أبي عثمان المازني / تحقيق إبراهيم مصطفى – عبدالله أمين الجزء الأول / صفحة ٢

إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف وذلك نحو قولهم : إن المضارع من فعل لا يجئ إلا على يفعل بضم العين، الا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول : كرم يكرم بفتح الراء من المضارع لقضيت أنه تارك لكلام العرب سمعتهم يقولون يكرم أو لم تسمعهم ،لانك إذا عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياساً على ما جاء "[1])

وقد ثبت عند الجاربردي (التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)[1] إذا نجد أن الصرف نما وترعرع إلى أن سلك نهج النحو فصار النحو والصرف كما ورد ما يلي فيه (.... ساير الصرف النحو ولم يتخلف عنه ، يقول أبو الفتح في مقدمة المنصف لا تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره .)[2].

ويعتبر التصريف علم من علوم العربية التي أهتم بها علماء اللغة ، وخاصة القدامى إذ أنهم بينوا لنا أن التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول وسيتبين ما معنى قولنا الأصول – فنتصرف فيها بزيادة أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصريف لها ، والتصرف فيها ورد ما يلي عن التصريف (اعلم إن التصريف مصدر وضع كالعلم على هذا العلم للفرق ، خصوا به ما عرض في أصول الكلم وذواتها من التغيير ، كاختصاصهم علم العربية بالنحو ، فالتصريف ، كلام على ذوات الكلم ، والنحو كلام على عوارضها الداخلة عليها وفعله صرفته أصرفه تصريفاً .

يقال : صرفته فتصرف ، أي طاوع وقبل التصريف . حده : دور الأصل في الأبنية المختلفة والصور المتغايرة واشتقاقه من تصريف الحديث والكلام ، وهو تغييره بحمله على غير الظاهر ومنه تصريف الرياح . وهو تحويلها من حال إلى حال : جنوباً وشمالاً ، وصباً ودبوراً إلى غير ذلك من أجناسها ، فالتصريف تغيير الحروف الأصول ودورها في الابنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها ، نحو قولك في الماضي : ضرب وفي الحال ، يضرب وفي الاستقبال : سيضرب ،وضارب للفاعل ، ومضروب للمفعول .

---

[1] المنصف لكتاب التصريف / ابن جني / تحقيق / إبراهيم مصطفى / عبدالله أمين /ج١/ ص ٢

[1] مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، شرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني / ج١/ مكتبة المتنبي / القاهرة / ص ٥

[2] للمفني في تصريف الأفعال دكتور محمد عبدالخالق عضيمة / ص ٩

فالابنية مختلفة ، والأصل الذي هو (ضارب) واحد ، موجود في جميع ضروبها فهو كالجوهر الذي يتصرف في جميع ضروب الخلق والصور . وجوهر كل شيء مادته وجنسه الذي يصور منه ذلك الشيء نحو الذهب والفضة ، فإنهما جوهر لما يصاغ منهما ، الاترى أنه يصاغ منهما الصور المختلفة الذهب والفضة شيء واحد موجود فيها ، ونظيره الشخص الذي يتصرف في الجهات الست ذاهباً جائياً ، وآخذ يمنه ويسرة ونحو ذلك [1]))

وأيضا نجد في التصريف الكثير المفيد كما يلي (... وهو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ، فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف .

والثاني كتغيير قول وغزو إلى قال وغزا ولهذين التغييرين أحكام [2] كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام علم التصريف ، ولا يدخل التصريف في الحروف ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء والأفعال الجامدة ، فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين . . إذلا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه ، وقد وبل ، وما أشبه الحرف كتاء قمت ونا من قمنا وما وضع على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه فيدخله التصريف نحو "يد" و"دم "في الأسماء ونحو "ق "زيداً وقم "وبع "في الأفعال .

(.التصريف في اللغة : إنما هو الذهاب والمجئ والحركة والسكون) منه قوله تعالى " وتصريف الرياح "[3] إنما هو تدبيرها والتصرف فيها أن يهبها مرة من جهة ومرة من جهة أخرى ، والتصريف في النحو إنما هو مشبه بالتصريف في الأفعال.

وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول واشتققت للمفعول منه فعلاً بالنفي والإثبات لتدل على قبوله التأثير وتأتيه فيه ، سميت فعل المفعول مطاوعاً لفعل الفاعل ، وإذا كان فعل المفعول مطاوعاً لفعل الفاعل فمصدره مطاوع صدر فعل الفاعل تقول : كسرت القلم فانكسر ف (انكسر) مطاوع ل (كسرت) والانكسار " مطاوع لـ "قطعت " و " الانقطاع " مطاوع للقطع.

---

[1] شرح الملوكي في التصريف / ابن يعيش / تحقيق د. فخر الدين قباوة / دار الاوزاعي / ص ١٨

[2] أوضح المسالك / ص ٣٠٢ / أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري

٣ سورة البقرة الآية ,١٦٤

وكذلك تقول شويت اللحم فانشوي واشتوى أي : قبل التأثير فـ (اشتوى واشوى) جميعاً مطاوع لـ (شويت) و(الاشتواء والانشواء) مطاوع للشيء لانك تقول شوى يشوي شياً وتقول في المطاوع انشوي ينشوي / إنشواء ، واشتوى يشتوي اشتواء وكذلك تقول : صرفته أصرفه تصريفاً وتقول في : مطاوعه : تصرف ينصرف تصرفاً ، فتصرف ، مطاوع ، صرفت و" التصرف " مطاوع التصريف فهذا معنى قولهم : الأفعال المطاوعة .

والتصريف في النحو والتصرف فيه : هو أن تأتي إلى مثال من الحروف الأصول فتشتق منه بزيادة أو بنقص أمثلة مختلفة يدل كل مثال منها على معنى لا يدل عليه المثال الآخر . مثال ذلك أن تأتي إلى مثال (ض . ر . ب) فإن اشتققت منها فعلا ماضياً قلت : ضرب وأن اشتققت منه فعلاً مستقبلا قلت (يضرب) وإن اشتقت منه أمراً قلت (اضرب) (ضرباً) وإن استققت منه نهياً قلت (لا يضرب) وإن اشتققت منه صدراً قلت (ضرباً ومضرباً وإن اشتققت منه اسماً للزمان أو للمكان الذين يوقع فيهما الفعل قلت مضرباً وإن اشتققت منه اسم الفاعل قلت (ضارب) وإن اشتقت منه اسم مفعول قلت (مضروب) وإن اشتققت منه مثالاً ليدل على التكثير والتكرير قلت قلت (ضرب) . إن اشتققت منه مثالاً للمفعول الذي لم يذكر فاعله قلت : (ضرب) وإن اشتققت منه مثالاً ليدل على استدعائه قلت (استضرب) وإن اردت أنه فعل الضرب مثل ما فعل به على جهة المقابلة قلت : ضارب زيدٌ عمراً في نفسه مع اختلاج وحركة قلت (اضطرب) فقد رأيت كيف تصرفت في المثال الواحد بأن اشتققت منه هذه الامثلة الكثيرة)[1]

يواصل حديثه في التصريف أيضا قائلاً (.... هو التصريف والمعاني[1] جمع معنى مصدر ميمي نقل إلى معنى للمفعول واريد به ما يراد من اللفظ واختيار تحويل في المعنى الاصطلاحي أولى من التغيير لما في التحويل من معنى النقل وفي تعرب التحويل النقل من موضع إلى موضع آخر ، وكذا في الصحاح زاد فيه وحولته فتحول

---

[1] شرح التصريف / عمر بن ثابت الثمانيين / تحقيق د. إبراهيم سليمان البصمي / مكتبة الرشد / الرياض ص ٢٠١٠

٢ المرجع السابق ص ١٩

عدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى " لا يبغون عنها حولا [٢]" لكن لا يجوز تفسير التصريف بالتحويل لغة لأنه أخص من التغيير ثم إن المراد بهذا التصريف بيان لفظ تصريف لغة وإصطلاحاً يقطع النظر عن تعريف علم التصريف.

أما هو فأحسن ما يقال في تعريفه أنه علم بقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء كما ذهب إليه ابن الحاجب في حل المعقود : الصرف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها أو من حيث عرض لها من صحة أو اعلال أو ابدال أو نحوها ...)

وقد تحدث سبيويه عنه قائلاً : (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء المعتلة و غير المعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجئ في لغتهم في نظيره، من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون : التصريف والفعل[٣] "

موضوع علم الصرف:

الأفعال المتصرفة والسماء المتمكنة فلا يدخل الحروف لأنها مجهولة الأصل ولا يدخل الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر وأسماء الفعال الجامدة وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند المسموع منه كالحذف في سوف والحذف والإبدال في لعل وتصغير ذا والذي والإبدال والحذف في عسيت ولست.

فائدة علم الصرف:

عليه المعمول في ضبط الصيغ وبه يدفع اللحن في نطق الكلمات وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلم من مخالفة القياس التي تخل ببلاغة الكلام.[٣]

---

٢ سورة الكهف الآية ١٠٨

٣الكتاب سيبويه الجزء الثاني ص ٣١٥ شرح التصريف الملوكي

٣ المغنى في تصريف الفعال د. محمد عبد الخالق عضيمة/ دار الحديث ص ,٣١

أ/ التصريف وظهوره في المؤلفات:

بدأ علماء الأندلس علم الصرف في القرن الرابع ، ولكنهم في القرون الماضية كانوا لا يهتمون به بل لا يعيرونه اهتماماً ، ولكنهم بعد رؤيتهم لما آل إليه حال اللغة العربية إلى القرن الرابع الهجري إذ أنهم كانوا لا ينظرون في موضوعات الصرف التي تفيد في اللغة الادغام والامالة والتصريف ولا حتى في الابنية الصرفية التي تعتمد عليها في صياغة الكلام للبعد عن اللحن واللغو .

مما حدا بالنحاة والصرفيين أن يهتموا بعلم التصريف في المشرق والمغرب العربي[1] وبذلك استطاع علم التصريف أن يجد له انصاراً حرصوا على الاهتمام به والعناية الكاملة ، وفي ذلك برز الكثير من علماء اللغة في كل العصور والقرون المختلفة . الذين ألفوا كتباً في الصرف ومن أبرز هؤلاء العلماء كالخليل ابن احمد الفراهيدي الذي نسبت إليه مؤلفات صرفية توضح اهتمامه بالصرف الدليل على ذلك قول شوقي ضيف في ذلك[2] (.. كان عقل الخليل فذا ، كلما مس شيئاً نظمه واستنبط قوانينه ودقائقه وقد سلط هذا العقل على قوانين العربية في النحو والتصريف ، فإذا هو يكتشفها اكتشافا دقيقاً وحقاً لم يترك فيها كتاباً جامعاً ، إنما ترك ، أن صح ما ذكره المترجمون له ، كتابات فرعية كرسالة له في معنى الحروف وثانية في جملة الالات الإعراب وثالثة في العوامل ويظن القفطي أنها منتحلة عليه ورابعة لعلها من عمل غيره إذ تسمى " شرح صور الخليل " ولكنه إذا كان لم يترك في النحو والتصريف كتاباً كبيراً مأثوراً بضم فروعها وشعبهما الكثيرة فإن تلميذه سجل في كتابه كثيراً من بحوثه النحوية والصرفية ، حتى كأنه كان موكلاً بأن لا يترك له رأياً مهماً يتصل بقواعد العلمين ومسائلهما إلا دونه حتى قال القدماء إن كتابه من تصنيفه وتصنيف استاذه الخليل وعبروا عن ذلك عبارات مختلفة من مثل قول ثعلب " الأصول والمسائل في الكتاب الخليل " وخلاصة قول شوقي ضيف أن الصرف علم من العلوم الموجودة التي تهتم باللغة وصيانتها وأن ابن عصفور تأثر بسيبويه .

---

[1] بغية الوعاة / ص ٤٤ السيوطي

[2] شوقي ضيف المدارس النحوية / دار المعارف / ص ٣٣-٣٤

ومن ذلك يتضح لنا أن ابن عصفور تبع أثر علماء أجلاء اهتموا بالصرف كعلم من العلوم التي تعتمد عليها العربية وبذا ظهرت الكثير من المؤلفات الصرفية .

حتى أن هنالك كتب ومؤلفات باسم القضايا الصرفية كالاشتقاق لقطرب[1] والاخفش[2] الاوسط والاصمعي[3] والباهلي[4] .

ولكن كل الدراسات الصرفية التي حصلت عليها وفي العصور القديمة والحديثة لم تفرق بين الدراسات النحوية والصرفية ، إذ اعتبرت أن كل الدراسات نحوية فقط لم ينفصل فيها النحو عن الصرف مع حاجتهم الماسة للصرف كعلم قائم بذاته .

إذ أنهم يعتبرون البحث في النحو هو عبارة عن (... علم يبحث عن أحوال الكلم العربي أفراداً وتركيباً) فيجعلون التصريف جزء من أجزاء الكلام النحوي وقد أوردت كتب التراجم تأليفهم التي أمتزج فيها النحو بالصرف .

ولذلك اعتبروا ان شخصية النحو هي الشخصية المشهورة حتى لحظة كتابتي لهذه الدراسة إلا أنني فضلت وأثرت أن أكتب فيه حتى يتساوى علم النحو والصرف .لأن الكثير من العلماء يمكن أن تكون دراساتهم وبحوثهم تضم النحو والصرف فيقال هذا علم نحوي ، كما ينتفي ويستبعدان يكون نفس العالم صرفي . وذلك لم يكن لسبب معين بقدر ما هو يدل على النحو الشامل لعلوم العربية النحوية الصرفية كما ذكر ذلك ابن حني[5] فقال:

(... هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، افينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ عنها رد به إليها .

---

[1] قطرب له كتاب الاستفاق المتوفي سنة ٢٠٦ أما الأخفش المتوفي ٢٢١ والاصمعي المتوفي ٢١٦ والباهلي المتوفي سنة ٢٣١ كتب التراجم

[2] إنباه الرواة / الجزء الثالث / ص ٣٥٢

[3] المصدر السابق / الجزء الثاني / ص ٤٢

[4] الفهرس / ابن النديم/ ٥٦ المصدر السابق / الجزء الثاني / ص ٢٠٢-٢٠٣

[5] ابن جني / الخصائص /ج١/ ص ٥٣-٥٤

والمعلوم أن التصريف جزء من النحو حتى القرن السابع الهجري في كتب القدماء والمتأخرين وملازمة شيوخ العلم من علماء النحو والصرف والقراءات وكل العلوم ساعدت ابن عصفور على تصنيف كتاب الممتع الذي نحن بصدده الآن إذ أنه من أهم الكتب التي وردت في القرنين السابع والثامن الهجريين إذ أن منزلة ابن عصفور العلمية في الصرف هي التي اعطت هذا الكتاب وازجت عليه بالكثير من الشهرة .

إذ أن عصفور ضح ذلك من سيرته التي تدل على صبره للدراسة التعلم فقيل عنه " لازم أبو الحسن شيوخه العلماء ، فأخذ عنهم علوم العربية والأدب [1]ثم انصرف إلى التدريس والبحث ، فكان أثبر الناس على المطالعة .

وبذلك استطاع أنعلماً في العربية ريان في الأدب .

والنص يدلنا على كثرة مطالعة ابن عصفور في العلوم والدراسة النحوية الصرفية دون ملك عن الدراسة بل برغبة فيها ، والدليل على ذلك بروز مؤلفاته في النحو والصرف والتي أوردها كلم فيما يلي :

أولاً : المغرب في النحو

ثانياً : البديع

ثالثا : شروح الجمل

رابعاً : شروح الايضاح

خامساً : شرح كتاب سيبويه

أما في مؤلفاته في الصرف فاشهرها

١) الممتع في التصريف

وله مؤلفات أخرى

كالضرائر – وسرقات الشعراء – وشرح الاشعار الستة – وشرح الحماسة وشرح ديوان المتنبي .

ومع هذا التأليف تصدر للتدريس مما جعل اللغة راسخة في الذهن وخاصة أنه درس على أيدي اساتذة أكفاء كالشلوبين الذي كان إمام عصره كما ذكرت كتب التراجم

---

[1] كتب التراجم بغية الوعاة – فوات الوفيات – شذرات الذهب – مفتاح السعادة – الذيل والتكملة .

إلى أن ذكرو أن تلاميذه برعوا في النحو والمقصود بتلاميذه أكيد ابن عصفور الذي بدوره برع في الدراسات النحوية والصرفية .

وأكون مخطئة إذا حسبت أن ابن عصفور ألف صرفاً دون الاعتماد على من سبقه إذ أنه كسابقية ولاحقية وخير دليل على ما أقول إذ أن مؤلفه الممتع في التصريف تجده أكثر اعتماداً على سابقيه من الذين الغوا في الصرف .

ولكن هذا لا يعني أنه انتهج لنفسه نهجاً ومذهباً اعتمد عليه في دراساته دون أنْ يغفل دراسات الآخرين .

ومن المدارس اللغوية والصرفية المدارس المعروفة وهي المدرسة البصرية إذ أن الحقيقة الصرفية التي تجب معرفتها أن ابن عصفور كان يميل للمدرسة البصرية ولآراء البصرين في قضاياه الصرفية ومسائله التي يعتمد عليها في دراساته مع أنه يوافقهم يمكنه أيضا مخالفتهم في مسائل أخرى أو تفرده عليهم في بعض القضايا التي يرد ذكرها في باب تحليل القضايا والمسائل الصرفية في مؤلفه " الممتع في التصريف "

وكان يعتمد ابن عصفور ويتأثر بسيبويه بحيث أنه يأخذ برأي سيبويه ويستدل عليه العلماء وكثيراً ما يرجح قول سيبويه عن بقية الآراء الأخرى .

لذلك كانت علاقته بالمدرسة البصرية قوية ، إذا أنه حتى في القراءات يستدل بمذهب سيبويه .

وقد لاحظنا من خلال القضايا والمسائل الصرفية أن ابن عصفور يميل عن المدرسة الكوفية إلى المدرسة البصرية .

وقد بين ابن عصفور ذلك في بعض أقواله[1] في قضية ومسألة من المسائل الصرفية وهي وزن " سفرجل " فمنهم من جعلها : " فعاجلاً " ومنهم لم يزنها وزن ما فوق الثلاثي ... مما حدا بابن عصفور ابن يقول " ..... وكل ذلك باطل ، لما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يقضي على حرف بزيادة الا بدليل . فالصحيح في النظر والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل ما ذهب إليه أهل البصرة فعبارته الأخيرة هذه هي التي لفتت الأنظار الصرفية إليه حيث اتضح للجميع أنه يميل لحكم المدرسة البصرية وهو بدوره لم يخف هذا الميل والشعور بل صرح به.

---

[1] الممتع في التصريف / ص ٣٠

القضية أو المسألة الصرفية تخدم اللغة وتفيدها. ولكنا نستطيع أن نحكم عليه بأن مذهبه في الصرف مأخوذا من كل الألوان من القضايا الصرفية من جميع المدارس الصـــرفية دون الاقتصار على مدرسة يعينها فهو لم يكن نصيراً لواحد من المدارس النحوية على مختلف مذاهبها لأنا نراه يوافق البصريين ويخالفهم ، وكذلك الكوفيين ومثلهم البغداديين موافقة ومخالفة ولكننا نرى أن مخالفته للكوفيين أقوى وأشد .

والذي نود معرفته أين ابن عصفور من المدرسة الاندلسية ؟

لا نكاد نمضي في عصر بني أمية بالاندلس (١٣٨-٤٢٢هـــ) حتى تنشأ طبقة كبيرة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضـــر الأندلســـية مبادئ العربية عن طريق مدارسة النصوص والاشعار يدفعهم إلى ذلك حفاظهم علـــى القرآن الكريم وسلامة لغته وتلاوته وبذلك كان أكثرهم من قراء الذكر الحكـــيم وكـــان كثير منهم يرحلون إلى المشرق فيتلقون هذه القراءات ويعودون الى موطنهم فيرسمونها للناس بجميع شاراتها كما يرسمون لهم العربية بمقوماتها اللغوية ومـــن أجـــل ذلـــك لا نعجب إذا وجدنا مشهوري هؤلاء المؤدبين يعنون بالتأليف في القراءات يتقـــدمهم أبـــو موسى الهواري ...)

وإن هذه السلسلة من العلماء قد مهدت لبداية ونشأة المدرسة الأندلسية وقيل في أن أبـــو علي القالي البغدادي هو من أول النحاة الذين نقلوا المذهب البغدادي إلى الأندلس ومـــن ذلك يقول (فقد نقل أبو علي[١] القالي البغدادي معه الاهتمام بعلوم اللغة [٢]ونشر في ربوع الأندلس مذهب المدرسة البغدادية وبالرغم من ذلك فإن المدرسة الاندلسية كانت موجودة وقد تأثرت بالمدارس النحوية والصرفية السابقة وأخذت منها وعليها في مؤلفاتها التـــي ظهرت خلال فترة ازدهار المذهب الاندلسي وانتشاره وذيوعه.

إلا أننا نجد أن ابن عصفور مع أنه عاش في العصر الأندلسي في أشبيلية وأطلق عليه اسم ابن عصفور الاشبيلي إلا أن المذهب الاندلسي لم يكن واضحاً في مؤلفه الممتع مع أنه درس على يد اساتذه أجلاء كأبي الحسن الدباج وأبي علي الشلوبين وحتى أنه أقرأ

---

[١] شوقي ضيف / المدارس النحوية / ص ٢٨٨

[٢] بروكلمان / تاريخ الأدب العربي / الجزء الثاني / ص ٢٧٧

باشبيلية نفسها والمدن التي حولها كشريش ومالقه ولورقة ومرسية مما جعلهم يعدونه من بين علماء الاندلس .

والدليل على أنه لا يأخذ بالرأي من المدرسة الاندلسية اعتماده على الأخذ من المدارس البصرية والكوفية كما في قوله في أبنية الأفعال يذكر اعتماد ابن جني على قول الراجز:

قد جعل النعاس يعزنديني أدفعه عني ويسرنديني

ولكنا لا نراه يثبت على رأي أحد النجاة والصرفيين ويكون معه إلا ونجد في موضع آخر خالف ، مما جعلنا نقول أنه لم يعتمد على مذهب واحد وإنما أخذ من جميع المذاهب مخالفة وموافقة حتى خرج مؤلفه مزيجاً شاملاً جميع المذاهب الصرفية ومع أنه لم يهتم بالمدرسة الاندلسية مما جعلنا نظن أنه لا يوافقها ولا يأخذ منها إلا أننا تبينت لنا الحقيقة فهو طالما أنه يميل للمدرسة البصرية ويأخذ من الكوفية عرفنا أنه من أنصار المدرسة الاندلسية وأن المزج بين المدرستين البصرية والكوفية هو من أبرز سمات المدرسة الاندلسية فتخلص من ذلك أن ابن عصفور أندلسي المذهب ويتضح لنا ذلك من خلال تتبع المذهب الذي اتخذه في تأليف كتابه الممتع في التصريف .

وإننا نرجح أن ابن عصفور كان في دراساته السابقة يتأثر بفحول الصرف المتقدمين في المدارس البصرية والكوفية والبغدادية وكل هذا الاهتمام لم يبن لدينا إلا في القرن الرابع الهجري إذ أنه يهتم في المدرسة البصرية بابن جني وفي الكوفية بثعلب وفي البغدادية بابي علي القالي .

ويذكر من الاندلسيين في مؤلفه الممتع في التصريف الزبيدي وذلك لمعرفته التامة بالنشاط الصرفي الذي كان في العصر الاندلسي أنذاك .

ولذلك اعتمد ابن عصفور على أساس تصحيح ما يرجحه من الأقوال التي يستدل بها في قضاياه الصرفية ويعتمد في ذلك على ما يعرضه من الأصول يستطيع أن يخرج من هذه القضايا الأصول قضايا فرعية تستفيد منها اللغة العربية .

ويكون اعتماده الأكبر في طرح القضية الصرفية أقوال العلماء والميل نحو مذهبهم الصرفي الذي انتهجوه في تأليفهم وسرد قضاياهم ومسائلهم الصرفية .

ولذلك ظهرت لدى ابن عصفور كثير من المذاهب الصرفية التي أعانته على تأليف الممتع في التصريف وجعلته من أكثر المؤلفات ظهوراً في العصر الاندلسي .

ب/ الاشتقاق والتصريف عند ابن عصفور :

وعند ابن عصفور يرد الأصل في الاشتقاق كما يلي وأصل الاشتقاق وجله إنما يكون من [1]المصادر وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة وفي الصفات كلها ، لأنها جارية على الأفعال ، أو في حكم الجارية وفي أسماء الزمان والمكان ، المأخوذة من لفظ الفعل ، فإنها جارية عليه أيضا .

وفي الإعلام لأنها منقولة في الأكثر ،وقد تكون مشتقة ، قبل النقل فتبقى على ذلك بعد النقل .

وأصعب الإشتقاق وأدقه في أسماء الأجناس لأنها أسماء أول أوقعت على مسمياتها من غير أن تكون منقولة من شيء ، فإن وجد منها ما يمكن اشتقاقه حمل على أنه مشتق إلا أن ذلك قليل فيها جداً ، بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقة نحو تراب وحجر " ماء " وغير ذلك من أسماء الاجناس فمما يمكن أن يكون منها مشتقاً غراب فإنه يمكن أن يكون مأخوذا من الاغتراب فإن العرب تتشاءم به ، وتزعم إنه دال على الفراق .

وكذلك جرادة يمكن أن تكون مشتقة من الجرد ، لأن الجرد واقع منها كثيراً وقد روي أن النابغة نظر فإذا على ثوبه جرادة فقال جرادة تجرد وذات ألوان فتطير ورجع عن حاجته [2]

وعن غموض التصريف حدثنا ابن عصفور فقال [3]"((٠والذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجله العلماء ، الا ترى ما يحكى عن أبي عبيد من أنه قال في مندوحة من قولك مالي عنه مندوحة أي متسع إنها مشتقة من أنداح وذلك فاسد لأن انداح انفعل ونونه زائدة ومندوحة مفعولة ونونه أصلية إذ لو كانت زائدة لكانت

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف / الجزء الأول ص ٤٧-٤٩

[2] المرجع السابق، ص ٤٩

[3] المرجع السابق، ص ٣٠/٢٩، ٣١

منفعلة وهو بناء لم يثبت في كلامهم فهو على مشتق من الندح وهو جانب الجبل وطرفه وهو إلى السعة .

ونحو من ذلك ما يحكى عن أبي العباس ثعلب من أنه جعل (أسكفه الباب من استكف أي اجتمع وذلك فاسد لان استلف استفعل وسينه زائدة واسكفة (أفعله) وسينه أصلية إذ لو كانت زائدة لكان وزنه استفعله وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم .

وكذلك أيضا حكي أنه قال في " تنور " إن وزنه تفعول من النار وذلك باطل إذ لو كان كذلك لكان تنووراً والصواب أنه فعول من تركيب تاء ونون وراء ، نحو" تنر " وإن لم ينطق به وقد حكي عن غيرهما من رؤساء النحويين واللغويين ، من السقطات ، نحو مما ذكرنا ، إلا أني قصدت إلى الاختصار وفي هذا القدر الذي أوردناه كفاية .

وقد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره ، من علوم العربية ، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب ، ومعرفة الشيء في نفسه ، قبل أن يتركب ، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب إلا أنه أخر للطفة ودقته فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له ، حتى لا يصل إليه الطلب ، إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس "

فقد ذكر ابن عصفور كلاماً عن الاشتقاق وتعريفه [1]وقد وافقه فيه من سبقه من الصرفيين

فقال " أما الاشتقاق منها فينقسم إلى قسمين : اشتقاق أصغر واشتقاق أكبر فالاشتقاق الاكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد – نحو ما ذهب إليه أبو الفتح بن جني من عقد تقاليب " القول الستة على معنى الخفة ولم يقل به أحد منه لنحو بين إلا أبا الفتح . وحكي هو عن أبي علي ، أنه كان يأنس به في بعض الأماكن والصحيح أن هذا لنحو ، من الاشتقاق غير مأخوذ .

لعدم إطراده ، ولما يلحق فيه من التكلف لمن رامه ، وقد صرح صاحب هذا المذهب وهو أبو الفتح بن جني بعدم اطراد هذا القسم من الاشتقاق فقال " على أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل فالعذر فيه على كل حال ، أبين منه في الأصل الواحد،

[1] التصريف/ الجزء الأول/ ص ٤٠-٤١

من أن تنظمه قضية الاشتقاق ، كان فيما تقلبت أصوله عينه وفاؤه ولامه أسهل والمعذرة فيه أوضح .

بل قد كان أبو بكر [1]وغيره ممن هو في طبقته قد استسرفوا أبا اسحق رحمه الله فيما تجشمه من قوة حشده وضمه ما أنتشر من المثل المتباينة إلى أصله ، وإن كان جميع ذلك راجعاً إلى تركيب واحد ورأوا أنه لا ينبغي أن منها يضم من ذلك إلا ما كان الجمع بينه وبين أصله واضحاً جداً .

فإن لم يكن وجه رجوع اللفظ إلى غيره بينا بل التكلف فيه باد وجب أن يدعى أنهما أصلان وليس أحدهما مأخوذ من الآخر نحو الجمع بين حمار وحمرة بأن يدعى أن أصل هذا الاسم أن يقع على الوحشية منها وأكثرها حمر ، ثم شبهت الأهلية بها فوقع عليها الاسم ، فإذا كان الأمر عندهم على ما ذكرت لك مع اتفاق اللفظين في تركيب واحد فما ظنك بهما إذا تغايرا في التركيب ؟

والاشتقاق الأصغر حده أكثر النحويين بأنه " انشاء فرع من اصل يدل عليه ، نحو " أحمر : فإنه منشأ من الحمرة " وهي أصل له وفيه دلالة عليها هذا الحد وليس بعلم للاشتقاق الأصغر لأنه قد يقال هذا اللفظ مشتق من هذا وإن لم يكن مأخوذاً منه) .

والحد الجامع لهذا الضرب ، من الاشتقاق أعنى الأصغر هو (عقد تصاريف تراكيب الكلمة على معنى واحد [أو معنيين متقاربين] وذلك نحو ردك " ضارباً " وضرباً وضروباً [2]و" مضراباً " وأمثال ذلك إلى معنى واحد هو الضرب .

إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حده النحويون به ، من أنه إنشاء فرع من أصل يدل عليه) وأما المشتق فيقال للفرع الذي صيغ من الأصل لأنك تطلب معنى الأصل في الفرع فكأنك تشتق الفرع لتخرج منه الأصل وكأن الأصل مدفون فيه و " المشتق منه " هو الأصل .

فإن قيل : فكيف يصح أن يقال في الفرع إنه مشتق من الأصل أي مأخوذ منه والأصل لا ينفصل منه الفرع ؟ فالجواب أن ذاك يصح على جهة الاستعارة والمجاز وذلك أنه لما كان لفظ الفرع مبنياً من حروف الأصل وكان معنى الأصل موجوداً فيه صار لذلك كأنه جزء من الأصل ، وإن كان الأصل لم ينقص منه شيء فإن قيل إذا كانت البنيتان

---

١ وهو محمد بن السري المعروف بابن السراج .

٢ ابن عصوفر الاشبيلي الممتع في التصريف ج / ص ٤٤

متجدتين في الأصول والمعنى فبأي شيء يعلم الأصل ؟ من الفرع فالجواب أن الأصل يستخرج بشئين باعتبار دوره في اللفظ والمعنى وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى والوجوه التي يكون بسببها أولى تسعة[1] .

أولها أن يطرد معنيان أحدهما أمكن من الآخر لكثرة ما يشتق منه كالمصدر وذلك كالسفاء ، فإنه مأخوذ من السفى[2].

والثاني بأن يكون أحد المطردين أشرف من الآخر ، فإن الاشتقاق من الأشرف أولى عند بعضهم كـ " مالك " قيل " أنه من معنى القدرة وقيل إنه من معنى الشد والربط .، والثاني قول ابن السراج ، والأول قول أبي بكر أحمد بن علي ابن الاخشيد فسئل لم جعلته من معنى القدرة ، دون معنى الشد والربط ؟ فقال : لأن الله تعالى اشتق اسمه منه في صفات فقيل مالك وملك ومليك .

والثالث : كون أحد المطردين أبين وأظهر ، فيكون الأخذ منه لذلك أولى لأن الأظهر طريق إلى الأغمض والأبين طريق إلى الاخفى كـ (الاقبال) والقبل .

والرابع : كون أحدهما أخص من الآخر فالاخص أولى من الأعم الذي هو له ولغيره كـ(الفضل) والفضيلة ولو قال قائل : أصله " الزيادة " وقال آخر أصله المدحة كان قول صاحب الزيادة أولى لأن معنى [1]المدحة في أشياء كثيرة كهي أعم من الزيادة الاترى أن معنى المدحة في العلم والقدرة والنعمة والنصفة وفيما لا يحص كثرة من الأفعال الحسنه .

والخامس : أن يكون أحدهما أكثر تصرفا فتجد رده إليه سهلاً قريباً .

وبيناً واضحاً كباب " المعارضة " و" الإعتراض " و " التعريض " و " العارض " و" العرض " رده كله إلى معنى " العرض " وهو الظهور من قولك " عرضاً عرضا إذا ظهر أولى من رده إلى العرض الناحية من نواحي الشيء وإن كان أبو اسحاق قد رده إلى الناحية ، لما رآها تطرد في الباب كله ولم يراع باب الاحسن في المطردين .

والسادس : كون أحدهما أقرب من الآخر ،فيكون الأقرب أولى من الأبعد وذلك أن الابعد يرجع الفرع إليه بكثرة وسائط ،والأقرب يرجع إليه بقلة وسائط ، وكذلك ردك

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي الممتع في التصريف ج / ص ٤٥

[2] معنى السفي بكسر السين وقد ورد في نسخة " م " بدلا عنها الصفي إذا المقصود به السيفي

[1] المصدر السابق /ج/ ص ٤٦

إلى الأصل الواحد قد يكون من طرق مختلفة أحدها أقرب من الآخر ،ـ فيكون الـرد بالطريق الأقرب أولى كردك " العقار " إلى العقر من جهة أنها تعقر الفهم فإنه أحسـن من ردها إليه ، من جهة أن الشارب لها يسكر فيفسد ويعقر ، فالأول أقرب [٢]

والسابع : أن يكون أحدهما [٣]أليق ، وأشد ملاءمة وذلك كـ (الهداية) هي أليق بـ " الدلالة " منها بمعنى " التقدم " من قولك " هوادي الوحش " لمتقدماتها .

الثامن : أن يكون حدهما مطلقاً والآخر مضمنا ذلك كـ(القرب) " المقاربة " فـالقرب أولى من المقاربة لأن المقاربة مضمنة والقرب مطلق .

التاسع : أن يكون أحدهما جوهراً والآخر عرضاً ، فيكون الرد إلى الجوهر أولى مـن الرد إلى العرض ، وإذ كان الجوهر أسبق إلى النفس في التقديم ، كقـولهم " اسـتحجر الطين " مأخوذ من الحجر ، واستنوق الجمل ، " واستيتست الشاة " وترجلت المرأة فهذه جملة الوجوه التي يكون بسببها أولى .

وينبغي أن تعلم أن قولنا " هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلاً من هذا الآخر " في جميع ما تقدم

إنما نعني بذلك إذا استويا في كل شيء إلا في تلك الرتبة التي فضـل بهـا ، فأمـا إذا عرضت عوارض ، توجب تقليب غيره عليه ، فالحكم للأغلب .

وأعلم أن الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء ، وهي الأربعة التـي ذكرنـا لا يـدخلها تصريف ، وثلاثة من غيرها ، وهي الأسماء النادرة كـ" طوبالة [١] " فإنها لنـدورها لا يحفظ لها ما ترجع إليه . واللغات المتداخلة ، نحو " الجـون " للأسـود والأبـيض ، للتناقض الذي بينهما ، لا يمكن رد أحدهما الآخر .

والأسماء الخماسية ، لا متناع تصرف الأفعال منها ، فليس لها من أجل ذلك مصـادر وأصدق ما يكون[٢] في الأفعال المزيدة لأنها ترجع بقرب إلى غيـر المزيـدة ، وفـي الصفات كلها ، لأنها جارية على الأفعال أو في حكم الجاريـة وفـي أسـماء الزمـان

---

[٢] الممتع في التصريف /ج/ ص ٤٦

[٣] الممتع في التصريف /ج/ ص ٤٧

[١] معنى كلمة طوبالة من باب " الطيل " كما ورد في الصحاح والطوبالة ودرت عند أب عصفور فـي بخـط مغاير وهي النعجة ولا يقال للكبش طوبال قاله " ج " كما ورد عند الجوهري

[٢] ابن عضفوفر الاشبيلي / الممتع في التصريف / ج / ص ٤٨-٤٩

والمكان ، المأخوذة من لفظ الفعل ، فإنها جارية عليه أيضا وفي الأسماء الأعلام ، لأنها منقولة في الأكثر وقد تكون مشتقة قبل النقل ، فتبقى على ذلك بعد النقل .

وأصعب الاشتقاق وادقه في أسماء الأجناس ، لأنها أسماء أول أوقعت على مسمياتها ، من غير أن تكون منقولة من شيء ، فإن وجد منها ما يمكن اشتقاقه حمل على أنه مشتق ، إلا أن ذلك قليل فيها جداً بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقة ، نحو " تراب " و حجر " وماء وغير ذلك من أسماء الاجناس . فمما يمكن أن يكون منها مشتقاً " غراب " فإنه يمكن أن يكون مأخوذا من الاغتراب ، فإن العرب تتشاءم به وتزعم أنه دال على الفراق . وكذلك " جرادة يمكن أن تكون مشتقة من الجرد ، لأن الجرد واقع منها كثيراً وقد روي أن النابغة نظر ــ فإذا على ثوبه جرادة ،

فقال "جرادة تجرد ، وذات ألوان[1] " فتطير ورجع عن حاجته

فاما قول أبي حيه النميري

وقالوا / حمام ، قلت حم لقاؤها وعاد لنا حلو الشباب ربيح

وقول جران العود :

فأما العقاب فهي منها عقوبة وأما الغراب ، فالغريب المطوح

وقول سوار بن المضرب :

فكان البان أن بانت سليمى وفي الغرب اغتراب غير داني

وقول الشنقري [2]فقال :

غراب لاغتراب من النوى والبان بين من حبيب تعاشره

وقول الآخر

دعا صرد يوماً ، على غصن شوحط فطار بذات البين مني غرابها

فقلت اتصريد وشحط وغربة فهذا لعمري نأيها واغترابها

فليس باشتقاق صحيح بل أخذ " حم " من الحمام على جهة التفاؤل ، والبينونة " من البان والاغتراب من الغرب والتصريد والشحط من الصرد والشوحط والعقوبة من العقاب

---

[1] قالها النابغة حينما أراد الغزو مع صهره زبان بن سيار ولكنه رأ جرادة على ثوبه فقال (جرادة تجرد وذات لونين) غيري من خرج في هذا الوجه فتطير ورجع من الغزو وقد ذكر ذلك صاحب الحيوان في الجزء الثالث / ص ٤٤٧ انظر .

[2] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف / ج ١ / ص ٥٠

على جهة النظير وإلا فهذه المعاني ليست بموجودة في هذه الأشياء ، كما أن الاغتراب موجودفي " غراب " " والجرد في جرادة .

ومما يبين لك أن العرب قد توقع على الشيء لفظ غيره ، إذا كان بينهما مناسبة من طريق ما وإن لم يتحد المعنى ، كما ذكرنا في مسألة " أولق" قول بعض الفصحاء[1]

شهدت بأن التمر يالزبد طيب وأن الحباري خالة الكروان [2]

فجعل الحبارى خالة الكروان ، لما كان اللون ، وعمود الصورة ، فيها واحداً ورأى ذلك قرابة ، وإن كان الحبارى أعظم بدناً من الكروان ، ومنه قول عمرو بن معد يكرب

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

فجعل الفرقدين أخوين لهما بالأخوين لتلازمهما ومنه قول أبي النجم فظل يوفي الاكم ابن خالها [3].

فجعل الوحشي ابن خال الاكم لملازمته لها وقال عليه السلام[4]

" نعم العمة لكم النخلة[5]" فجعلها عمة الناس ، حين كان بينها وبينهم تشابه من وجوه وإنما بسطت القول في الاشتقاق[6] لغموضه وكثرة المنفعة به في علمه لما فيه من الاختصار الاختصار والتقريب والفهم والحفظ أما الاختصار فلانه يجتزا فيه بجزء من الكلمة ، ولولا مكانها لا حتيج إلى كلام كثير ، الا ترى كيف تدل بالتاء من تفعل " على معنى المخاطبة والاستقبال ، وبالباء في " يفعل " على الغيبة والاستقبال .

ولو جعل لكل معنى لفظ يبين به لانتشر الكلام ، ولما فيه من الاختصار عد من أكبرالات البيان وأما الفهم فلما فيه من المناسبة والاقتضاء بالمشاكلة وأما الحفظ فسببه ما ذكرناه من الاختصار .

---

[1] المقصود ببعض الفصحاء (كما ورد عند صاحب الحيوان ج٦ / ص ٢٧٢ ومحاضرات الأدباء /ج٢/ ص ٢٩٩

[2] البيت رد في شرح المفضليات / للتبريزي / ص ١٥٩٩

[3] صدر البيت وصاحبه رد في شرح المفضليات / للتبريزي / ص ١٥٩٩

[4] ورد في النهاية واللسان في باب عم : " أكرموا عمتكم التحلة " وقبل لا أصل له كما ورد عند السيوطي السخاوي

[5] ابن عصفور الاشبيلي / ج١ / ص ٥٢

[6] ابن عصفور الاشبيلي /ج١/ ص ٥٢

قال ابو بكر : من الفائدة في الاشتقاق أنه ربما سمع العالم الكلمة ، لا يعرفها من جهة صيغتها فيطلب لها مخرجاً منه فكثيراً ما يظفر .

وعلى هذا أكثر العلماء في تفسير الاشعار ، وكلام العرب ــ في الامثال والاخبار.

التصريف عند ابن عصفور:

أما التصريف فتغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى نحو بنائك من ضرب مثل " جعفر " فنقول " ضريب " ومثل قمطر " فتقول " ضرب " وثل درهم فتقول ضــربب ونحــو تغيير التصغير والنكسير ،وأشباه ذلك فما تصرف فيه الكلمة على وجوه كثيرة .

وهو شبه الاشتقاق ، إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فعلت . العرب مــن ذلك والتصريف عام لما فعلته العرب ولما نحدثه نحن بالقياس [1]فكل اشتقاق تصــريف وليس كل تصريف اشتقاقا ومما يدل على أن الاشتقاق تصريف قول رؤبة يصف امرأة بكثرة الخصومة .

تشتق في الباطل منها الممتذق [2]، فإن قيل ما نحدثه لا دليل على معرفة زائد من أصلى ، وإنما الدليل فيما فعلت العرب في ذلك والذي فعلته العرب من ذلك قد زعمــت انــه يسمى اشتقاق فلأي شيء عددت فيما يعرف بــه الزائــد مــن الأصــلي ، الاشــتقاق والتصريف وهلاً اكتفيت بأحدهما من الآخر فالجواب أنه إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة برد الفرع من أصله سمى ذلك اشتقاقا .

وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سمى ذلك تصريفاً فمثال الاستدلال يرد الفــرع إلــى الاصل استدلالنا على زيادة همزة " أحمر " مثلاً بأنه مأخوذ من (الحمرة) الحمرة هي الأصل الذي أخذ منه أحمر فهذا وأمثاله يسمى اشتقاقا لأن المستدل على زيادة همزتــه وهو " أحمر " مأخوذ من " الحمرة " ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع استدلالنا على زيادة ياء (أيصر) [1] بقولهم في جمعة (إصار) بحذف الياء وإثبات الهمزة في " إصار " فرع عن أبصر " لأن حمعه فهذا وأمثاله يسمى تصريفا لأن المستدل على زيادة يائه وهو يصر ليس بمشتق من أصار بل إيصار تصريف من تصاريفه ، الدالة على زيادة يائه .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي الممتع في التصريف /ج١/ ص ٥٣

[2] ديوان رواية العجاج / ص ١٠٧ معنى كلمة المتزق في البيت السابق : المخلوط يقول حقاً بباطل

[1] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف / ج/ ص ٥٤

وأعلم أنه لا يدخل التصريف ، ولا الاشتقاق في الأصول المختلفة ، نحو لأل [٢]" لؤلؤ " لا ينبغي أن يقال إن أحدهما من الآخر لأن " لأل " من تركيب " ك ك " و " لؤلؤ " من تركيب (ك ك ف) " لا ل " ثلاثي الأصول و " لؤلؤ " رباعي .

وأما الكثرة فأن يكون الحرف في موضع ما ، قد كثر وجوده زائداً فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ويقل وجوده أصلياً فيه ، فينبغي أن يجعل زائداً فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، حملاً على الأكثر ، وذلك نحو الهمزة [٣]، إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف فإنها فيما عرف اشتقاقه نحو " أصفر " وأحمر "إلا ألفاظاً يسيره بأن الهمزة فيها أصلية وهي : " أرطى[٤] " في لغة من يقول " أديم مأروط " و " أيطل[٧] " أنهم يقولون في معناه " إطل " و أبصر " وأولق " و " أمعة "على ما نبين بعد ، فإذا جاءت الهمزة فيها لا اشتقاق ولا تصريف نحو " افكل " وجب حملها على الزيادة والا يلتفت إلى أرطى " وأخواته لقلتها وكثرة مثل أحمر .

وأما للزوم فإن يكون الحرف في موضع ما ، قد لزم الزيادة في كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف .

ويقل وجودة أصلياً فيه فينبغي أن يجعل زائداً فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، حملاً على الأكثر ، وذلك نحو الهمزة إذا وقعت اولاً وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها فيما عرف اشتقاقه نحو " أصفر " و " أحمر " إلا الفاظاً يسيرة فإن الهمزة فيها أصلية وهي : " أرطى " في لغة من يقول " أديم مأروط " و " إيعل " لأنهم يقولون ف معناه " إطل " و " إيصر " و " أولق " و " إمعة " على ما نبين بعد ، فإذا جاءت الهمزة فيها لا اشتقاق له ولا تصريف ، نحو " أفكل " وجب حملها على الزيادة ولا يلتفت إلى أرطى ، وأخواته ، لقلتها ، وكثرة مثل " أحمر".

وأما للزوم فأن يكون الحرف في موضع ما ، قد لزم الزيادة في كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف .

---

[٢] الال بائع اللؤلؤ

[٣] ابن عصفور الاشبيلي / ج / ٥٥

[٤] معنى الأرطى الشجر الذي يدبغ به

[٧] الأيطل الخاصرة

فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف جعل زائداً حملاً على ما ثبتت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق وذلك نحو النون إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان ولم تكن مدغمة فيما بعدها نحو (عنجس) فإنها أبداً زائدة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف نحو (جحنفل) فإنه من (الجحفلة) و حبنطي لانك تقول " حبط " بطنه"ودلنظى " وهو الشديد الدفع تقول " دلظه بمنكبه " إذا دفعه وكذلك وجدت في كل ما عرف اشتقاقه فإذا جاءت في مثل " عبنقس " مما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف حمل على ما عرف اشتقاقه أو تصريفه فجعلت نونه زائدة .

وأما لزوم حرف الزيادة البناء فنحو " حنطأو [1]" و كنتاؤ " وسندأو وزنها (فينعلوا) والنون زائدة ، إذ لو كانت أصلية لجاء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتمل الزيادة نحو سردأو [2]" مثلاً فعدم مثل ذلك من كلامهم ولزوم هذا البناء حرف من حروف الزيادة دليل على أن ذلك الحرف زائد . وأما كون الزيادة لمعنى فنحو حروف المضارعة وياء التصغير وأمثال ذلك فإنه بمجرد وجود الحرف ، يعطي معنى ينبغي أن يجعل زائداً لكن مع ذلك قد يعلم كون الحرف زائداً لكونه على أن هذا الدليل قد يمكن أن يستغنى عنه بالاشتقاق والتصريف . يعلم به حروفها الأصول من غيرها لأنه لم يوجد قط حرف أصلي [3]في الكلمة يعطي معنى من غير نظر إلى اشتقاقه وتصريفه فلذلك أوردناه في الأدلة الموصلة إلى معرفة الزيادة من غيرها .

وأما النظير فإن يكون في اللفظ حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد ثم يسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى يحتمل ذلك الحرف فيها أن يحمل على الاصالة ، وعلى الزيادة فيقضي عليه بالزيادة لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيره هذه وذلك نحو تنقل فإن له لغتين فتح التاء الأولى وضم الفاء وضمها مع الفاء فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده أصلية ، لأنه قد وجد في كلامهم مثل " فعلل " بضم الفاء واللام ، نحو برثن [1]إلا أنه لا يقضى عليها إلا بالزيادة لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء .

---

[1] الحنطأ والكلتاؤ الوافر اللحية .

[2] السندأو :الحديد الشديد

[3] ابن عصفور الاشبيلي /ج١/ ص ٥٧

[1] ابن عصفور الاشبيلي الممتع في التصرف / ج١/ ص ٥٧- ٥٩

وأما الخروج عن النظير فإن يكون الحرف إن قدر زائداً كان للكلمة التي يكون فيها نظير وأن قدر أصلاً لم يكن لها نظير أو بالعكس فإنه إذ ذاك ينبغي أن يحمل على مالا يؤدي إلى خروجها عن النظير ، وذلك نحو غزويت فإنا إن جعلنا تاءه أصلية كان وزنه (فعويلا) وليس في كلام العرب (فعويل) فيكون غزويت[٢] مثله وإن جعلناها زائدة كان وزنه (فعليتا) وهو موجود في كلامهم نحو عفريت فقضينا من أجل ذلك على زيادة التاء .

وأما الدخول في أوسع البابين ، عند لزوم الخروج عن النظير فإن يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة إن جعلته زائداً أو أصلياً خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم لأنه أبنية الأصول قليلة وابنية المزيد كثيرة منتشرة فحمله على الباب الأوسع أولى ونحو ذلك " كنهبل " الا ترى أنك أن جعلت نونه أصلية كان وزنه فعلالاً وليس ذلك من أبنية كلامهم وإن جعلتها زائدة كان وزنه (فنعللا) ولم يتقرر أيضا ذلك في أبنية كلامهم بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف لكن حملة على أنه " فنعلل " أولى لما ذكرنا .

فهذه جملة الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي ولما كان النظير والخروج عنه لا يعلمان إلا بعد معرفة أبنية الأسماء والأفعال وضعت من أجل ذلك بابين حصرت في أحدهما أبنية الأسماء وفي الآخر أبنية الافعال)) .

تعرض ابن عصفور في حديثه الطويل عن الاشتقاق والتصريف بالنقاط التالية التي يفهمها كل من قرأ هذا الكلام السابق ذكره عند ابن عصفور وقد ورد تلخيصها فيما يلي وضح ابن عصفور :

أولاً : تعريف التصريف وعرض مقارنة بين الاشتقاق والتصريف وبين الفرق بينهما .

ثانياً : توصل من دراساته السابقة إلى أن كل اشتقاق تصريف وليست كل تصريف اشتقاق .

ثالثاً : الغرض لتوضيح الأمثلة الصرفية التي تدل على وضع الاشتقاق مكان التصريف

رابعاً : رد ابن عصفور على ذلك بقوله : إن كان الاستدلال على الزيادة أو الاصالة قد تم برد الفرع إلى أصله ويعني بذلك الفرع في اشتقاق الالفاظ رد إلى الأصل يكون عند ابن عصفور هو الاشتقاق .

---

[٢] الغزويت في اللغة هو الداهلية – القصير

خامساً : إن استدلينا على ذلك أي الاشتقاق بالفرع سميناه تصريفاً ومثل على ذلك.
سادساً : ومع أن الاشتقاق والتصريف متلازمين إلا انهما لا يدخلان في كثير من الالفاظ المختلفة التي وردت في اللغة العربية .
سادساً : تحدث عن معاملة الحرف صرفياً الذي ورد زائداً في الأصل والفرع ، لأنه إن ورد زائداً في الفرع دون الاصل ي أن الاصل صار قليلاً ، فإننا نحوله إلى حرف من الحروف الزائدة ومثل لذلك بالحروف التي ترد زائدة كالهمزة .
سابعاً : حتى الحرف الذي يرد فيها لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف حمل على أنه زائد كما في جنفل مثل جحفل فحرف النون زائداً .
ثامنا : كما أن لزوم حرف الزيادة البناء ،ولأن البناء لزم حرف من حروف الزيادة دليل كاف لنعده من الحروف الزائدة .
تاسعاً : حتى أن الزيادة في الحروف نجدها لحقت حروف المضارعة والتصغير لتعد حروفاً زائدة
عاشراً : تحدث ابن عصفور عن ضرورة وجود النظير في اللفظ ، لترد في ذلك الحرف لغة أخرى تبين أن الحرف يمكن أن يحمل على الاصالة أو الزيادة ، ثم يقضي عليه بالزيادة وذلك حسب اللغة التي ينطق بها الحرف .
الحادي عشر : تعرض ابن عصفور إلى كوننا خرجنا عن عدم النظير وذلك بالعكس حيث أنا إذا قدرنا الكلمة زائدة وجدنا لها نظير وأما إذا قدرناها أصلية لم نجد لها نظيراً وقد أورد الامثلة الدالة على ذلك بقوله غزويت إذ عدها أصلية كانت (فعويلا) وهذا الوزن لم يك موجوداً في اللغة .
أما غزويت زائدة فهي على وزن فعليتاً وهي على وزن عفريت لذلك عددناها في باب الزيادة .
الثاني عشر : يعتبر ابن عصفور أن هناك من الألفاظ في اللغة العربية ما يستحق الدخول في أوسع البابين وذلك إذا كان اللفظ فيه حرف زائد يتغير وزنه إن عددناه أصلياً ويكون لا علاقة له باللغة ، وإن كان غير أصلي ، أي فرعي فإننا نجد وزنه لا يدخل في اللغة ووزنه لا نعده زائد ، لذلك لابد أن نعتبر الدخول إليه من أوسع البابين حتى نستطيع الاستفادة منه في اللغة .
تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله

عند ابن عصفور

وبعد أن قدم ابن عصفور نموذجاً كاملاً للتصريف والاشتقاق وفق دراسة مفصلة بين فيها أوجه الشبه والاختلاف نجده قد أفرد باباً آخراً وضح فيه ما يدخله التصريف مما يدخله ولخص الأبواب التي لا يدخلها التصريف في النقاط التالية :

أولاً : الأسماء الاعجمية التي تكون عجمتها شخصية.

ثانياً : الأصوات لدلالتها على حكاية ما يصوت به .

ثالثاً : الحروف والأسماء التي تشبهها المتوغلة في البناء المفتقرة إلى غيرها .

وقد فصل القول في ذلك فقال" اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء وهي :

الاسماء الاعجمية التي عجتمها شخصية كـ إسماعيل ونحوه لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة .

والأصوات كـ " غاق " ونحوه لأنها حكاية ما يصوت به ، وليس لها أصل معلوم والحروف وما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء ، نحو " من " و " ما " لأنها لا فتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها ، فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته .

وقد جاء بعض (الكلمات) المبنية مشتقاً نحو " قط " لأنها من " قططت " لأن قولك " ما فعلته قط " معناه فيما انقطع من عمري .

وكذلك " ذا " و " ذي " و " الذي " ونحو ذلك ، مما يدخله التحقير ، ويستعمل استعمال المتصرف وليس ذلك بالكثير وكلما كان الاسم من شبه الحرف أقرب كان من التصريف أبعد .

ومما يدل على أن الحرف لا يدخله تصريف وجود " ما " و " لا " ونوحهما من الحروف ، الا ترى أن الألف لا تكون فيهما منقلبة كالألف التي في " عصا " و " رحى " لأنها لو كان أصلها واواً أو ياء لظهرتا لسكونهما كما ظهرتا في نحو " كي " و "أي " و " لو " .

فلو كان أصل ألف " ما : واواً لقلت " مو " كـ " لو " ولو كان ياء لقلت " مي " كـ " كي " لأن حرف العلة إنما كان يقلب لو كان متحركاً وقبله مفتوح .

فإن قيل : فهلا قدرت الألف في " ما " وأشباهها منقلبة من حرف علة متحرك فالجواب أن ذلك لا يمكن تقديره لأن (ما) حرف مبني والحروف لاتبنى إلا على السكون ، ولا

يحرك آخرها إلا عند التقاء الساكنين نحو " ثم " أو إذا كان على حرف واحد نحـــو واو العطف وفائه ، وليس شيء من ذلك في (ما) ولا يمكن أن تكون الألف في ما وأمثالها زائدة ، لأنه إنما تعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق والتصريف وسائر الأدلة ، التـــي تذكر بعد ، إن شاء الله ولا يوجد شيء من ذلك الحرف .

وما عدا ما ذكر من الأسماء العربية والأفعال يدخله التصريف

أقسام التصريف عند ابن عصفور:

تغيير الكلمة عن أصلها ، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة ، نحو تغييرهم : قول ، إلى قال .

إلا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ، ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه : قول ، الذي هو الأصل ،لو استعمل .

وهذا التغيير منحصر في : النقص كعدة ونحوه ، والقلب كقال وباع ونحوهما والإبـــدال كاتعد واتزن ونحوهما ، والنقل عين شاك ولاث إلى محل اللام ، وكنقل حركة العـــين إلى إلفاء نحو : قلت وبعت " [1]

ومـــن العرض السابق للمسائل الصرفية التي انتهجها ابن عصفور في منهج تبين لـــي الآتي :

أ) أنه قسم القسم الأول ويختص بالأبنية المجردة والمزيدة وحروف الزيادة.

ب)وأما القسم الثاني فكان محصوراً في الإبدال والقلب والحـــذف والنقـــل والإدغام .

ج) اتبع كل هذه الأقسام بالتطبيقات التي تخص كل قسم من المسائل الصرفية وقـــد ذكر أنه قدم كل قسم على الآخر في الكتاب كما قال : (وإنما بدأنا بهذا القسم لأنـــه بيني عليه معرفة التصغير والتكسير اللذين جرت عادة النحـــويين يـــذكرهما قبـــل الخوض في علم التصريف ، ومعرفة كثير .

من الأسماء التي لا تتصرف أيضا ، نحو الأسماء التي امتنع صرفها لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختص ، أو لزيادة الألف والنون في آخرها .

إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلا من علم التصريف .

---

[1] الممتع / ابن عصفور الاشيلي / ص ٣

فقد قدم ابن عصفور الأدلة والبراهين الصرفية التي يمكن أن نعرف بها كـــل قضـــية صرفية ، وذلك من خلال معرفته بالحروف الزائدة وأصالتها ، بحيث أنا نجدها تتكون فيها الصور التالية :

الصورة الأولى : الاشتقاق .

الصورة الثانية : التصريف .

الصورة الثالثة : الكثرة .

الصورة الرابعة : اللزوم .

الصورة الخامسة : لزوم حرف الزيادة .

الصورة السادسة : البناء

الصورة السابعة : كون الزيادة لمعنى

الصورة الثامنة : الزيادة عن النظير

الصورة التاسعة : الخروج عن النظير

الصورة العاشرة : الدخول في أوسع البابين .

ثم بين أنها من الأدلة التي توصل إلى كيفية معرفة الزائد من الأصلي .

مذاهب ابن عصفور الصرفي في كتابه الممتع في التصريف:

إذا تتبعنا كتاب ابن عصفور في التصريف لا نجده التزم مذهبا واحداً من المذاهب الصرفية إذ أنه تتبع الكثير من المذاهب والواضح من مذاهبه في الكتاب الممتع في التصريف .

المذهب الأول :

السماع :

فابن عصفور اعتمد في كتابه (الممتع في التصريف) على السماع وذلك بأن يورد الكلام الموثوق وينقله عمن سبقه من العلماء في القضايا والمسائل الصرفية التي يرى أنها صحيحة ويمكن أن يستدل به في القضية التي يخالف فيها أو يوافق لأن الدراسة الصرفية كما ذكرنا سابقاً بدأت تزدهر وتتطور في العصر الأندلسي لأن هذه المدرسة أخذت الكثير من المدارس البصرية والكوفية والبغدادية .

وهو في اتباعه المذهب السماع في الاصطلاح الكلام الذي ثبت ممن يوثق بفصاحة .

فمثلاً نجده يعرض آراء الصرفيين الموثوق بفصاحتهم وكلامهم في المسألة الصرفية التي يريد أن يبرزها .

والأمثلة والبراهين التي تدل على أنه استعمل السماع في أمثلته التي وردت في مؤلفه قوله ((٠٠وحكى الزبيدي " أصبع " و" أنملة " فإن ثبت النقل بهما لم يكن في ذلك استدراك على سيبويه لأنه قد حكى فيه (أصبع)و(أنملة ١) بضم الهمزة فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً كما قالوا في " برقع " " برقع بالتخفيف .

وزعم الزبيدي أن أبا بكر الانباري حكى " أصبعاً " بكسر الهمزة وضم الباء على وزن " إفعل " لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء .

قال الفراء : لا يلتفت إلى ما وراه البصريون من قولهم " إصبع " فإنا بحثنا عنها ، فلم نجدها " [١]

واللغة والآراء التي ذكرها علماء اللغة تبين وتوضح أنها لغة صحيحة وسليمة مما جعل ابن عصفور يعتمد هذه الآراء وذلك لتأكده من صحتها ولثقته بها مما جعله يعتمدها من الآراء الراجحة التي اعتمد فيها في تأليفه لهذا الكتاب .

---

[١] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف /ج/ تحقيق د. فخر الدين قباوة / دار المعرفة / بيروت / لبنان / ص ٧٥-٧٦

[1] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف / ص / د فخر الدينم قباوة ص ٧٦

وحتى أن ابن عصفور من كثرة اعتماده واستعماله لمذهب السماع الذي ورد في إصطلاح اللغويين وهو اعتماد القول الموثوق به للاستدلال به في القضية الصرفية .

وكذلك في قول ابن عصفور الذي اعتمد فيه على الاحتجاج به علي السماع وذلك ما وردفي همز الواو التي تكون بعد الف صيغة منتهى الجموع وهي لم يكتنفها واوان فإن ابن عصفور احتج بأن المازني[٢] روى عن الاصمعي [٣]وذلك لأنه سمع العرب تقول جمع عيل عيائل وفي ذلك يكون استدل بالسماع مع أن المفردة التي نقلها وسمعها واعتمدها لم تكن هناك مفردة مناظرة لها .

وحتى في القرآن الكريم والقراءات والشعر فإنه اعتمد السماع واستخدم المستحسن منه فمثلاً حديثه عن حروف المعجم فتعتبر عنده تسعة وعشرون حرفاً أصلياً وتزداد إلى أن تصل إلى خمسة وثلاثين حرفاً باستحسان ليؤخذ ، بها في القرآن الكريم وستعتمل في كلام العرب ولغتهم الفصيحة .

ولكنها في بعض الأحيان تبلغ ثلاثة وأربعين حرفاً وتكون بفروع غير مستحسنة وهذه غير مأخوذ بها في القرآن الكريم ولا حتى في الشعر وإن وجدت فإن اللغة التي توجد فيها تعتبر مرزولة قبيحة وغير مستحسنة . والحروف التي لا يستحسنها ابن عصفور وكل من يعرف اللغة العربية جيداً ويسمو بها عن أن تكون مرزولة كالجيم التي تستعمل كالكاف والجيم التي كالشين افلأول يستخدمها أهل اليمن والطاء التي كالتاء والضاد التي تكون ضعيفة في نطقها والصاد التي وردت لدى النحاة والصرفيين كالسين والباء التي كالفاء والظاء التي كالتاء ويرى ابن عصفور أن الذين تكلموا بهذه اللغة ذات الحروف المسترذلة كأنهم خالطوا العجم واتخذوا لغتهم اللغة التي يتكلمون بها في الأصل .

---

[٢] المازني هو بكر بن محمد بن بقية من بني مازن الشيبانين من أهل البصرة من النحاة واللغويين لزم الاخفش أخذ عنه كتاب سيبويه توفي ٢٤٩هـ

[٣] الاصمعي : هوأبو الطيب اللغوي / ص ٧٧

ولكن الذي يجب ذكره وملاحظته أن ابن عصفور بالرغم من أنه ينتهج مذهب السماع والمعروف أن السماع عند مصطلح اللغويين هو أن ندرج رأي الثقات أي الكلام الموثوق فيه .

بالرغم من ذلك كله إلا أن ابن عصفور في مؤلفه احتج في مذهب السماع بالأدلة والأمثلة غير موثوق فيها بدليل أنه استخدم في مؤلفه حتى شواهد شعرية لا يعرف قائلوها مثل :

قول الآخر : [1]

دعا صرد يوماً على غصن شوحط فطار بذات البين ، مني غرابها

ويقول فيه :

فقلت اتصريد وشحط وغربة فهذا لعمري نأيها واغترابها

ويقول في البيتين

فليس باشتقاق صحيح بل أخذ " حم " من الحمام " على جهة التفاؤل " والبينونة " من "البان " و" الاغتراب " من الغرب "و التصديد" و " الشحط " من الصرد و" الشوحط " و " العقوبة " من " العقاب " على جهة النظير . وإلا فهذه المعاني ليست بموجودة في هذه الأشياء كما أن الاغتراب موجود في " غراب " " والجرد في " جرادة "

ومما يبين لك أن العرب قد توقع على الشيء لفظ غيره ، إذا كان بينهما مناسبة من طريق ما وإن لم يتحد المعنى ، كما ذكرنا في مسألة "أولق " قول بعض الفصحاء [1].

شهدت بأن التمر بالزبد طيب وأن الحبارى خالة الكروان .

فجعل الحبارى خالة الكروان لما كان اللون وعمود الصورة فيهما واحداً ورأى ذلك قرابة ، وإن كان الحبارى أعظم بدناً من الكروان

وأيضا يواصل ذلك في الاستشهاد في السماع بالأبيات الشعرية والنماذج المجهولة القائلين في قوله في تصريف ووزن الأسماء يقول[2] " وفعل ويكون فيهما الاسم نحو (ضلع) و(عوض) والصفة عدى وزيم ولم يجئ غيرهما "

---

[1] الممتع في التصريف/ ابن عصفور، ص ٥٠ –٥١

[1] المصدر السابق / ص ٥١

[2] المصدر السابق / ص ٦٣

قال الشاعر :

إذا كنت في قوم عدى ، لست منهم فكل ما عفلت ،من خبيث وطيب

وقالوا : منزل زيم قال :

باتت ثلاث ليـــــال ، ثم واحـــدة بذي الـــــمجاز تراعي منزلاً زيما[٣]

أي متفرق الأهل :

وأيضا قول ابن عصفور في الابنية :

(٠٠٠والصحيح أنه لم يجئ في أبنية كلامهم إلا في الشعر نحو قوله

وقد يشدد الآخر في الوصل وبابه الشعر نحو قوله

محض النحار طيب العنصر غض نحاري طيب عنصري

كما أن هناك كثير من الشواهد الشعرية التي استدل بها في السماع وكثر قائليها والنسب إليهم كقول الشاعر :

قطنته من أكبر القطنن .

وقد سبق ذلك(وكذلك قولهم " سمعنة نطرنة " و " سمعنة نظرنّة " النـــون زائـــدة فـــي آخرها على حد زيادتها في قول الراجز الذي سبق ذكره والتمثيل به .

وكذلك (وقد تفعل العرب ذلك بالجمع من غير أن تسمى به وعلى ذلك قوله١ :

ولقد ولدت بنين صدق ، سادة ولانت بعد الله كنت السيدا

وأيضا في الأمثلة التالية يوضح ما ذكر :

وأما (قرنفول) فإنه لم يجئ إلا في الشعر ، نحو قوله :

خود، أناة ، كالمهاة ، عطبول كأن في أنيابها قرنفول

فيمكن أن تكون الواو واشباعاً مثلها في قوله :

وأنني حينما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأتطور

واستدل على ذلك بجر النون ، قال الشاعر : ٢

طال همي وبت كالمحزون واعترتني الهموم بالماطرون

---

[٣] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٦٣

[١] ابن عصفور الاشبيلي ص ١٤٣

[٢] المصدر السابق / ص ١٥٦- ١٥٧

ووجه استدلاله بكسر النون على أنها أصل ، هو أنها لو جعلت زائدة لكانت الكلمة جمعاً في الأصل سمى به ، لأن المفردات لا يوجد في آخرها واو نون زائدين .
فيقال هذا ياسمون البر ورأيت ياسمون البر ، ومررت بياسمون البر وقد جاء ذلك في " الماطرون " وعليه قوله :

ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعا[1]

وهذا مما يدل على أنه جمع محكية فيه حالة الرفع إذ لو كان مفرداً لاثر فيه العامل إذ لا موجب لبنائه على أن أبا سعيد السيرافي قال : أظنها فارسية فإذا كانت كذلك فلا حجة فيها .
وكذلك ما ورد في ذلك
(وأما " سمرطول " من قوله :
على سمر طول نياف شعشع [2]
وأيضا وقد يجئ من غير المتعدي وذلك قليل فيها بدلالة قال الراجز

حتى إذا اشتال سهيل في السحر
كشعلة القابس ترمي بالشرر

فهذا من " شال يشول " وهو غير متعد بدلالة قول الراجز : [3]

يشول بالمحجن ، المحروق
ولو كان متعديا لقال : يشول المحجن "

وكذلك قول الشاعر :

إذا جردت يوماً حسبت خميصه عليها وجريال النضير الدلامصا

أي البراق وقد تحذف الألف منها تخفيفاً كما تحذف من " علابط " فيقال " دلمص" كما نجد ابن عصفور بعد عرضه واستدلاله بهذه الشواهد السابقة التي ذكرناها والتي لم نذكرها .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي / ص ١٥٨
[2] المصدر السابق / ص ١٦٤
[3] المصدر السابق / الصفحات ١٩٢-١٩٣

ولكننا يجب علينا أن نذكر الحقيقة الصرفية فبالرغم من ذلك رفض الاحتجاج بالشواهد المجهولة وخالف علماء الصرف فمثلاً هذا البيت ورد عند ابن جني واعتبره ابن عصفور بيت ضعيف وشاهد لا يمكن أن يستشهد به وقد كان ابن جني يريد أن يبين من خلال هذا الشاهد أن البيت الذي أورده ابن جني[٣] يقول زعم أن افضلى يتعدى واستدل بقول الراجز :

قد جعل النعاس يعزنديني أدفعه عني ويسر نديني

وقد انكره ابن عصفور لا عتقاده أنه بيت مصنوع وبين أن الزبيدي اعتبر أن البيت مصنوع .

وحتى أن قضية بناء الأفعال المعتلة واوياً في الفاء والعين لا يمكن أن يحدث مع الاعلال أو حذف حرف العلة منها وذلك لرؤيته أن ذلك ثقيل وقد مثل لذلك بهذا البيت .

فما وال ولاواح والاواس أبو هند

بحيث نراه في البيت السابق احتج على أن تحذف حروف العلة من هذه الأفعال وهي في الأصل " وبل " وقريح " و " يس " ويح " وقد بين أن هذه الأفعال وإن حذفت حروف العلة منها فذلك لأن بعض النحويين ذكروا ذلك بل صنعوه .

المذهب الثاني القياس:

وقد تتبع ابن عصفور مذهب القياس وكان واضحاً في كتابه الممتع في التصريف والتزم في القياس على حمل الفرع على الأصل للعلة التي تجمع بينهما أي الفرع والأصل واحياناً يرد القياس عنده ، حتى ولو استشهد بالسماع في المسائل الصرفية التي يعرضها .

وأكثر القضايا والمسائل الصرفية التي عرفها كما يلي (ومن الناس[١] من اشترط أيضا ألا يكون ما قبل الآلف مضاعفاً فيما قبل الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو " مران " ورمان " لاحتمال أن تكون النون زائدة وأن تكون أصلية واحد المضعفين زائد ويتساوى الأمران عنده، لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر ، وكثرة زيادة أحد المضعفين .

---

[٣] أبو الفتح عثمان بن جني /لخصائص / الجزء الثاني / ٣٥٨

[١] ابن جني / المنصف / ج١/ ص ١٣٤

والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين بدليل السماع [٢]، القياس) .
إذ أنه بجانب استشهاده بالسماع ورد القياس أي أن المذهبين وردا في مثال واحد
أما استعماله للقياس فقط كما ورد عنده .

" أما القياس فإن النون اختفت زبادتها في هذا الموضع أو ثالثة [٣]ساكنة على ما يبين بعد واحد المضعفين زائد حيث كان وما اختفت زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائداً مما لم يختص الا ترى أن الهمزة في " أفعى " قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالاصالة لأن الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة والهمزة لم تكثر زيادتها إلا أولاً خاصة ، فكان المختص يشرك غير المختص ، بكثرة زيادته في ذلك الموضع ويزيد عليه بقوة الاختصاص .

ثم بين في المذهب الأول وهو السماع دون أن يمتزج بالقياس وقد استشهد بقوله (وأما السماع فقوله عليه السلام ، للقوم الذين قالوا [١]له نحن بني غيان[٢]) فقال لهم عليه السلام بل أنتم بنو رشدان) الاتراه ، عليه السلام كيف تكره لهم هذا الاسم لأنه جعله من معنى الغي ولم يأخذه من الغين وهي السحاب فقد دل هذا على أنه إذا جاء مضاعف في آخره ألف ونون مثل " رمان " أنه ينبغي أن يقضي عليه بزيادة الألف والنون ، إلا أن يقوم دليل على أن النون أصلية نحو " مران " فإن الخليل ذهب إلى أن نونه أصلية لانه مشتق من " المرانة التي هي اللين .

ومنهم من شرط الا يكون ما قبل الألف مضاعفا مما قبل الألف منه ثلاثة أحرف والا يكون مع ذلك مضموم الأول اسما لنبات نحو " رمّان " لأن مثل هذا عنده ينبغي أن تكون نونه أصلية ويكون وزنه " فعّالاً " لأنه قد كثر في أسماء النبات " فعّال " نحو "حماض و " عناب " و " وقثاء " فحمله على ما كثر فيه .

فالسماع مقدم على القياس في المذاهب الصرفية وخاصة في الاحتجاج فقد راعى ابن عصفور في جميع استشهاداته أن يقدم أحدهما على الآخر إذا اجتمعا عنده في مسألة صرفية واحدة .

---

[٢] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف /ج١/ ٢٥٩

[٣] المصدر السابق / ص ٢٥٩

[١] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف /ج١/ ص ٢٦٠

[٢] الحديث

فاسم الفاعل مثلاً من الفعل جاء عند سيبويه (جائي) حيث أنه أبدل الهمزة الثانية من جائي وذلك لانكسار الهمزة قبلها .

أما الخليل فإنه يرى أن في الكلمة " جائ " قلب مكاني بحيث أنه جعل اللام في موضع العين ويكون جاء دون أن تلتقي الهمزتان فيه .

فما كان من ابن عصفور إلا أن أعلن احتجاجه على رأي الخليل ورجح رأي سيبويه بالسماع .

أما المسألة التي لا يكون فيها سماع فإن القياس هو الذي يستشهد به ومثال ذلك عنده أن الواو الواقعة بعد ألف زائدة في اسم مفرد يوافق منتهى الجموع وذلك إذا تقدم الألف ياء أو واو فإن الواو الثانية خلافاً فمذهب سيبويه إجراء ذلك مجرى الجمع ، لقربه منه ، فتبدل الواو همزة ومذهب الزجاج [1] أنه لا يجوز إبدالها ، لأن الاسم مفرد ، وإنما ثبت إبدالها في الجمع ، فتقول في " فواعل " من القوة ، على مذهب سيبويه " قواء " وعلى مذهب الزجاج : " قواو "

فنجد أن ابن عصفور قي هذه المسألة الصرفية اعتمد على الاستشهاد بالقياس حيث بين لنا فقال (وهذا النوع لم يرد به سماع لكن القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه أعني إذا قوي الشبه بين شئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر)) [2].

وكذلك نجده إذا اختلف لديه في المسألة الواحدة قياسان غلب ما كان منهما نظير المسموع على ما لم يدعمه السماع فهو يعرض لقول العرب " استخذ فلان أرضا " فيرى أن في توجيهه مذهبين أحدهما أن يكون الأصل " اتخذ " ثم أبدلوا السين من التاء الأولى كما أبدلوا التاء من السين في " ست " والآخر أن يكون أصله " استنخذ " فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل استثقالا للمثلين كما حذفوا التاء الأولى من " اتقى " كراهية لاجتماع المثلين أيضا فقالوا " اتقى يتقي "

ففي هذه المسألة يقول ابن عصفور بقوله (والصحيح من هذين القولين عندي الثاني ، لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين في تقي وبإطراد إذا كانت المحذوفة

---

[1] الزجاج هو أبو اسحق بن السري بن سهل ولأنه في حداثته يخرط الزجاج فنسب إليه ورغب في درس النحو ولزم المبرد ترجمة الزجاج السيرافي ص ١٠٨

[2] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف / ج / ص ٣٢

زائدة في مثل تذكر وتفكر تزيد تتذكر وتتفكر ولم يثبت إبدال السين من تاء بل يثبت عكسه .

والبدل في هذا ليس بقياس ، فيقال به حيث لم يسمع ، فلذلك كان الوجه الثاني احسن الوجهين عندي لأن فيه الحمل على ما سمع مثله .

وحتى في المسألتين الصرفيتين يكون أحدهما مقيس على الأقل الأكثر فنأخذ الأقل لأنه أقل شذوذا .

فمن ذلك حول المسألة الصرفية التي اختلف حولها العلماء في أصلها ويتركز حوارهم في الأصل الذي انقلبت عنه الألف من " واو "

فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو لأن ما عرف اصله من المعتل العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو لأن ما عرف أصله من المعتل العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء لأنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلها من موضع واحد .

ففي ذلك يقول ابن عصفور (والصحيح عندي الأول وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقل فيها من كونها منقلبة عن ياء مع حمل الكلمة على باب وعوت أعني مما لامه وفاؤه واو وذلك معدوم في كلامهم ومع حمل الكلمة على باب حبوت أعني أن يكون عينها ياء ولامها واواً وذلك أيضا لم يجئ في كلامهم وإذا جعلت الالف منقلبة عن الواو حملاً على الأكثر فيها ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم وهو كون أصول الكلمة واوات [1]

فابن جني[2] يرى أن " خزنزن " تحتمل نونه الأولى الأصالة والزيادة لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب " صمحمح " وإن كانت زائدة كان من باب " عقنقل " وباب " صمحمح " أكثر وأوسع فبازاء كون النون ساكنة ثالثة كون باب (صحمح) أوسع من باب " عقنقل "

وابن عصفور يخالفه الرأي فيقول :

(...وزعم ابن جني أنه إن جاء مثل " خزنزن " أو " عصنصن " فإنه تجعل نونه محتملة فلا يقضي عليها بالاصالة ولا بالزيادة إلا بدليل .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٥٣

[2] ابو الفتح عثمان بن جني / المنصف / ج / ص ١٣٧

وإنما احتمل هذا النحو أن تكون النون فيه أصلية وزائدة لانك إذا جعلت النون أصلية كان من باب " صمحمح " و " دمكمك " وإن كانت زائدة كان من باب " عقنقل " وباب " صحمصح أكثر وأوسع فإذا كون النون ساكنة ثالثة كون باب (صمحمح) أوسع باب "عقنقل " .

وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد بل ينبغي أن يقضي عليها بالزيادة لأن زيادة النون ثالثة ساكنة لازمة فيما عرف له اشتقاق فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كون باب (صمحمح أوسع من باب " عقنقل" لأن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة .

وفي القياس أكثر ما يغلب رأي سيبويه عند ابن عصفور ويعتمد في القياس الصحيح على استيفاءه للشروط التي ينبغي أن تنطبق على القضية والمسألة الصرفية التي يعتني بها ابن عصفور

المذهب الثالث المنطق الجدلي :

ونعني بالمنطق الجدلي أن يذكر مثلاً ابن عصفور قضية أو مسألة ويعرض الأصول العامة لهذه المسألة الصرفية ثم يسند إليها المسائل الفرعية بالاعتماد على رأي العلماء ومذاهبهم الصرفية بحيث لا ينشأ خلاف صرفي بينهم .

فمثلاً في قضية أو مسألة المجرد والمزيد يقول ابن عصفور في باب تبين الحروف الزوائد يضيف على العنوان الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها فيقول مثلا (أما الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي ، فهي الاشتقاق والتصريف ، والكثرة واللزوم ولزوم حرف الزيادة البناء وكون الزيادة لمعنى والنظير والخروج عن النظير والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير " [1]

ثم يبين أن الأصل فيه يتركز في اللفظ والمعنى ويمكن أن يكون أولى سيتبعه أسباب ووجوه وتلخيصها كما يلي :

الأول : إطراد معنيان أحدهما يكون أمكن من الآخر .

الثاني : إذا كان أحد المطردين أشرق منزلة .

الثالث : إذا كان أحد المطردين بيناً ظاهراً .

الرابع : إذا كان أحد المطردين أخص من الأخر .

الخامس : إذا كان أحدهما أحسن تصرفاً .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف / ص ٣٩- ٤٠ / ج

السادس : إذا كان أحدهما أقرب من الآخر .
السابع : إذا كان أحدهما أكثر ملاءمة ولائقاً لاستعمال .
الثامن : إذا كان أحدهما مطلقاً والآخر مضمناً .
التاسع : إذا كان أحدهما جوهراً والآخر عرضاً .
والحكم للأغلب فيهما إذا استويا في كل شيء إلا في الرتبة الصرفية فإننا نختار .
وكذلك في المسائل الصرفية الآخرى كالقلب إذا كان غير قياس ، فإنه يضع قواعد عامة ليعرف بها الأصلي من المقلوب فيقول : " فإن قال قائل[1] : إذا جاءت الكلمة في موضع على نظم ما ثم جاءت في موضع آخر على نظم آخر فيها ، يعلم أن أحد النظمين أصل ، والآخر مقلوب منه ، بل لقائل أن يقول لعلمها أصلان ، وليس أحد النظمين مقلوباً من صاحبة ! فالجواب أن الذي يعلم به ذلك أربعة أشياء:
أحدهما : أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالا .
الثـــــاني : أن يكون أكثر التصرف على النظم الواحد .
الثالث : أن يكون أحد النظمين لا يوجد إلا مع حروف زوائد تكون في الكلمة والآخـــر يوجد لكلمة مجرداً من الزوائد .
الرابع : أن يكون في أحد النظمين ما يشهد له أنه مقلوب) وكذلك يهـــتم فـــي إظهـــار المنطق الجدلي بالمعاني ومسائلها فيقول (وزعم ابن جني أن النون في نبراس ، زائدة ووزنه ، نفعال وجعله مشتقاً من البرس ، وهو القطن . وذلك اشتقاق ضعيف جداً ، بل لقائل أن يقول : الغالب في القتيل الا يكون من القطن وكذلك قولهم نفرجه القلب ، وزنه عنده : نفعلة لأن النفرجة الجبان الذي لست له جلادة ولا حزم واستدل على ذلك بقـــول العرب ، رجل أفرح وفرج ، إذا كان لا يكتم سراً ، فجعل نفرجه القلب مشتقا منه ، لأن افشاء السر من قلة الحزم ، وهذا الاشتقاق أيضا ضعيف لأن إفشاء السر ليس بقلة حزم بل هو بعض صفات القليل الحزم ، وأيضا فإن الإفرج والفرج لا يراد بهما الجبان كما يراد بنفرجه القلب فدل على ضعف هذا الاشتقاق .

[1] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع / ج / ص ٥٨

حتى أن قضية الاشمام ومسألتها فإنها ظاهرة لغوية بصرية عنده تراها عينه وليست تسمعها أذنه ، فهو يخالف النحو بين الآخرين فإنه تعرض لهذه المسألة عندما بني " باع " للمفعول فقال " من العرب من إذا نقل "[٢] .

ومن العرب من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشم الفاء الضمة ، دليلاً على أن الفاء مضمومة في الأصل .

وذلك بأن تضم شفتيك ، ثم تنطق بالفعل ، ولا تلفظ بشيء من الضمة ولو لفظت بشيء من الضمة لكان روماً ، لا اشماماً قال الزجاجي وذلك لا يضبط إلا بالمشافهة إشارة إلى أنه لا يسمع بل يرى وأما بعض النحويين وكافة القراء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك ولذلك سموه اشماماً))[١].

وكثير من المسائل الصرفية التي تحتاج للجدل والاحتجاج ، كانت اهتمام ابن عصفور إذ أنه يفرع المسألة ويولد منها فروع كثيرة ثم يتمثل ويستشهد باراء المخالفين فمثلاً كلمة " أشياء " يقول فيها (فمذهب سيبويه والخليل أنها لفعاء ، مقلوبة من فعلاء والأصل شيئاًء ، من لفظ شيء وهو اسم كقصباء وطرفاء ومذهب الكسائي إنها أفعال جمع شيء ومذهب الغراء والاخفش انها أفعلاء ، والاصل أشياء فحذفت الهمزة التي هي لام ، وانفتحت الياء لاجل الألف ويخالف الغراء أبا الحسن في شيء الذي هو مفرد أشياء فمذهب أبي الحسن أنه فعل ، كبيت ، مذهب القراء أنه مخفف من فيعل والاصل شيء فخفف كما خفف ميّت ، وهيّن فقالوا ميت وهين .

فالذي يرد به على الكسائي أنه لو كان افعالاً لكان مصروفاً ، كأبيات وأجمال وأعباء إذ لا موجب لمنع الصرف فإن احتج بأنهم لما جمعوه بالألف والتاء فقالوا أشياوات أشبه فعلاًء فمنع الصرف !

فالجواب أن : افعالاً لا يجمع بالالف والتاء فإذا قد جمعوا أشياء بالالف والتاء فذلك دليل على ما أدعى الخليل من أنها فعلاء وبتقدير أنها أفعال جمعت بالالف والتاء فإن هذا القدر لا يوجب منع الصرف لأن ذلك لم يستقر في العلل المانعة للمصدر .

---

[٢] المصدر السابق / ج٢ / ص ٤٢

[١] ابن عصفور الاشبيلي ص ٤٢

وأما الفراء والاخفش فالذي يدل على فساد مذهبيهما أن حذف اللام لم يجـــئ منـــه إلا سوته سواية والاصل سوائية كرفاهية وحكى الغراء برآء ممنوع الصرف والأصل براء فحذفت الهمزة التي هي لام وذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه والقلب أوسع منه.

وأيضا فإن ابن عصفور لو كان الأصل : أفعلاء لكان من أبنية جموع الكثرة وجموع الكثرة ، لا تصغر على لفظها ، بل ترد إلى جموع القلة ، أن كان للاسم جمع قلة والا ترد، إلى المفرد ثم يصغر المفرد، ويجمع بالواو والنون ، إن كان مذكراً، وبالالف والتاء إن كان مؤنثاً ، فتقول في تغصير فلوس : أفليس ، وفي تصغير رجال : رجيلون ، وفي تصغير دراهم دريهمات وهم قدقالوا في تصغير أشياء : أشياء فصغروها على لفظها فدل ذلك على فساد مذهبيهما .

ولا يرد بالتصغير على الكسائي الان أفعالا ، من أبنية جموع القلة والمعروف أن جموع القلة تصغر على ألفاظها وكذلك لا يرد على الخليل بذلك لأن أسماء الجموع تصفر على لفظها .

وأيضا فإن : أفعلاء لا يكون جمعاً لفعل ، ولا لفيعل فأما قول النحاة والصرفيين قولهم هين وأهوناء ، فشاذ لا يقاس عليه ولا حجة للاخفش فيما من أن أفعلاء أخت فعلاء يعني أنهما يشتركان في كونهما جمعين لفعيل ، فكما جمعوا سمحا وهو فعل على سمحاء شاذ لا يقاس عليه مثله ولا على نظيره .

ثم بين أن مذهب الفراء فاسد لأنه يرى أنه أدعى أن الأصل في شيء وذلك لم ينطق به في موضع من المواضع ولو كان شيء كميت وهين لجاء على أصله في موضع من المواضع ورأى ابن عصفور من خلال الدراسة السابقة وعرضه لآراء العلماء أن رأى الخليل ومذهبه هو الأحسن فيرى إذ ليس فيه أكثر من القلب والقلب كثير في كلامهم.

حتى أننا نجد ابن عصفور يعرض المنطق الجدلي إلى مذهبين في المسائل الصرفية وذلك من أجل أن يتوصل إلى حقيقة المسألة الصرفية ففي هذه القضية والمسألة الصرفية في صياغة اسم المفعول كمسألة صرفية ويريد أن يصاغ منها اسم المفعول من الفعل الاجوف الثلاثي فيقول (.[1]أما اسم المفعول فإنه يأتي على وزن مفعول، على قياس الصحيح نحو مبيوع ومقوول فيعل حملاً على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبل فيصير مقوول، ومبيوع فيجتمع ساكنان واو مفعول والعين فتحذف

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٤٢-٤٣

واو المفعول ، فيقال مقول في ذوات الواو وأما مبيوع فإنه إذا حذفت واو مفعول قلبت الضمة التي قبل العين كسرة لتصح الياء ، فتقول مبيع هذا مذهب الخليل وسيبويه .

فابن عصفور ينقل الحركة من العين إلى الفاء في ذوات الواو فيلتقي ساكنان فيحذف العين فيقول مقول وفي ذوات الياء نحو مبيوع ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها ، ثم يقلب الضمة كسرة لتصح الياء فيلتقي ساكنان الياء ، وواو مفعول ، فتحذف الياء فتجئ الواو ساكنة بعد كسرة فتنقلب الواو ياء فيقول مبيع .

وكذلك فإن الخليل احتج بأن الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حدك الثاني منهما دون الأول فكما يوصل إلى إزالة التقايهما بتحريك الثاني منهما ، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما .

وأيضا فإن حذف الزائد أسهل من حذف الأصل فلذلك كان حذف واو مفعول أسهل من حذف العين وأيضا فإنهم قد قالوا مشيب في مشوب ونمار في منيل في منول وارض مميت عليها في مموت ومريح في مروح فقلبوا الواو ياء شذوذا فدل ذلك على أن الواو المبقاة هي العين ، وأن المحذوفة واو مفعول لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ، ياء فقالوا: أنشد أبو زيد: :

حير في حور عيناء حوراء من العين الحير

ولا يحفظ قلب واو مفعول ياء إلا أن يدغم نحو مرمي وأيضا فإن واو مفعول أقرب إلى الطرف فحذفها اسهل .

لكن ابن عصفور يستدل أن حذف العين بأنها لغير معنى وواو مفعول حرف معنى يدل على المفعولية حيث أنه حذف مالا معنى له اسهل إذا أننا نجد أن اجتماع التاءان في تذكرون ونحوه حذفت الثانية ولم تحذف الأولى .

فالخليل يرى أن التاء الأولى في تذكرون وأمثاله حرف منفرد فلو حذفت لم يبق ما يدل على المعنى الذي كانت التاء تعطيه وأنت إذا حذفت واو مفعول بقيت الميم تدل على معنى المفعولية .

فإن قال: إن الزيادة التي لمعنى إذا كان معها زيادة أخرى ، فإنهما يجريان مجرى الزيادة الواحدة، ألا ترى أن المعنى يقع بمجموعها ، فإذا وقع بمجموعهما لم يجز أن تحذف واحدة منهما ، كما لم يجز أن تحذف الزيادة الواحدة الا ترى أن الزيادتين إذا

لحقتا لمعنى فحذفت إحداهما حذفت الأخرى نحو زيادتي سكران إذا رقمته اسم رجل ، وكذالك الزيادتان في مفعول لو حذفت واحدة منهما للزمك حذف الأخرى .

فللخليل أن يقول : لا تجري الزيادتان مجرى الزيادة الواحدة بل يجوز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى لتدل على الأخرى المحذوفة إذ أنهم قالوا استطاع يسطيع فحذفوا إحدى الزيادتين وهي التاء وابقوا السين وهما جميعاً زيداً المعنى كما أن الميم والواو في مفعول كذلك .

فأما سكران وبابه فإنما حذفتا فيه لوقو عهما طرفاً غير مفترقتين فكان الحذف أغلب عليهما إذ كان الطرق موضعاً تحذف فيه الأصول في الترخيم والتكسير فالزيادتان في مفعول أشبه بالزيادتين في اسطاع من زيادتي سكران لكونهما حشوا في مفعول كما أنهما في اسطاع كذلك

فإن قيل فقد وجدناهم حذفوا الاصل وابقوا الزيادة لما كانت لمعنى فقالوا تقي في فحذفوا الأصلية ، وابقوا تاء افتعل فالجواب أن الذي حمل على ذلك كون الزيادة منفردة .

ومما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل وفساد مذهب الاخفش أنك إذا انقلت الضمة من العين إلى الفاء في مفعول من ذوات الياء اجتمع لك ساكنان واو مفعول والياء فتحذف واو مفعول فتجئ الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمة إذا كانت تلي الطرف فإنه تقلب الضمة فيه كسرة مفرداً كان الاسم أو جمعاً نحو : بيض ، جمع أبيض أصله بيض نحو حمر ، ثم قلبت الضمة كسرة وكذلك لو بنيت من البياض اسماً على فعل لقلت بيض فالأصل في مبيع على أصله مبيوع ثم مبيوع ثم مبيع ثم مبيع ولكن الاخفش كان مذهبه يدعو إلى نقل الضمة والمجتمعة فيه ساكنان فهو يقول مبوع وذلك أن الأصل مبيوع فإذا نقلت الضمة اجتمع له ساكنان فيحذف الياء فيلزمه أن يقول مبوع فإن قال : لا أحذف الا بعد قلب الضمة كسرة !

فالجواب أن يقال له : لم تقلب الضمة كسرة وأنت تزعم أن الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد فإن الياء هي التي تقلب واواً بشرط القرب من الطرف .

فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة في مذهب أحد من النحويين فإن قلت فإنما قلبت الضمة كسرة لتصح الياء لأني ولو لم أفعل ذلك فقلت مبوع لا لتبست ذوات الياء بذوات الواو فالجواب أن هذا القدر لو كان لازماً لوجب أن تقول ميقن في موقن لئلاً

يلتبس بذوات الواو فكما أن العرب لم تفعل ذلك في موقن فكذلك لا تفعله في مبيع وأمثاله .

وقد ظهر لنا جلياً من تتبعنا للمنطق الجدلي المنطقي الذي يستعين به ابن عصفور لمناقشة المسائل الخلافية فهذا المذهب في مؤلف ابن عصفور لقيم ويشمل القياس والسماع وكذلك اعتمد في هذه المذاهب إضافة المذهب الذي يدل على الاجماع وكان سندا له في ترجيح الأقوال والاعتماد على صحة الرواية والاعتماد أيضا على الموثوق من اللغة ومن أقوال الفصحاء والعلماء وكذلك كيفية عرض المسألة الصرفية عند كل عالم على حده .

والمذهب الصرفي لأبن عصفور الذي اعتمده وهو المذهب الذي يعرض المسألة الصرفية وأن كانت غامضة فإنه يستطيع أن يجعلها واضحة للسمع العربي والمذهب الصرفي يجعل الدراسة والتحليل الصرفي سهل وإن كان غامضاً .

والمعروف أن النحويين قد هابوا التصريف وفندوا لذلك بقولهم أنه علم غامض ولذلك تركوا التأليف والتصنيف فيه إلا أن ابن عصفور وضع وألف كتاب الممتع في التصريف وعرض فيه القضايا والمسائل الصرفية في فصول منظمة ومرتبة وقد نظم فصوله .

المذهب الرابع: الإجماع :

كنا قد بينا في بداية تعرضنا للمذاهب الصرفية التي اتبعها ابن عصفور في مؤلفه فهو قد وافق وخالف وانفرد على المدرسة الكوفية والبصرية والبغدادية ، فالإجماع عند النحاة كما ذكره اين جنى[1] وتحدث عنه وقال انه المراد به إن يجمع على شيء جمهور علماء مدرستي الكوفة والبصرة وفيه يقول : (هو حجة ما لم يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص) .

وهذا التعريف كان السبب الرئيسي في التزام ابن عصفور نهج هذا المذهب ، وقد حدث ذلك وكان السبب الرئيسي أيضا لذيوع وانتشار ونجاح مؤلفه في العصر الأندلسي مما حدا به أن يستدل به ويحتج به وبالمذاهب الأخرى .

فمثلاً في حديثه عن الجمع على وزن (فعل) مما عينه ياء إذ تقلب الضمة كسرة لتصح الياء نحو بيض والحجة في ذلك أن الياء لما كانت يقول : " تلي الطرف عوملت

[1] أبوالفتح عثمان بن جني / الخصائص / الجزء الأول / ص ١٨٩

معاملة معاملة الطرف فكما أن الياء إذا كانت طرفاً وقبلها ضمة تقلب الضمة كسرة نحو أظب في جمع ظبي أصله أظبي نحو أفلس فكذلك إذا كانت تلي الطرف لاخلاف بين النحويين في ذلك .

ففي إبدال الهمزة من الألف يقول (فأبدلت من[٢] الألف على غير قياس إذا كان بعدها ساكن قراراً من اجتماع الساكنين نحو ما حكى عن أيوب السختياني [٣]من أنه قرأ (ولا الضالين[٤]) فهمز الألف وحركها بالفتح لأن الفتح) أخف الحركات ونحو ما حكى أبو زيد في كتاب الهمز من قولهم " شأبة " و "دأبة " وأنشدت الكافة .

يا عجبا لقد رأيت عجباً حمار قبان يسوق أرنبا[١]

خاطمها زأمها أن تذهبا

أراد "زامها " فأبدل وحكى المبرد عن المازني عن أبي زيد قال / سمعت عمرو بن عبيد .

يقرأ " فيومئذ لا يسال عن ذنبه أنس ولا جأن[٢] " فظننت أنه لحن ،حتى سمعت العرب تقولب " دأبه " وشأبه " ومن ذلك قول الشاعر :

وبعد انتهاض الشيب من كل جانب على لمتني حتى اشعأل بهيمها[٣]

يريد اشعال من قوله تعالى " واشتعل الرأس شيباً [٤]" وقال دكين

---

[٢] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٣٢٠ /ج١ /

[٣] أنظر تهذيب / الجزء الأول / ص ٣٩٧- ٣٩٩ سيرة اسخسيتاني هو من فقهاء البصرة في عصره ، حفظ الحديث .

[٤] سورة الفاتحة / آية ٧

[1] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٣٢١

[٢] سورة الرحمن آية ٣٩

[٣] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٣٢١

[٤] سورة مريم آية ٤

راكدة مخلاته ومحلبة وجله حتى أبياض ملببه

يريد" ابياض " وقال كثير :

وللأرض أما سودها فتجللت بياضا وأما بيضها فادهامت "

وقد كان بالإجماع يحتج ويستدل لمسائله وقضاياه الصرفية مثل قوله (وأما ما ذهب إليه ابن جني من أنه لقائل أن يفرق بين غزوية وأقوول، بأن يقول قد يستثقل في الاسم، فيعل ، ما يصح في الفعل واستدلاله بصحة يغزو ، وأمثاله واعتلال أدل ، أمثاله ففي نهاية الفساد ، لان الفعل أثقل من الاسم بلا خلاف وأكثر إعلالا .

فكيف يصح فيه ما يعتل في الاسم الذي هو أخف[1])) .

ونجد أن ابن عصفور لا يحتج ويستدل بالمذهب فقط إنما يرد الذين يتعرضون لهذا المذهب إلى الصواب وينتصر لمذهب الإجماع فمثلاً الياء التي تقع بعد ألف منتهي الجموع تبدل همزة إذا كان قبل الألف واو أو ياء طلب للتخفيف وهذا الذي ذهب إليه جمهور النحويين وخالهم في هذا المذهب الصرفي والمسألة الصرفية سابقة الذكر أبو الحسن الأخفش وفند على ذلك بأنه لا يهمز إلا إذا كانت الألف بين واوين وكذلك إذا كانت هذه نظيرة للواوين إذا اجتمعتا في أول الكلمة فنجد أن ابن عصفور رد على الأخفش رأيه الصرفي ومذهبه يكل جرأة وبين على ذلك بقوله : (وهذا الذي ذهب إليه فاسد بدليل ما حكاه المازني عن الأصمعي من قولهم في جمع عيل عيائل بالهمز ولم تكتنف ألف الجمع واوان فدل ذلك على أن العرب استثقلت في هذا وأمثاله أكتناف ألف الجمع حرفاً علة .

ونجده في مؤلفه الممتع التزم ابن عصفور الكثير من المذاهب وخاصة مذهب الإجماع حيث أنه تعرض لآراء الجمهور مثل قوله (وهذا الذي ذهب إليه[2] فاسد بدليل ما حكاه المازني عن الأصمعي من قولهم في جمع " عيل " عيائل " بالهمزة ولم تكتنف ألف الجمع واوان .

فدل ذلك على أن العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفاً علة فإن قال قائل فلعل قولهم في "جمع" "عيل" "عيائل " شاذ لذلك لم يسمع من ذلك إلا هذه اللفظة ، فلا ينبغي أن يقاس عليه فالجواب أنه لم يسمع منه إلا هذه اللفظة ، لا ينبغي أن

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي، الممتع، ص ٧٠

[2] المرجع السابق / ص ٣٢١٣٤٥- ٣٤٧

يعتقد فيه الشذوذ لانه لم يرد له نظير غير مهموز فيجعل الهمز في هذا شـــذوذا اللفـــظ وهومهموز فكان جميع ما أتى من هذا الباب مهموز إن هذا اللفظ هو جميع ما أتـــى من هذا الباب وقد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلاً يقاس عليه وذلك أنه قال في النســـب إلى فعولة : فعلى " نحو ركبي في النسب إلى ركوبة قياساً على قولهم في النسب إلـــى (شنوءة " شنئ " ثم أورد اعتراضا على نفسه فقال فإن قال قائل فإن قولهم [شنئ] شاذ فلا ينبغي أن يقاس عليه إذا لم يجئ غيره .

وعندما وافق العلماء في قضية صرفية قال وإنما جعلنا الهمزةفي " ألل " و " ريئـــال " والشئمة بدلا من الياء ولم تجعل أصلا بنفسها لأن الأكثر في كلامهم " يلل " وريبال " وشيمة " بالباء واستعمال هذه الاسماء بالهمزة قليل فدل ذلك على أن الهمزة بـــدل وأن الياء هي الأصل .

فهذا أيضا جميع ما جاءت فيه الهمزة بدلاً من الياء ، على غير إطراد)).

فأحياناً نجد ابن عصفور قد يخالف المخالفين ويكون غير متذكر أو لا يعـــرف حتـــى اسماء المخالفين الشاذين في عرض المسائل الصرفية فنجـــده يقـــول و زعـــم بعـــض النحويين أن العرب قد تثبت الالف في الجزم ضرورة [1]فتحذف الحركة المقدرة وتجريها في الاثبات مجرى الياء والواو وإن لم يكن تحريكها كتحريكهما واستدل على ذلك بمـــا أنشده أبو زيد من قوله :

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق .

وبقراءة حمزة (لا تخف دركاً ولا تخشى [2]) ولا حجة عندي في شيء من ذلك أما .

فيحتمل أن يكون خبراً مقـــطوعاً ، كأنه قـــال : وأنت لا تـــخـــشى ، امتثـــالاً لنهـــــينا لك وكذلـــك ولا ترضاها ، يحتمل أن يكون جملة خبرية فـــي موضـــع الحال ، كأنه قال : فطلق وأنت لا ترضاها ويكون ولا تملق نهياً معطوفاً علـــى جملـــة الأمر التي هي فطلق ومن قبيل ذلك أن ابنية الخماسي المجرد هي أربعة لدى جمهـــور النحويين فنجد أن ابن عصفور قال (وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي فعلل نحو صنبر والصحيح أنه لم يجئ في أبنية كلامهم ، إلا في الشعر نحو قوله :

---

[1] المصدر السابق ص ٥١

[2] سورة ط آية ٧٧

يجفان تعتري نادينا من سديف حيث هاج الصنبر

وهذا يجوز أن يكون لما سكن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين نحو قولهم ضربته وقتلته وزاد بعضهم أيضا فعللاً ، نحو هندلع .

وأيضاً يقول : ومن الناس من اشترط ألا يكون ما قبل الالف مضاعفاً ، فيما قيل الألف فيه ثلاثة أحرف ، نحو مران ورمان لاحتمال أن تكون النون زائدة ، وأن تكون أصلية، وأحد المضعفين زائد والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين .

وكذلك نجده خالف أكثر النحويين في تعريف الاشتقاق الأصغر فقد ذهب هؤلاء إلى أن الاشتقاق الأصغر هو: إنشاء فرع من أصل يدل عليه كاشتقاق الأحمر من الحمرة .

فكما نجد أن الزجاج والفارسي أجازاً أن يكون " الأولق " مشتقا من قولهم : ولق إذا أسرع وليس يعني هذا أن الأولق منشأ من ولق ، بل أن الحروف الأصول في كل من الكلمتين هي واحدة وهي الواو واللام والقاف وقد اتفقا في اللفظ لتقاربهما في المعنى لأن الأولق هو الجنون وهو مما يوصف بالسرعة وهذا الاتفاق ورد بالصدفة كما يتفق الأسود والابيض في لفظ الجون إذا الحقيقة التي يمكن التوصل إليها من هذه الدراسة السابقة الذكر فإن الاشتقاق قضية صرفية مجازية المعنى يضم كل ما اتحد في اللفظ وتقاربت في المعنى حتى ولو لم يكونا من بعض مما حدا بابن عصفور أن يعرف الاشتقاق الأصغر فيقول : (والحد الجامع لهذا الضرب من الاشتقاق [1]هو عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد ، أو معنيين متقاربين ونحو ذلك ردك وضراباً.

وضرباً وضروباً ومضراباً وأمثال ذلك إلى معنى واحد وهو الضرب إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حده النحويون به ، من أنه إنشاء فرع من أصل يدل عليه)[2] .

فالمذاهب الصرفية السابقة الذكر كانت هي التي تشكل محور تأليف كتاب الممتع في التصريف في العصر الأندلسي فنجد ابن عصفور بالرغم من أنه في العصر الأندلسي إلا أنه مزج هذا العصر والتأليف فيه بثلاث مدارس النحوية وبالرغم من ذلك لا أستطيع

---

١ ابن عصفور الاشبيلي / ص ٥٤

٢ المرجع السابق/ ص ٤

أن انسبه إلى المدرسة الأندلسية بل استطيع أن أقول أنه مزج بين المدرستين البصـــرية والكوفية .

وتدرج اهتمام ابن عصفور بالمدرستين كما ذكرت أنفاً أبـــرزت أهـــم ســـمات المدرسة الاندلسية ولكن اعتماده على عرض هذه المســـائل الصـــرفية فهـــو عـــرض الأصول التي كونت مذهبه الصرفي

ولكنا لا نخفي الحقيقة العلمية التي ظهرت من خلال تصفح لكتابه الممتـــع أنـــه يميل إلى المذهب البصري في كثير من مسائله الصرفية ، وكما أنـــه يلتـــزم بمـــذهب سيبويه البصري مع أنه خالفه في كثير من المسائل الصرفية وكان اهتمامه بالمـــذهب البصري سبباً قوياً لاهتمامه وتقربه من المدرسة البغدادية لأن هذه المدرســـة بمـــذهبها تابعة للبصرة.

ولكننا نراه بالمدرسة الكوفية يخالفها في كثير من المسائل حيث أنه نـــال مـــن رجالها ومؤلفيها بالنقد ، وبالإضافة إلى ذلك نجده أخذ عنهم الذي أنفردوا به ، وحتـــى القضايا والمسائل الصرفية التي خالفوا فيها البصريين .

وبعد الدراسة المستفيضة في مؤلف ابن عصفور استطعت أن ابين المذاهب التي اعتمدها في كتابه مع أنها لم تكن واضحة المذهب ولكن هذه بعض من المواقف التـــي حظيت بالدراسة وعرضت مذهبه في علم التصريف .

وخلاصة القول في المذاهب التي تتبعها في تأليف كتاب التصريف ففي السماع اعتمد على الثقة في النقل من علماء الصرف وفي القياس كانت الكثرة والإطراد بقياس النادر والشاذ تعتمد على الاستنباط والتأويل وفي الاجماع اعتمد على قـــول الجمهـــور واحتج بارائه ثم في المنطق الجدلي .

اختبر أقوال العلماء والدلة وعطف على إثباتها لتخرج أراءه قاطمة صـــحيحة ويـــرجح فيها المذهب الذي يرى أنه يمكن أن يفيد اللغة العربية .

وبعد كل هذا طالما أنه جمع كل هذه المذاهب إلا أنه أتخذ في التحليل والدراسة وتوصيل المسائل الصرفية لما تعنيه وتفيده اللغة إلى مذهب المحققين وهو المذهب الذي اهتم به المتأخرون من أهل اللغة ، وكان منتشراً في العصر الأندلسي وعند البغـــداديين وقديماً اختاره أهل البصرة ليكون مهذباً لهم .

واتضح ذلك من قول ابن جني [٢]في الآية الكريمة " حتى نرى الله جهرة [١]" علق على قراءة من فتح الهاء من جهرة بقوله " مذهب أصحابنا يريد البثريين في كل شيء من هذا النحو ، مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه ... ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً فيمجيزون فيه الفتح وأن لم يسمعوه كالنجر والبحر والصخر وما أرى القول من بعد إلا معهم والحق إلا في أيديهم.

وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذاك ولا تقف فيه سائفاً غير مستكرة : ثم تراه بعرض لقوله تعالى " إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله [٣]" فيعلق على قراءة من فتح راء " قرح " بأن السكون والفتح لغتان ، كالحلب والحلب والطرد والطرد أو أن الأصل هو السكون وفتحت عين الكلمة قياساً ،لأنتمها قبل حرف حلقي ، حملاً على الصخر والصخر والنعل والنعل إذا جاز فتح الحرف الحلقي قياساً ولو لم يقول " ولعمري أن هذا عند أصحابنا أي البصريين ليس أمر راجعاً إلى حرف الحق ، لكنها لغات ... فهو يصرح بمخالفته للصريين مع أنه قد نسب نسفه إليهم من قبل وبين أن ما حمله على هذه المخالفة هو الدليل والبرهان .

والذي بين ان أبن عصفور ابتع مذهب المحققين أن كثيراً من متأخري البغداديين ومن نحاة مصر والشام وحتى الذين عاصروا ابن عصفور أو الذين أتو بعده قد انتهجوا هذا المذهب في الأندلس ، حتى أن ابن جني والمازني الذي قلد الاخفش وخالفه مرة إذا كان يقول : " إذا قال العالم قولاً متقدماً ففمتعلم الاقتداء به ، والاحتجاج لقوله ،والاختيا لخلافه ، إن وجد لذلك قياساً " [٤]

وقد تبين أن مذهب المحققين له جذور من القرن الثالث إذا أن أصول المدرستين البصرية والكوفية على أيدي العلماء الخليل وسيبويه والاخفش والكسائي والغراء واتمكنت صور هذه المذاهب فلمعت بوارق التحقيق فنجد أن النحويين يستعرضون بعض الأقوال والمذاهب ليضيفوا بها ويستعينوا بها في القياس حتى انتشرت مسائل التحقيق مما أدى إلى انتشارها وانتقالها إلى علماء بغداد.

---

[١] ابن جني المحتسب / ص ٨٤

[١] سورة البقرةآية ٥٥

[٣] سورة آل عمران آية ١٤٠

[٤] المنصف / الجزء الثاني / ص ٣١٨

ومع أن ابن عصفور انتهج المذاهب السابقة الذكر إلا أنه مال إلى مذهب المحققين شأنه شأن من سبقه وتقدمه من علماء اللغة .

وحتى تكون الدراسة واضحة وسمتفيضة بين في الصفحات التالية البحث في نماذج من الموضوعات الصرفية التي عرضها ابن عصفور في مؤلفه مقتفياً أثار المذاهب السابقة الذكر وقد وضحنا النماذج التي يمكن أن ترد في الدراسة .

كما أن ابن عصفور طبق المذاهب الصرفية على قضاياه ومسائله في التصريف وإليكم بيان توضيح هذه القضايا بالباب الثاني والتعرض لأراء النحـــاة والصـــرفيين القـــدماء والمحدثين لتقارن بين هذه القضايا والمسائل الصرفية .

اختبر اقوال العلماء والأدلة وعكف على اثباتها لتخرج اراءه قاطعة صحيحة ويـــرجح فيها المذهب الذي يرى أنه يمكن أن يفيد اللغة العربية وبعد كل هذا طالما أنه جمع كل هذه المذاهب إلا أنه في التحليل والدراسة وتوصيل المسائل الصرفية لما تعنية وتفيـــده اللغة الى مذهب المحققين وهو المذهب الذي اهتم به المتأخرون من أهل اللغـــة وكـــان منتشراً في العصر الأندلسي وعند البغداديين وقديماً اختاره أهل البصرة ليكون مـــذهباً لهم .

واتضح ذلك من قول ابن جني في الآية الكريمة " حتى نرى الله جهرة " علـــق علـــى قراءة من فتح الهاء من جهرة بقوله " مذهب أصحابنا يريد البصريين في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه كالنحر والبحر والصخر والصخر وما أرى القول من بعد إلا معهـــم والحـــق إلا فـــي أيديهم.

وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذاك ولا تقف فيه ، سائفاً غير مستكره)) ثم تـــراه يعرض لقوله تعالى " إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله " فيعلق على قراءة من فتح راء " قرح " بأن السكون والفتح لغتان كالحلب والحلـــب والطـــرد والطـــرد أو أن الأصل هو السكون وفتحت عين الكلمة قياساً لأنها قبل حرف حلقـــي ، حمـــلاً علـــى الصخر والصخر والنعل والنعل إذ جاز فتح الحرف الحـــلقي قيـــاســـاً ولو لم يسمع ، ثم يقـــول (ولعمري إن هذا عند أصحابنا أي البصريين ليس أمراً راجعاً إلى حـــرف

الحلق ، لكنها لغات فهو يصرح بمخالفته للبصريين مع أنه قد نسب نفسه إليهم من قبل وبين أن ما حمله على هذه المخالفة هو الدليل والبرهان .

والذي يبين أن ابن عصفور اتبع مذهب المحققين أن كثيراً من متأخري البغداديين ومن نحاة مصر والشام وحتى الذين عاصروا ابن عصفور أو الذين أتو بعده قد انتهجوا هذا المذهب في الأندلس حتى أن ابن جني والمازني الذي قلد الاخفش وخالفه مرة إذ كان يقول : (إذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به ، والاحتجاج لقوله ، والاختيار لخلافه ، إن وجد لذلك قياساً) .

وقد تبين أن مذهب المحققين له جذور من القرن الثالث إذ أن أصول المدرستين البصرية والكوفية على أيدي العلماء الخليل وسيبويه والاخفش والكسائي والفراء واكتملت صور هذه المذاهب فلمعت بوارق التحقيق فنجد أن النحويين يستعرضون بعض الأقوال والمذاهب ليضيفوا بها ويستعينوا بها في القياس حتى انتشرت مسائل التحقيق مما أدى إلى انتشارها وانتقالها إلى علماء بغداد .

ومع أن ابن عصفور انتهج المذاهب السابقة الذكر إلا أنه مال إلى مذهب المحققين شأنه شأن من سبقه وتقدمه من علماء اللغة .

وحتى تكون الدراسة واضحة ومستفيضة تبين في الصفحات التالية البحث في نماذج من الموضوعات الصرفية التي عرضها ابن عصفور في مؤلفه مقتفياً آثار المذاهب السابقة الذكر وقد وضحنا النماذج التي يمكن أن ترد في الدراسة .

كما أن ابن عصفور طبق المذاهب الصرفية على قضاياه ومسائله في التصريف وإليكم بيان توضيح هذه القضايا بالباب الثاني والتعرض لآراء النحاة والصرفيين القدماء والمحدثين لتقارن بين هذه القضايا والمسائل الصرفية .

الباب الثاني

القضايا الصرفية التي عالجها ابن عصفور في الممتع

الفصل الأول : الحروف الزائدة في اللغة
الفصل الثاني : أبنية الأسماء والأفعال
الفصل ثالث : الإبدال
الفصل الرابع : الإدغام
الفصل الخامس : القلب – الحذف والنقل

مقدمة

لقد قسم ابن عصفور المتع إلى أجزاء فالجزء الأول يشتمل على أقسام من الموضوعات الصرفية التي رأى أنها بالأهمية لتذكر وتدرس ، وتسهم في معالجة المسائل الصـــرفية وعرضها، والمساهمة في محاربة اللحن اللغوي واللغو الذي ورد في اللغة .

فهو قد بدأ كتابة بالتصريف والتصريف نفسه قسمه إلى أقسام عرض فيها رأيـــه ورأي من تبعه من النحاة والصرفيين حيث أن القسم الأول من التصريف اشتمل على صـــيغ الكلمة المختلفة وعرضها في ضروب من المعاني حيث أنه يرى أن الكلمة مركبة مثلاً من ضاد وراء وباء ويعني بذلك " ضرب " ويتابع هذه الكلمة وابنيتها المختلفة ويبـــين أنها لمعان مختلفة .

إلى أن يعرض لاختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير وفي ذلك يقول : (ومن هذا اختلاف صيغة الاسم للمعاني التـــي تعتـــوره مـــن التصـــغير والتكسير نحو : زييد، وزيود ، وهذا النحو من التصريف جرت عـــادة النحـــويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف فلذلك لم تضمنه هذا الكتاب .

إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي ، فينبغي ان تبين حروف الزيـــادة ، والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها .

القضايا الصرفية التي عالجها ابن عصفور في كتابه (المتع في التصريف):

عرض ابن عصفور القضايا الصرفية في كتابه " الممتع في التصريف " وبين ما فيهـــا من دراسة وتحليل يلفت نظر الباحثين من المهتمين باللغة العربية وبالذات الصرفيين .

ولدينا من القضايا الصرفية الكثير الذي برز في الممتع ، إلا أننا سنتعرض لنماذج من هذه القضايا الصرفية نطرح من خلالها القضية الصرفية على حسب ورودها عند أبـــن عصفور ثم نحلل هذه القضية تحليلاً صرفياً ، يمكننا الاستفادة منه في الدراسة الصرفية المرجوة بحيث تكون هذه القضية الصرفية نبراساً لدارسي الصرف ومنهاجاً يهتـــدون إليه ، كما نود أن نبين أن الأهمية التي يمثلها كتاب الممتع في التصريف كانت ذات أثر فعال في هذا المجال ، وشجعت الكثير من الباحثين على الخوض في هذه الدراســـة ، ومن القضايا الصرفية التي لفتتت انتباهي لدراستها وأعجبني أن ابن عصـــفور كـــان مذهبه الصرفي واضحاً فيها ، طريقة بحثه وكلامه عن الحروف الزائدة فـــي اللغـــة ، وتقسيم كل حرف على حده وبان وظيفته الصرفية .

وأيضا كلامه عن أبنية الأسماء حيث بين أن الأسماء الثلاثية والرباعية وغيرها كـــذلك أبنية الأفعال حيث تعرض لدراسة الأصلي والزائد منها ، وبين الطريقة التي يمكن بها معرفة الأصلي والزائد ، ثم عرج على الإبدال كقضية صرفية يعتمد عليها ، كما بـــين متى يكون الإبدال

وكذلك القلب والحذف والنقل حيث اتضح لنا من خلال عرض النصوص الصرفية التي يكون بيان الصرف فيها قد لعب دوراً بارزاً في بيان حقيقة نطق الحروف والكلمـــات الأصلية والمنقلبة عن أصل أو المحذوفة والمنقولة .

وأما القضية التي اعتبرتها ذات أثر على اللغة والنحو والصرف فهي الإدغـــام وهـــي القضية التي ترتبط عندنا بالقراءات ولها الأثر الفعال في بيان نوع الكلمة المدغمة ومتى يكون إدغامها وكيف يكون ذلك ثم عرض للنماذج والمواضع التي يمكن أن تدغم فيها .

وهذه المقدمة التي عرضت فيها القضايا الصرفية التي تطرق لها ابن عصفور لم تكن إلا اعترافاً بجهود من سبقه من العلماء الذين درسوا نفس القضايا الصرفية ومســـائلها التي توضح ما انفرد به ابن عصفور وأيضا بيان من تأثر بهم منهم وبيان أثره فـــيمن بعده من العلماء .

وحتى تتبين هذه الدراسة وتكون محور الدراسة للباحثين ويستفيد منها طلاب العلم فإنني سأعرض هذه القضايا والمسائل الصرفية كنماذج تطبيقية صرفية يكون مـــن خلالهـــا التحليل وافياً لجميع المسائل والقضايا الصرفية الموجودة في الممتع في التصريف .

الفصل الأول

الحروف الزائدة في اللغة

الحروف الزائدة في اللغة:

إن الحروف الزائدة في اللغة هي من أولى المسائل الصرفية التي بدأ بها ابن عصفور مؤلفه بعد أن قدم مقدمة عن التصريف حتى أنه أطلق على هذه المسائل التي تبتدئ من الحروف الزائدة في اللغة ، أطلق عليها عنوان في صفحة منفردة " ذكر القسم الأول من التصريف " وهذا يعني أن هناك قسم ثاني تعرض له .

فهو في الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها وقد بين لماذا بدا بهذا القسم ، وذلك لأن اللغة العربية بحاجة إلى معرفة بعض المسائل الصرفية التي عدها النحاة من أبواب وقضايا النحو كالتصغير والتكسير فلذلك نجد ابن عصفور يقول (وإنما بدأنا بهذا القسم لأنه يبنى عليه معرفة التصغير والتكسير اللذين [1]جرت عادة النحويين بذكرها قبل الخوض في علم التصريف ومعرفة كثير من الاسماء التي لا نصرف أيضا نحو الأسماء التي امتنع صرفها ، لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختص أو لزيادة الألف والنون في آخرها ، إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلا من علم التصريف) . وهذه المقدمة الطويلة عرض لها للادلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي للاشتقاق والتصريف والكثرة واللزوم ولزوم حرف الزيادة البناء ،ثم الزيادة لمعنى والنظير وكذلك الخروج عن النظير وعن الاشتقاق وأنواعه الأصغر والأكبر والتفصيل في كل نوع من الأنواع التي ينتمي إليها الاشتقاق الاصغر والاكبر .

ثم أثرهما في اللفظ والمعنى وفق نقاط معينة ثم بعد ذلك التحدث عن التصريف وتعريفه وعدم دخوله في الأصول المختلفة ثم الانتقال إلى ابنية الأسماء وفيها يتعرض الثلاثي المجرد والرباعي المجرد والخماسي المجرد ثم الثلاثي المزيد فيه حرف واحد. والمزيد فيه حرفان والمزيد فيه ثلاثة أحرف والمزيد فيه أربعة أحرف والرباعي المزيد والمزيد فيه حرف واحد.

والمزيد فيه حرفان ثلاثة أحرف والمزيد فيه أربعة أحرف والرباعي المزيد والمزيد فيه حرف واحد والمزيد فيه حرفان والمزيد فيه ثلاثة أحرف والخماسي المزيد ثم تعرض لأبنية الأفعال أولاً الماضي الثلاثي .

---

١ ابن عصفور الاشبيلي / الممتع في التصريف /ج١/ ص ٣٩

ثم المضارع الثلاثي ، والرباعي ثم تعرض لذكر معاني أبنية الأفعال .
ثم أخيراً بعد هذه الرحلة الصرفية الطويلة تحدث عن حروف الزيادة والتي في الأصل عنوان هذا الباب الأول فيه وهي أول قضية أو مسألة صرفية تناولها ابن عصفور في مؤلفه .

حـــروف الزيـــــادة :

يقول ابن عصفور (وأما حروف الزيادة فعشرة ويجمعها قولك " أمان وتسهيل[1] " فإن قيل : ولم سميت حروف الزيادة وهي تكون أصولاً ؟ فالجواب أن المراد بـــذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادة إلا منها ، الا ترى أنه متى وجد حرف فـــي كلمـــة زائداً لابد أن يكون أحد هذه الحروف .

فإن قيل فهلاً زدتم في حروف الزيادة كاف الخطاب التي في " تلك " و " ذاك " ونحوهما ، والشين اللاحقة للكاف التي هي ضمير المؤنث في الوقف نحو " اعطيتكش " و " أكرمتكش " فالجواب أنه لا يتكلم في هذا الموضع من حروف الزيادة إلا فيما جعلته العرب كالجزء من الكلمة نحو همزة " أحمر " وتا " تنضب " وأشباه ذلك ألا ترى أنهما من كمال الاسم كالدال من زيد لأن هذا الضرب هو الذي يحتاج إلى إقامة الدليل علـــى زيادته لمشاكلته الأصل في كونه من كمال البناء فأما ما لم تجعله كالجزء مما زيد معه فزيادته بينة لا يحتاج إلى إقامة دليل عليها .

فإن قيل : فإن الكاف قد تزاد على أنها من نفس الكلمة ، فيقال " هندي وهندكي " في معنى واحد وهو المنسوب إلى الهند قال الشاعر :

ومقرونة دهم وكمت كأنها طماطم يوفون الوفاز هنادك

أي منسوبون إلى الهند فالجواب أن هنديا وهندكيا من باب " سبط وسبطر أعني مما تقارب فيه اللفظ والأصل مختلف لأنه لم يثبت زيادة الكاف في موضع غير هذا .
فإن قيل : فإذا كان الأمر على ما ذكرت فلم أوردوا في حروف الزيادة اللام الزائـــدة ، في مثل " ذلك " والتاء الزائدة للتأنيث في مثل " قائمة " وهما ليسا كالجزء مما زيدا فيه ألا ترى أن قائماً " اسم كامل دون التاء ، وكذلك "ذلك " اسم كامل دون الـــلام ، لأنـــك تقول " ذاك ".

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي /الممتع/ ص ٢٠١- ٢٠٢

فالجواب عن ذلك شيئان :

أحدهما أن التاء الزائدة قد تكون في موضع من نفس الكلمة [1]نحو عفريت وكذلك اللام في نحو " عبدل " " و زيدل "فإن قيل فإن اللام في " عبدل " ليست من كمال الاسم ، لأنك تقول " عبد " وكذلك " زيدل " لأنك تقول " زيد " فالجواب أن الذي يقول "عبدلاً " و " زيدلاً " ليس " عبد " و " زيد " عنده باسمين كاملين بل هما بعض اسم بدليل جعلهما حرفي إعراب كالدال من "زيد " فلما كانا من نفس الحرف في بعض المواضيع ذكرا مع حروف الزيادة .

والآخر أن تاء التأنيث في مثل " قائمة " واللام في مثل " ذلك " بمنزلة ما هو من نفس الحرف . أما تاء التأنيث فلأنها قد صارت حرف إعراب .

وأيضا فإنك لو اسقطتها لاختلت دلالة الاسم ، لأنه كان يعطي التأنيث ، فإذا سقطت منه لم يبق ما يدل على التأنيث وصار مدلول الاسم شيئاً آخر ، وقد تلزم في بعض المواضع نحو " رفاهية " و " كراهية " و " طواعية " لا يجوز حذفها في شيء من ذلك.

وأما اللام فإنها إذا زيدت في اسم المشار صار اسم الإشارة يقع على البعيد فإذا اسقطتها منه اختلت دلالته التي كانت له مع اللام وصار يعطي القريب نحوذاً فإن قيل فلم أوردوا فيها الهاء وهي لا تزاد إلا لبيان الحركة فلم تتنزل منزلة الجزء مما زيدت فيه ؟ فالجواب أن المبرد قد أخرجها لذلك من حروف الزيادة وسنبين كونها من حروف الزيادة في فصل الهاء .

فتبين أن حروف الزيادة التي يجب أن تورد هنا إنما هي العشرة المتقدمة الذكر وما عدا ذلك من الحروف لا يزاد إلا في التضعيف فإن كل حرف يضعف فإن أحد المضعفين زائد ما لم تقم الدلالة على أصالتهما وذلك بأن يؤدي جعل أحدهما زائداً إلى بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف نحو "رد " إذ لا بد من فاء وعين ولام وسنفرد ذلك بابا عقب الفراغ من حروف الزيادة وسنبين فيه أي الحرفين هو الزائد فإن في ذلك خلافاً .

ولا يزاد حرف من هذه الحروف إلا للإلحاق نحو واو " كوثر "

أو لمعنى : نحو حرف المضارعة .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢٠٢- ٢٠٥

أو للإمكان : نحو همزة الوصل ، فإنها زيدت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ونحو الهاء المزيدة فيما كان من الأفعال على حرف واحد ، في الوقف ، نحو (فه) "وعه " فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد إذ لا أقل من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه .

أو لبيان الحركة في نحو " سلطانية [1]"

أو للمد : نحو " كتاب " و " عجوز " و " قضيب " ، وإنما زيدت هذه الحروف ، ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعة أو ليزول معها اجتماع الأمثال في نحو " شديد " ومما يدل على أنهم قد يزيد ون الحرف ، للفصل بين المثلين ، قولهم في جمع قردد " قراديد " في فصيح الكلام ، ولا تفعل [العرب] ذلك فيما ليس في آخره مثلان إلا في الضرورة نحو قوله :

[تنفي يداها الحصى في كل هاجرة] [2] نفي الدراهم تنقاد الصياريف

أو للعوض : نحو تاء التأنيث في " زنادقة " فإنها عوض من ياء " زناديق " أو لتكثير الكلمة : نحو ألف " قبعثري " ونون " كنهيل " ، لأنه لا يمكن فيها الإلحاق ، إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به وإذا أمكن أن تجعل الزيادة لفائدة كان أولى من حملها على التكثير إذ لا فائدة في ذلك فلذلك جعلنا الحرف الزائد في كلمة لها نظير قد قابل الحرف الزائد منها حرف أصلي من ذلك النظير للإلحاق ، إلا أن يمنع من ذلك مانع .

وقد تقدم ما يعلم به أن الحرف ملحق في الأفعال ، عند ذكر الأفعال وأما في الأسماء فإذا كان المزيد منها في مقابلة حرف أصلي ، من بناء آخر على وفق البناء الذي فيه الحرف الزائد قضيت عليه بأنه للإلحاق ، إلا أن يكون ذلك الحرف ألفاً غير آخر أو ياء أو واواً حركة ما قبلهما من جنسهما ، نحو " قضيب " و " عجوز " أو ميماً أو همزة في أول الكلمة .

أما الألف فإنها لم يلحق بها حشو الكلمة ، لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلا منقلبة كما أن ألف الأصل لا تكون إلا منقلبة فإذا قدرتها منقلبة .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢٠٥-٢٠٦

[2] سورة الحاقة / آية ٢٩

لم يخل من أن يكون الحرف الذي انقلبت عنه ساكناً أو متحركاً ، فلا يتصور أن يكون ساكناً ، إذا لا موجب لا علالة ولا يتصور أن يكون متحركاً ، لأنه يؤدي إلى تغير الملحق عن بناء ما ألحق به وذلك لا يجوز ولذلك أحتملوا ثقل اجتماع المثلين في " قردد " ولم يدغموا ، لئلا يتغير عن بناء ما ألحق به ، وهو " جعفر " فلا يحصل الغرض الذي قصد به ، من تغيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وأما إذا كانت طرفاً فيتصور الالحاق بها ، لأنها إذ ذاك تقدر منقلبة عن حرف متحرك ولا يكون ذلك تغييراً لبناء الملحق عن أن يكون على مثال ما ألحق به ، لأن حركة الآخر ليست من البناء .

وأما الياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها فأجريا في منع الإلحاق بهما مجرى الألف لشبههما بها في الاعتدال والمد . [1]

وأما الهمزة والميم أولاً فلم يلحق بهما ، لأن العرب قد عزمت على زيادتها أولاً ، إذا كان بعدهما ثلاثة أحرف أصول ، إلا فيما شذ على ما يبين في موضعه .

فلما عزموا على ألا يكون أصلين لم يستعملوهما في ذينك الموضعين للالحاق ، لأن في ذلك تقريباً لهما من الأصول ، وتنزيلاً لهما منزلتهما فيكون ذلك نقضا لما أعتزموه من زيادتهما ومما يبين لك أنهما ليسا للإلحاق وجود " أشد " " و " مفر " في كلامهم ، والأصل " أشدد " و " مفرر " فلو كانا للإلحاق لم يدغما كما لم يدغم مثل قردد " .

فإن قال قائل ولأي شئ خصوا هذه الأحرف العشرة بالزيادة ، من بين حروف المعجم ، فالجواب أن أمهات هذه الزوائد والذي هو زائد منها بحق الأصالة الواو والياء والألف لكثرة دورها في الكلام واستعمالها ، الاترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها ، أعني الحركات : الضمة والكسرة والفتحة لأن الضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الألف ولما كانت أمهات الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادة ، على ما يبين بعد .

وأما الهمزة والتاء والميم والنون فزيدت لشبهها بحروف العلة .

أما الهمزة فشبهها بحروف العلة من جهة كثرة تغييرها بالتسهيل والحذف والبدل .

وأما التاء فاشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما ولذلك أبدلت منها [1] في مثل " تراث " و " تكأة " لأنهما من " ورثت " و " توكأت "

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢٠٧- ٢٠٩

وأما الميم فمضارعه للواو أيضا من جهة تقاربهما في المخرج ومضارعه لحروف العلة كلها من جهة الفنه التي فيها ــ الشبيهة باللين الذي في حروف العلة لأن الغنة فضل صوت في الحرف ، كما أن اللين كذلك .

وأما النون فأشبهت أيضا حروف العلة من جهة الغنة التي فيها ولما كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة على ما يبين بعد ...

وأما السين واللام والهاء فإنها زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بحروف العلة .

وأما الهمزة فشبهها بحروف العلة من جهة كثرة تغييرها ، بالتسهيل ، والحذف ، والبدل

وأما التاء فاشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما ، ولذلك أبدلت منها في مثل " تراث و " تكأه " ، لأنهما من " ورثت و " توكات "

وأما الميم فمضارعه للواو أيضاً ، من جهة تقاربهما في المخرج ، ومضارعه لحروف العلة كلها من جهة الغنة التي فيها ، الشبيهة باللين الذي في حروف العلة ، لأن الغنة فضل صوت في الحرف ، كما أن اللين كذلك .

وأما النون فأشبهت ايضاً حروف العلة ، من جهة الغنة التي فيها ولما كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة ، على ما بين بعد ..

وأما السين واللام والهاء فإنها زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بحروف العلة .

أما اللام فمشبهة للنون من حيث تستطيل في مخرجها ، حتى تلحق بمخرج النون ، على ما يبين في الإدغام .

وأما السين فإنها تشبه التاء لهمسها وتقارب مخرجيهما وأما الهاء فمشبهة للهمزة من جهة تقارب مخرجيهما لأنهما من حروف الحلق ولما كانت هذه الحروف لم تشبه حروف العلة بل أشبهت المشبه بها لم تجئ مزيدة إلا في ألفاظ محفوظة وأماكن مخصوصة لا تتعداها فهي أقل الحروف زيادة لذلك) .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢٠٨- ٢٠٩

ويتفق معه ابن يعيش[1] في قوله " القول على حروف الزيادة وهي عشرة الألف [2]والواو، والياء ، والهمزة ، والميم ، والتاء ، والنون ، والهاء ، والسين ، واللام .
ويجمعها قولك (اليوم تنساه) ويقال (سالتمونيها) يحكى أن ابا العباس[3] سأل أبا عثمان [4]عن حروف الزيادة فأنشده المازني

هويت السمان قشيبنني

وما كنت قدماً هويت السمان

فقال أبو العباس: الجواب ؟ فقال قد أجبتك دفعتين يعني قوله هويت السمان.

قال موفق الدين (الشارح) معنى الزيادة إلحاق الكلمة[5]ما ليس منها وذلك لإفادة معنى أو لضرب من التوسع في اللغة وحروف الزيادة عشرة على ما ذكر ويجمعها غير ما ذكر نحو (اسلمني وتاه) وأن شئت (الموت ينساه) وإنما كانت هذه الحروف المزيدة دون غيرها من الحروف لخفتها وقلة الكلفة عند النطق بها وأصل حروف الزيادة المد واللين التي هي الواو، الياء ، الألف وذلك لأنها أخف الحروف إذ كانت أوسعها مخرجاً فأما قول النحويين أن الواو والياء ثقيلتان فالسببية ملاحق وأما بالنسبة لغيرها فخفيفتان، ولأنها فأول بزيادة إذّا كل كلمة لا تخلو منها أو من بعضها، ألا ترى أن الكلمة أن خلت من زيادة أحد هذه الحروف فلن تخلو من حركة أما فتحة أما ضمة أما كسرة الحركات العاض هذه الحروف وهي زوائد لا محالة فلما أحتيج إلى حروف تزاد في كلامهم لغرض كانت هذه الحروف أو لا إذ لو زيد غيرها لم تؤمن نفرة الطبع الاستيحاش من زيادة إذ لم تكن زيادة مألوفة . وغير حروف المد من حروف الزيادة مشبهة بها ومحمولة عليها فمن ذلك الهمزة أعلم أن الهمزة وأن كانت تستقل وذلك دخلها التخفيف الحذف والبدل وهو نفسه حروف المد واللين ن حيث كانت تصور بصورتها فتكون تارة التاء ، تارة واو وتارة ياء وصورتها في الأصل ألف ، إنما تكتب تارة واو أو ياء على مذهب أهل

---

[1]موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان ويعرف بابن يعيش أيضا ت سنة ٥٥٦ أو٥٥٣ كما رود في بقية الوعاة .

[2] ابن يعيش / شرح الملوكي في التصرف / تحقيق د. فخر الدين قباوة ص ١٠٠-١٠١

[3] المقصود به المبرد

[4] المازني

[5] ابن يعيش شرح الملوكي ص ١٠١- ١٠٢

الحجاز في التخفيف يدلنا على ذلك أنها إذا وقعت موقعاً لا يكون فيه الا محققة لا تكون إلا الفا وذلك إذا وقعت أولاً نحو أحمد ، إبراهيم أترجه فتكون الفا على كل حال ، وأن اختلفت حركاتها لأنها إذا وقعت أولا لا يمكن تحفيفها لأن في تحفيفها تقريباً من الساكن فكما لا يبتدا بساكن كذلك لا يبتدا بما قرب منه وهي كثيرة الاعتلال والتغير.

وذكر ابن عصفور الأماكن التي تزاد فيها حروف الزيادة فقال :

اللام:

(أما اللام فإنها تزاد في " ذلك " و " تلك " بفتح التاء وكسرها و " تالك[1] " و " أولالك " و " هنالك " والدليل على زيادتها في هذه الأشياء ، قولهم في معناها " ذاك " و " تيك " و " أولا ك" و " هناك " وتزاد أيضا في " عبدل " وفي زيدل " وفي فحجل[2] .

فالدليل على زيادتها في " زيدل " أن معناه " زيد " وكذلك أيضا " عبدل " دليل زيادة لامه كونه في معنى " عبد "

وزعم أبو الحسن [3]أن معنى " عبدل " " عبد الله " فعلى هذا تحتمل هذه اللام أن تكون زائدة على " عبد " من " عبدالله " ويحتمل أن تكون هذه اللام من " الله " فيكون " عبدل " على هذا اسما مركباً من " عبد " و " الله " كما فعلوا ذلك في " عبد الدار " و " عبد قيس " فقالوا " عبدري " و " عبقسي " فلا تكون اللام على هذا زائدة بل هي بعض اسم إذ لو جعلناها زائدة لوجب أن تكون الراء من " عبدري " والقاف من " عبقسي " زائدتين " والراء والقاف ليسا من حروف الزيادة وأما " فحجل " فالدليل على زيادة لامه أنه في معنى " الافحج " وحكي على بن سليمان عن أبي العباس المبرد أنه كان يقول : العثول " الطويل اللحية وهو مأخوذ من قولهم ضبعان أعثى وضبع [عثواء] إذ كانا كثيري [الشعر] وكذلك يقال للرجل والمراة فاللام من " عثول " زائدة أنها في فحجل كذلك .

فأما " فيشلة [4]" وهيقل[5] " و "طيسل[6] " فيمكن أن تجعل اللام فيها زائدة لأنه يقال

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢١٣- ٢١٥

[2] الفحجل هو الذي يكون في رجلية أعوجاج

[3] هوالاخفش الأوسط

[4] الفيشلة : رأس الذكر

[5] هيقل : الظليم

" فيشه " في معنى فيشلة و " هيق " في معنى هيقل و " طيس " في معنى " طيسل " ويمكن أيضا أن تجعل اللام أصلية والياء زائدة ، لأن زيادة الياء أوسع من زيادة اللام فتكون هذه الألفاظ متقاربة وأصولها مختلفة نحو "ضياط وضيطار [1]" و " سبط وسيطر " ، الا ترى أن الراء لا تزاد وأن ضياطاً وسبطاً وسيطراً متقاربة وأصولها مختلفة .

ولا يحمل " زيدل " إلا على زيادة اللام ، لأن استعمال " زيد " أكثر من استعمال زيدل فدل ذلك على أن " زيداً " هو الأصل ، وأن اللام زائدة[2] .

وكذلك " فحجل " و " عبدل " اللام فيها زائدة ولا يجعلان من ذوات الأربعة ، ويجعل " عبد " و " أفحج" من ذوات الثلاثة فيكون من باب " " ضياط وضيطار " ، لأن " عبداً " و " أفحج " هما الأصلان ، لكثرة استعمالهما وقلة "عبدل" و " فحجل" .

فأما " فيشة " و " فيشلة " و " هيق " و " هيقل " و " طيس " و " طيسل " فكل واحد من هذه الألفاظ قد كثر استعماله فلذلك ساغ تقدير كل واحد منهما أصلاً بنفسه .

وزعم محمد بن حبيب أن اللام من " عنسل [3]" زائدة ، لأنه في معنى " عنس " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، من أن لأمه أصلية ، وأنه مشتق ، من " العسلان " وهو عدو الذئب ، والنون زائدة ، لأن زيادة النون أسهل من زيادة اللام واشتقاقه واضح لا تكلف فيه .

وأما " ازلغب الفرخ " أي " زغب " فلامه أصلية ، لأن " لغب " في معنى " زغب " كثير الاستعمال فينبغي أن يجعل أصلاً بنفسه ، ولا تجعل اللام زائدة لقلة زيادة اللام .

وبالجملة فإن " أزلغب " فعل ، ولا تحفظ زائدة في فعل . فهذه جملة الألفاظ التي زيدت اللام فيها .

---

[6] طيسل : الكثير من كل شيء

[1] الضباط والفيطار هو الرجل الغليظ الضخم اللئم

[2] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢١٥- ٢١٦- ٢١٧

٣ غسل : ناقة سريعة

الهاء:

قال فيها ابن عصفور : " وأما الهاء فتزاد لبيان الحركة ، في نحو " فــه " و " أرمه " وزعم أبو العباس أنها لا تزاد في غير ذلك ، ولذلك لم يجعلها مــن الحــروف الزوائد كما تقدم والصحيح أنها تزاد في غير ذلك ، إلا أن ذلك قليل جداً .

فالذي زيدت فيه ، من غير ذلك : " أمهة " و " هجرع " و" هركولة " و " هبلع " و " هراق " و " أهراح الماشية " .

أما " أمهة " ففيها خلاف ، فمنهم من جعل الهاء فيه زائدة ، ومنهم من جعلهــا أصلية . فالذي يجعلها زائدة يستدل على ذلك ، بأنها في معنى " الأم " قال أمهتي خندق ، والياس أبي [1].

أي أمي إلا أن الفرق بين " أمهة " أو " م " أن أمهة إنما تقع ، في الغالب علــى من يعقل وقد تستعمل فيما لا يعقل ، وذلك قليل جداً ، نحو قوله :

قوال معروف وفعاله عقار مثنى ، أمهات الرباع

وأم يقع في الغالب ، على مالا يعقل وقد يقع على العاقل ، نحو قوله :

لقد ولد الاخيطل أم سؤ على باب استها صلب ، وشام

ومما يدل أيضاً على زيادة الهاء في " أمهة " قولهم " أم بينة الأمومة بغيرهــا ولو كانت أصلية لثبتت في الصدر .

والذي يجعلها أصلية يستدل على ذلك بما حكاه صاحب العين ، مــن قــولهم " تأمهت أما " . ف " تأمهت " تفعلت بمنزلة " تنبهت " مع أن زيادة الهاء قليلة جداً فمهما أمكن جعلها أصلية كان ذلك أولى فيها .

والصحيح أنها زائدة لأن " الأمومة " حكاها أئمة اللغة ، وأما " تأمهت " فــانفرد بها صاحب العين وكثيرا ما يأتي في كتاب العين مما لا ينبغي أن يؤخــذ بــه لكثــرة اضطرابه وخلله .

وأما " هجرع " و " هبلع " و " هركولة " فزعم أبو الحسن أن الهاء فيها زائــدة واستدل على زيادتها بالاشتقاق فأما " هجرع " فهو الطويل فكأنه مأخوذ من " الجرع " وهو المكان السهل المنقاد وأما الهبلع فالأكول ففيه معنى البلع .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢١٧- ٢١٩

وأما الهركولة فهي التي تركل في مشيتها فالهاء فيها زائدة . .
وبعض العرب يقول " هركلة " و " هركله " وينبغي أن تجعل الهاء فيها أصلية والصحيح أن الهاء في " هبلع[1] " زائدة لوضوح اشتقاقه من البلع .

وأما " هجرع " فوجه الجمع بينه وبين " الجرع " ليس له ذلك الوضوح الذي لـ " هبلع " فينبغي أن تجعل الهاء أصلية وإلا تجعل من لفظ " الجرع " .

على أن أحمد بن يحيى قد حكى " هذا أهجر من هذا " أي أطول منه فيحتمل أن يكون من لفظ " هجرع " وحذفت لامه ويكون في قولهم " أهجر من كذا " دلالة على أصالة الهاء .

وأما " الهركولة [2]" فقد حكي أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك فعلى [3]هذا تكون الهاء أصلية إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء ، لأنه على هذا ليس مأخوذاً من " ركل " فإذا ثبت أن الهاء في " هركولة " أصلية عند من يجعله واقعاً على الضخمة الأوراك ، فكذلك ينبغي أن يجعل إذا وقع على المرأة التي تركل في مشيتها ، وإلا يجعل ذلك مشتقاً من " ركل " بل اسم للمرأة التي تركل في مشيتها ، إذ قد ثبتت أصالتها في موضع . وكذلك "هلقهم " من قول الراجز :

هلقم ، يأكل أطراف النحد

ينبغي أن تكون الهاء فيه زائدة ، لأنه من " اللقم " إلا أنه لا ينبغي أن يجعل مستدركاً على سيبويه لأنه لا يحفظ في نثر وأما "هبلع " فينبغي أن يجعل من الفوائت .
وأما " أهراق[1] " و " أهراح الماشية " فإن الهاء فيهما زائدة ، ، لأنهما في معنى" أراق " و "أراح "

فإن قيل : إنما ينبغي أن يجعل هذا من البدل لأن قياس قول سيبويه في اسطاع إن السين عوض من ذهاب حركة العين ، أن يكون الأمر في " أهراق " و " أهراح "

---

[1] هبلع قيل أنه مشتق من البلع

[2] الهركولة هي الفخمة الأوراك

[3] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢٢٠- ٢٢١

[1] أهراق : الهاء مزيدة وبدونها تكون أراح أو أراق .

كذلك فالجواب أنه ينبغي أن يجعل ذلك في باب البدل من وجه ، وفي باب الزيادة من وجه ، وسنبين ذلك في فصل السين أن شاء الله تعالى .

السين:

" وأما السين فتزاد في " استفعل " وما تصرف منه من مضارع واسم فاعل ، واسم مفعول ، ومصدر وتزاد أيضا في الوقف لتبين كسرة الكاف [٢]من المؤنث في لغة بعض العرب ، نحو " مررت بكس " و " أكرمتكس[٣] " .

وزيادتها في هذين المكانين بينة لا يحتاج إلى إقامة دليل عليها أما في الوقف فلكوتها لم تجعل كالجزء مما دخلت عليه ، فبانت لذلك زيادتها لوضوح ردها إلى الثلاثي غير المزيد .

وأما " استخذ فلان " من قول العرب " استخذ فلان أرضاً " ففي ذلك قولان أحدهما أنه يجوز أن يكون في الأصل " أتخذ " وزنه " أفتعل[٤] " من قوله تعالى " لتتخذن عليه أجراً[٥] " ثم أبدلوا من السين من التاء الأولى التي هي فاء الكلمة كما أبدلوا التاء من السين في ست لأن أصلها " سدس " بدليل قولهم " أسداس " فلما أبدلوا التاء من السين فقالوا " سدت " أدغموا الدال في التاء وإنما جاز ذلك ، لأن السين والتاء مهموسان ، فجاز إبدال كل واحد منهما من الآخر ، بسبب ذلك .

والآخر أن يكون أصوله " استتخذ " على وزن " استفعل " من " تخذ " أيضا فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل ، استثقالا للمثالين ، كما حذفوا التاء الأولى من " اتقى " كراهية لاجتماع المثلين أيضا فقالوا " تقي يتقي " .

قال الشاعر :

تقوه أيها الفتيان ، إني رأيت الله قد غلب الجدود

يريد: أتقوه فعلى هذا تكون السين زائدة، وعلى الأول تكون بدلاً من الفعل والصحيح من هذين القولين عندي الثاني، لأنه قد ثبت حذف إحدى التأئين لاجتماع المثلين في "

---

[٢] المصدر السابق / ص ٢٢٢ – ٢٢٣

[٣] أكرامكتس: لغة الكشكشة والكسكسة

[٤] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢٢٢-٢٢٣

[٥] سورة الكهف آية ٧٨

تقى " وبإطراد إذا كانت المحذوفة زائـــدة في مثل " تذكر " و " تفكر " تريد " تتذكـــر " و" تتفكر " .

ولم يثبت إبدال السين من التاء ، بل ثبت عكسه ، والبدل في مثل هذا ليس[1] بقيـــاس ، فيقال به حيث لم يسمع ، فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي لأنه فيه الحمل على ما سمع مثله .

وأما " اسطاع " فالسين عند سيبويه فيه عوض من ذهاب حركة العين منها وذلك أن أصله " أطوع " فنقلت فتحة الواو إلى الطاء فصار " أطوع " ، ثم قلبت الواو ألفـــاً ، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ ، ثم زيدت السين عوضـــاً مـــن ذهـــاب الحركة من العين ، وهي الواو يجعلها على الفاء وقد تعقب المبرد ذلك على ســـيبويه ، فقال إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا ، حركـــة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء والذي ذهب إليه سيبويه صحيح . وذلك أن العين لما سكنت توهنت لسكونها وتهيأت للحذف عند ســـكون اللام وذلك في نحو " لـــم يطـــع " و " أطع " و " اطعت " .

ففي هذا كله قد حذفت العين ، لالتقاء الساكنين ، ولو كانت العين متحركـــة لـــم تحذف بل كنت تقول " لم يطوع " و " أطوع " و " أطوعت " فزيـــدت الســـين لتكـــون عوضاً[1] من العين متى حذفت ، وأما قبل حذف العين فليست بعوض بل هي زائدة فلذلك ينبغي أن يجعل " اسطاع " من قبيل ما السين فيه عوض فبالنظر إلى الحذف

وكذلك الأمر في " أهراق " و " أهراح " أعين : من أنـــه يســـوغ أن تـــوردفي العوض بالنظر إليهما بعد الحذف وفي الزيادة بالنظر إليهما قبل الحذف .

فإن قيل : فإن سيبويه قد جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العـــين ، لاكمـــا ذهبت إليه من أنها عوض متى ذهبت العين فالجواب عن ذلك شيئان .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٢٢٤

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٢٤ –٢٢٥–٢٢٦

أحدهما أنه يمكن أن يكون أراد بقوله " من ذهاب حركة أي زادوا من أجل ذهاب حركة العين لأن زيادة السين لتكون معدة للعوضية ، إنما كان من أجل ذهاب حركة العين ، لأن ذهاب حركة العين هو الذي أوجب حذف العين عند سكون اللام .

والآخر أن يكون جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العين ، وإن كانت[٢] إنما هي عوض من العين ، في بعض المواضع ، لأن السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة ، فأقام السبب مقام المسبب وإقامة السبب مقام المسبب كثير جداً .

وقال الفراء : شبهوا " اسطعت " بـ " أفعلت " فهذا يدل من كلامه على أن أصله " استطعت " فلما حذفت التاء بقي على وزن " أفعلت " ففتحت الهمزة وقطعت . وهذا الذي ذهب إليه غير مرضي لأنه لو كان بقاؤه على وزن " أفعلت " بعد حذف التاء ويجب قطع همزته لما قالوا " اسطاع " بكسر الهمزة وجعلها للوصل وإطراد ذلك عندهم وكثرته ، يدل على فساد مذهبه .

فإن قيل : ما ذهب إليه سيبويه من زيادة السين لتكون معدة للعوض لم يثبت فينفي أن يحمل " اسطاع " على ما ذهب إليه الفراء قيل لقد ثبت أن العرب تزيد غير السين لذلك في " إهراق " و " أهراح " فيحمل " اسطاع " على ذلك ، وأما قطع همزة الوصل ، لأن اللفظ قد صار على وزن ما همزته همزة قطع فلم يستقر في موضع من المواضع .

الهمزة:

" الهمزة لا يخلو أن تقع أولاً ، أو غير أول فإن وقعت غير أول قضى عليها بالأصالة ، ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل [١].

وذلك أن الهمزة إذا وقعت غير أول فيما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت أصلية ولم توجد زائدة إلا في ألفاظ يسيرة وهي :

" شمأل " و " شأمل " بدليل قولهم " شملت الريح ، ولو كانت الهمزة أصلية لقالوا " شأملت " لأنه الصغير ، المحطوط عن قدرة المعتاد، وقدائم لأنه في معنى قديم . و" النئدلان لأنهم يقولون في معناه " النيدلان "

قال نفرجة الهم ، قليل ما النيل يلقي عليه النيدلان بالليل

---

٢ المصدر السابق / ص ٢٢٦

[١] ابن عصفور الاشبيلي /ج ١/ ص ٢٢٧- ٢٢٨

والنيدلان هو الذي يسمى الكابوس و" ضهيأ " لأنهم يقولون في معناه " ضهياء " وحروف ضهياء الأصول إنما هي الضاد والهاء والياء وكذلك " ضيهاء " المغضور وأيضا فإن الضهيأ المرأة التي لا تحيض وقيل التي لا ثدي لها فهو على هذا مشتق من " ضاهيت " أي شابهت قال تعالى " يضاهون قول الذين كفروا من قبل " فالهمزة على هذا زائدة .

وزعم الزجاج أنه يجوز أن تكون همزة " ضهيأ " أيضا أصلية ويؤه زائدة ويكون مشتقا من " ضاهأت " أي : شابهت ، لأنه يقال " ضاهيت " و " ضاهأت " وهو أولى به ، لأن أصالة الهمزة غير أول أكثر من زيادتها فيكون " ضهياء " الممدود عنده من " ضاهيت " أي شابهت و ضهيأ : المقصور من " ضاهأت " [1]

وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق إلا أنه ينبغي في ذلك إثبات بناء لم يستقر في كلامهم وذلك أن الهمزة إذا جعلت أصلية والياء زائدة كان وزن الكلمة "فعيلاً" وذلك بناء غير موجود في كلامهم إلا أن يكون مكسور الفاء، نحو "طريم" و " جزيم " .

فإن قلت وكذلك أيضا جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود وهو " فعلأ" ، الا ترى أنه لم يجئ منه إلا ضهيأ المختلف فيه ، والمختلف فيه لا يجعل حجة فإذا كان جعلها زائدة أو أصلاً يؤدي إلى بناء غير موجود فالاصالة أولى إلا أنها أكثر فالجواب أن " فعلأ " و " فعيلاً " وإن كانا بناءين معدومين ينبغي أن يحمل منها على فعلأ لأن " فيعلاً يظهر منهم اجتنابه الا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوله نحو " جزيم " و" طريم " ولم يظهر منهم ذلك في " فعلأ " لأنهم لم يجتنبوا " فعلأ " كما فعلوا ذلك ب" فعيل " فثبت إذا أن الذي ينبغي أن يدعى فيه أنه " فعلأ " ويكون من الابنية التي جاءت في كلامهم مفردة لا ثاني لها .

وأيضا فإن الاستدلال على زيادة همزة " ضهيأ " بـ " ضهيأ " الممدودة أو ما في معناها أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها وهو " ضاهأت " فلذلك كان هذا المذهب باطلاً .

فهذه جملة ما جاءت فيه الهمزة زائدة غير أول ، فأما " العألم " و " الخأتم " و " تأبل " وأمثالها فالهمزة فيها بدل من الألف ولم تزد فيها الهمزة ابتداء ، فينبغي أن تذكر في باب البدل .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٢٩- ٢٣٠

فلما قلت زيادة الهمزة ، غير أول وجب القضاء على ما لم يعرف أصله مما الهمزة فيه غير أول بالأصالة نحو " السأسم [٢]" و " اطمأن " و " برائل " وأمثال ذلك ، فإن وقعت أولاً فلا يخلو أن يكون بعدها حرفان أو أزيد فإن كان بعدها حرفان خاصة كانت أصلاً، إذ لابد من الفاء العين اللام ونحو " أخذ " و " أكل " و " أمر " وإن كان بعدها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً، أو ثلاثة، أو أثنان ، مقطوع بأصالتهما وما عداهما [٢]مقطوع بزيادته ، أو محتمل للزيادة والأصالة.

فإن كان بعدها أربعة أحرف مقطوع باصالتها فصاعدا كانت أصلاً وذلك نحو " اصطبل " و " أبرسيم " و " إبراهيم و " إسماعيل " الا ترى أن الصاد والطاء والباء من " اصطبل " مقطوع بأصالتها ، لأنها ليست من حروف الزيادة ، وكذلك اللام ، لأن المواضع التي تزاد فيها محصورة كما تقدم وليس " اصطبل منها ، وكذلك الباء والراء والسين والميم من " إبرسيم " والباء والراء والهاء والميم من إبراهيم والسين والميم والعين واللام من " إسماعيل " جميع ذلك أصل مقطوع بأصالته وإنما قطع بأصالة الهمزة في مثل هذا ، لأن بنات الأربعة فصاعداً لا تلحقها
الزيادة من أولها أصلاً ، إلا الأفعال نحو " تدحرج " والأسماء الجارية عليها نحو " مدحرج " فلما كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قطع بأن الهمزة في أولها أصل .

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قطع بأنها زائدة وذلك نحو أفكل همزته زائدة وإنما قضينا عليها بالزيادة لأن كل ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة نحو " أحمر " و " أصفر " و " أخضر " وأمثال ذلك الا ترى أنها مشتقة من الحمرة والصفرة والخضرة فلما كانت كذلك فيما عرف اشتقاقه حمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فقضي بزيادة الهمزة فيه .

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته كانت الهمزة أصلاً إذا لابد من الفاء والعين واللام كما تقدم ذلك نحو (آخذ) و " آمر " الا ترى أن

---

[٢] اسم شجر (السألم)

[٢] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٣١- ٢٣٢

الألف مقطوع بزيادتها وأن الخاء والذال من آخذ والميم والـراء مـن آمـر مقطـوع بأصالتها فلذلك كانت الهمزة أصلاً فيهما وفي أمثالهما .

فإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما ، ومـا عـداهما محتمـل للأصـالة والزيادة قضي على الهمزة بالزيادة وعلى ما عداها مما يحتمل الأصالة وزيادة بأنـه أصلي وذلك نحو " أبين " والألف أشفى وأفعى : .[1]

فإنك وإن لم يكن معك اشتقاق ولا تصريف تقضي بزيادة الهمزة وأصالة مـا عداها وذلك أن " اشفى " وأبين وأمثال ذلك الهمزة في جميع ذلك زائدة والياء من أبين والألف من اشفى وأفعى أصلان إنما قضي بزيادة الهمزة في مثل هذا لان جميع ما ورد من ذلك، مماله اشتقاق الهمزة فيه زائدة وما عداها أصل نحو قوله "أغوى منه " وأضوا منه وأيدع منه لأن أنموى وأضوا من الضوء ويقولون بدعته .

وكذلك جميع ما عرف له اشتقاق ، من هذا النوع ، همزته زائدة ، وما عـداها أصلي ، إلا ألفاظاً قليلة شذت من هذا النوع وهي " أولق " و " إمعة " و " أيصر " و " أرطى " و " أيطل " فلذلك حملنا ما ليس له اشتقاق نحو " أفعى " و " أشقى " و " أبين " ، على الأكثر فقضينا بزيادة الهمزة.

فإن قيل : فما الدليل على أصالة الهمزة في هذه الألفاظ الخمسة ؟ فـالجواب أن الذي يدل على أصالة الهمزة في " أيصر " أنهم يقولون في جمعه " إصـار " بإثبـات الهمزة وحذف الياء فدل على أصالة الهمزة وزيادة الياء .

ولا يمكن أن تجعل هذه الهمزة بدلاً من ياء فيكون أصله " يصار " ثـم أبـدلت الهمزة من الياء لأن الياء لا تبدل همزة في أول الكلام .

والذي يدل على أصالة الهمزة في " امعة " أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنهـا " إفعله " و " أفعله " لا يكون صفة أصلاً وإنما يكون اسماً غير صفة نحو " أشفى " و " انفحه " فدل ذلك على أن همزتها أصلية ويكون وزنها " فعله " لأن " فعله " في الصفات موجودة نحو " رجل ذنية "

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٣٢ – ٢٣٣– ٢٣٤

وأيضاً فإنك لو جعلت همزة " إمعة " زائدة لكانت إحدى الميمين[1] منه فاء والأخرى عين، فيكون من باب " ددن " وهو قليل جداً أعنى أن تكون الفاء والعين من جنس واحد، فلما كان جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى الدخول في هذا الباب القليل ، وإلى إثبات مثال في الصفات لم يستقر فيها ، قضي بأصالة الهمزة .

وأما " أرطى " فالدليل على أصالة الهمزة قولهم " أديم مأورط " أي : موبوع بالأرطى ، فإثبات الهمزة في " مأروط " وحذف الألف دليل على أصالة الهمزة وزيادة الألف وحكى أبو عمر الجرمي (أديم مرطي) فالهمزة على هذا زائدة والألف أصل .

وأما "أولق " فالذي يدل على أصالة الهمزة [فيه] وزيادة الواو ، قولهم " ألق الرجل " إذا إصابه الأولق فقولهم ألق بإثبات الهمزة وحذف الواو دليل على إصالة الهمزة وزيادة الواو ، فإن قيل فلعل هذه الهمزة بدل من الواو والأصل ولق نحو قولهم في وعد " أعد " فالجواب أنه لو كان من قبيل " أعد " لقالوا " ولق " كما يقولون " وعد " فالتزامهم الهمزة في " ألق " دليل على إنها أصل ، وأيضا فإنهم قالوا " رجل مألوق " ولو كانت الهمزة زائدة لقالوا " مولوق " بالواو ، ولا يتصور أن تقدر الهمزة في " مألوق " بدلاً من الواو ، لأن مثل هذه الواو لا تقلب ويبين ذلك في البدل .

وزعم الفارسي أن " أولقاً " يحتمل ضربين من الوزن أحدهما قدمناه من أنه " فوعل " وهمزته أصل من " تألق البرق " والآخر أنه " أفعل وهمزته " زائدة من " ولق " إذا أسرع لأن " الأولق " الجنون وهي توصف بالسرعة فإن قيل فكيف أجاز ذلك مع قولهم " ألق " ومألوق " ؟ فالجواب أنه يجعل الهمزة منهما بدلاً من الواو ، والأصل " ولق " ومولوق ويجعل هذا من قبيل البدل اللازم فتكون الواو من ولق لما أبدلت همزة لا تضمامها اجريت هذه الهمزة مجرى الأصلية فقالوا " مألوق "

فيكون ذلك نظير قولهم (عيد) و " أعياد" ، الا ترى أن " عيداً " من[1]" عاد يعود " وأن الأصل فيه " عود " فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقيل " عيد " وكان ينبغي إذا جمعنا أن نقول في جمعة " أعواد "بالواو لزوال الموجب لقلب الواو ياء كما

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٣٤- ٢٣٦

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٣٦- ٢٣٨

قالوا في جمع " ريح " أرواح " بالواو ، لزوال موجب قلبها ياء في " ريح " وهو سكونها وانكسار ما قبلها قال العجاج :

تلفه الأرواح والسمى

إلا أنهم لما أبدلوا الواو ياء في " عيد " أجروا هذه الياء مجرى الأصلية إلا أن هذا النوع من البدل ، أعني اللازم قليل وأصالة الهمزة أيضا إذ وقعت أولاً في مثل هذا، قليل فتكافأ الأمران عنده ، فلذلك أجاز الوجهين .

والصحيح أن " الأولق " همزته أصلية ، ولا ينبغي أن يحمل على باب " عيد وأعياد " لأن مثل هذا الباب قد سمع فيه الأصل فتقول " عيد وأعواد " ولم يقولوا " ولق " ولا مولوق " في موضع من المواضع فلذلك وجب حمل " أولق " على أن همزته أصلية . ويجوز أيضا في " أولق " أن يكون " فوعلاً " عند من يجعله مشتقاً من " ولق " ويكون أصله " وولقاً " فأبدلت الواو الواحدة همزة ولزم على قياس كل واوين يجتمعان في أول الكلمة إلا أن الأولى عند من يجعله مشتقاً من " ولق " أن تكون الهمزة زائدة ويكون وزنه" أفعل " لأن " أفعل " أكثر من " فوعل " .

وأيضا فإن الهمزة ينبغي أن يوقف فيها مع الظاهر ، ولا يدعى أنها مبدلة من الواو .

وأما " أيطل فالذي يدل على أصالة همزته ، وزيادة يأئه ، قولهم في معناه " اطل " فيحذفون الياء ويثبتون الهمزة ، ولو كانت الهمزة هي الزائدة القيل " يطل " بالياء " ولا يمكن أن يدعى أن الهمزة بدل من الياء ، لما ذكرناه من أن الياء لا تبدل همزة أولاً .

الميـــــم:

الميم لا تخلو أن تقع أولاً أو غير أول فإن وقعت غير أول قضي عليها بالأصالة وذلك أنها إذا وقعت غير أول ، فيما يعرف له اشتقاق وجدت أصلية نحو " شأمل " و " كريم " وأمثالهما مما لا يحصى كثرة ، الا ترى أن " شأملاً " ميمه أصلية ، بدليل قولهم " شملت الريح " ، وأن " كريماً " كذلك لأنه من الكرم . ولم توجد زائدة إلا في أماكن

محصورة ، تحفظ ولا يقاس عليها وهي " دلامص " و " دمالص "بمعنى براق قال الاعشى .[1]

إذا جردت يوماً ، حسبت خميصة عليها وجريال النضير الدلامصا[2] أي البراق وقدتحذف الألف منهما تخفيفاً كما تحذف من " علابط " فيقال " دلمص " و " دملص " والدليل على زيادة الميم فيها أنهمامشتقان من " الدمليص وهو البريق .

و (قمارص[3]) لأنه يقال " لبن قمارص " بمعنى قارص و" ستهم "و زرقم و " فسحم " لأنها من الزرقة والاستة والفسحة .

و " صرزم[6] " و " دردم " و " دلقم[1] " و " دقعم " و " حلكم " و " حضرم " لأنه " درما[2] " من " الأدرد " وهو الذي تكسرت أسنانه و " الحلكم[7] " الشديد السواد فهو من " الحلكة " وهي السواد و " الدعم " التراب فهو من " الدقعاء "

و " الدلقم " الناقة التي تكسرت أسنانها فاندلق لسانها ولعابها ولذلك قالوا " سيف دلوق " إذا كان لا يثبت في غمده. و" الضرزم " بمعنى الضرز " وهو الشديد البخيل وخضرم البحر سمي بذلك لخضرته .

و " خدلم " و " شدقم " و " شجعم " لأن " خدلماً " بمعنى " خدلة " قال الشاعر :

ليست برسحاء ولكن ستهم ولا يكروا ولكن خدلم

" والشدقم " بمنزلة الاشدق وهو العظيم الشدق و " الشجعم " لتأكديهم به الشجاع في مثل قوله الافعون والشجاع الشجعما فهو من لفظة ومعناه .

وزيدت أيضا في المضمرات في أنتما وأنتم و قمتما و قمتم ضربكما وضربكم وهما وهم علامة على تجاوز الواحد ثم لحقت بعد ذلك .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٣٩-٢٤٠

[2] دلامصى : البراق

[3] قمارص : اللبن الحامض

[6] الضرزم : هو الشديد النجيل

[1] الدلقم : الناقة التي تكسرت أسنانها فاندلق لسانها ولعابها

[2] درماً : الأدرد هو تكسرت أسنانه

[7] الحلكم : هو الشديدالسواد

الألف علامة على التثنية والواو علامة على الجميع والدليل على زيادتها في[1] ذلك أنه قد تقرر أن ما قبل الميم اسم ، إذا لم ترد التثنية ولا الجمع ، وزيدت من الأفعال في " تمسكن " و " تمدرع " و " تمندل " و " تملطق " " وتمسلم "و " تمولى علينا " و " مرحبك الله ومسهلك " وقدحكى " مخرق " و " تمحرق " ووضعهما ابن كيسان والصحيح أنهما لم يثبتا من كلام العرب . والدليل على زيادتها في الأفعال أن " تمسكن " من لفظ المسكين والميم في " مسكين " زائدة وكذلك " تمدرع " من لفظ " المدرعة " والميم في المدرعة أيضا زائدة .

وأيضا فإن أكثر كلام العرب " تسكن " و تدرع " وتمندل " من المنديل والميم في المنديل زائدة . و " تمنطق " من " النطاق "

و" تمسلم " أي صار يدعى مسلمة بعد أن كان يدعى بخلاف ذلك فهو من لفظ " مسلمة " والميم في مسلمة زائدة وكذلك " تمولى علينا " أي تعاظم علينا فهو من لفظ المولى والميم من المولى زائدة و " مرحبك الله ومسهلك " من الرحب و السهل " .

وزعم بعض النحويين أن الميم في (هرماس) و " ضبارم) وحلقوم و بلعوم وسرطم وصلقم و دخشم وجلهمة ، زائدة لأن هرماسا من أسماء الأسد وهو يوصف بأنه هراس لأنه يهرس فريسته وضبارم " الأسد الوثيق فهو من " الضبر " وهو شدة الخلق والحلقوم من الخلق والبعلوم مجرى الطعام في الحلق فهو راجع لمعنى البلع والسرطم الواسع السريع الابتلاع فهومن الشرط وهو الايتلاع والصلقم الشديد الصراخ فهومن الصلق لأن الصلق الصياح ودخشم وجلهمة اسمان علمان فأما دخشم فمشتق من " دخش يدخش " إذا امتلأ لحماً وأما " جلهمة " فمن " جلهة الوادي وهو ما استقبلك منه .

وينبغي عندي أن تجعل الميم في هذا كله أصلية وذلك زيادة الميم غير أول قليلة ، فلا ينبغي أن يذهب إليها إلا أن يقود إلى ذلك دليل قاطع وليست هذه الألفاظ كذلك .

أما " هرماس " فهو من أسماء الأسد ، وليس بصفة مشتقة من " الهرس " فلعله اسم مرتجل ، وليس مشتقا من شيء إذ قد يوجد من الأسماء ما هو بهذه الصفة أعني ليس بمشتق من شيء[2].

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٤٢- ٢٤٣

[2] المرجع السابق ص ٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥

وكذلك الأمر في " دخشم " و " جهلمة " لأنهما اسمان علمان ، والأعلام قد يكون فيها المرتجل وإن كان أكثرها ليس كذلك وأما " ضبارم " فقد يكون بمعنى : جرئ يقال : رجل ضبارم أي جرئ على الأعداء فلعل الأسد الوثيق وصف بـــ " ضيارم " لجرأته فلا يكون على هذا مشتقاً من " الضبر " لأن الضبر لا يكون بمعنى الجرأة .

وأما الحلقوم فليس أيضا بصفة مشتقة من لفظ " الحلق " فلزم أن تكـــون المـــيم زائدة بل هو اسم فيمكن أن يكون بمعنى الحلق وتكون ذاته مخالفة لذات " حلق فيكـــون من باب " سبط وســـيطر " ، لا سيما وقد قالوا " حلقمة – حلقمة) إذا قطـــع حلقومـــه فاثبتوا الميم في تصريفه .

وكذلك " بالبلعوم " أعني أنه ليس بصفة مشتقة من " البلع " بل هو اســـم كمـــا ذكرنا لمجرى الطعام في الحلق فلعله اسم له لا من حيث لحظ فيه معنى (البلـــع) الا ترى أن البياض الذي في طرف فم الحمار يسمى (بلعوماً " وإن لم يكن رجوعه إلـــى معنى " البلع " فذلك ينبغي ألا يجعل بالنظر إلى مجرى الطعام في الحلق .

وأما " الصلقم " فيمكن أن يكون غير مشتق من " الصلق " ، لأنهـــم يقولـــون " جمل صلقم " أي ضخم فلعل الشديدالصياح قيل له " صلقم " لضخامة صوته ، لا لأجل الصراخ نفسه إذ قد وقع هذا اللفظ على ما ليس براجع لمعنى " الصلق " وهو الضـــخم من الإبل .

وأما " السرطم " فإنه يحتمل وإن كان واقعاً على الواسع الحلق السريع الابتلاع الا يكون مشتقاً من " السرط " بمعنىالبلع لأنهم قد يوقعون " السرطم " على القول اللين فيكون الرجل الواسع الحلق وصف بـــ " سرطم " لسهولة الابتلاع في حلقه ولينة عليه ، لا لنفس " الشرط " الذي هو الابتلاع ، كما أن " السرطم " إذا عني به القول اللين ليس براجع لمعنى " السرط " .

فإذا أمكن في هذه الألفاظ حملها على ما ذكرت لك كان أولى من جعل المـــيم[1] زائدة غير أول لقلة ما جاء من ذلك .

---

١ ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٤٥– ٢٤٦– ٢٤٧

وزعم أبو الحسن ، وأبو عثمان المازني ، أن" دلامصا " من ذوات الأربعة [٢]وأن معناه كمعنى " دليص " ، وليس بمشتق منه فجعلاه من باب " سبط وسبطر " والذي حملهما على أن يقولا ذلك في " لامص " ولم يقولا في زرقم " و " ستهم " وأشباههما ، قلة مجئ الميم زائدة حشواً بل إذا جاءت زائدة غير أول فإنما تزاد طرفاً وكذلك ينبغي أن يكون " قمارص " عندهما .

وبالجملة ليس " دلامص " مع " دليص " كـ " سبطر " معه " سبط " ، لأن الذي قاد إلى ادعاء أن " سبطاً " و " سبطراً " أصلان مختلفان أن الراء لا تحفظ زائدة في موضع .

وأما الميم فقد جاءت زائدة طرفاً غير أول فيما ذكرنا وحشواً في " تمسكن " وأخواته وأولاً فيما لا يحصى كثرة .

فإذا دل اشتقاق على زيادتها فينبغي أن تجعل زائدة إذ باب " سبط " وسيطر " قليل جداً لا ينبغي أن يرتكب إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة .

وإن وقعت أولاً فإنها بمنزلة الهمزة فلا يخلو أن يكون حرفان أو أكثر .

فإن كان بعدها حرفان قضي على الميم بالأصالة إذا لابد للكلمة من فاء وعين ولام ، لأن ذلك أقل أصول الأسماء المتمكنة والأفعال وذلك نحو " ملك و " مسح " وأمثالهما .

وإن كان بعدها أكثر فلا يخلو أن يقع بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها أو ثلاثة مقطوع بأصالتهما أو أثنان مقطوع بأصالتها وما عداهما مقطوع بزيادته أو محتمل للأصالة والزيادة .

فإن كان بعدها أربعة أحرف مقطوعاً بأصالتها قضي عليها بالزيادة لأن كل ما جاء من ذلك مما لا يعرف له اشتقاق توجد الميم فيه زائدة ، نحو " ملهم " ومضرب " وأمثال ذلك مما لا يحصي كثرة . ولم تجئ أصلية إلا في مفرود ومغفور و " مراجل " فإننا في تصريفه فقالوا " الممرجل " قال العجاج[١] .

" بشيه كشية الممرجل "

---

[٢] ابن جني / المنصف /ج/ ص ١٥٢

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٤٨-٢٤٩- ٢٥٠

وكذلك " مغفور " لأن الميم قد ثبتت في تصريفه قالوا " ذهبوا يتمقفــرون " أي يجمعون المغفور وهو ضرب من الكمأة .

وأما " مفرود " فبدل على أصالة ميمه أنه ليس من كلامهــم " مفعــول " وفيــه "فعلول " .

فإذا جاء مالا يعرف اشتقاقه قضي بزيادة الميم فيه ،حملاً على الأكثر مما عرف له اشتقاق نحو " مأسل " ينبغي أن يقضي بزيادة الميم فيه وفي أمثاله وأن لم يعرف له اشتقاق

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته قضــيت على الميم بالأصالة إذ أقل من ثلاثة أحرف أصول كم تقدم وذلك نحــو " مالــك " " و ماسح " وأمثال ذلك ، الا ترى أن الألف مقطوع بزيادتها وإذا كان كذلك وجب أن تكون الميم أصلية .

وإن كان بعدها حرفان مقطوعاً بأصالتهما وما عداهما محتمل الأصالة والزيادة قضي على الميم بالزيادة لأن كل ما عرف له اشتقاق من ذلك وجدت الميم فيه زائدة ، ولم توجد أصلية إلا في الفاظ محفوظة وهي " معزي " " وماجج " و " مهدد " و " معد " و " منجنيق " و " منجنون " فلما كانت زائدة في الأكثر مما عرف له اشتقاق جعل ما لم يعرف له اشتقاق من ذلك على ما عرف اشتقاقه وذلك نحو " مذري " و " المذروين " .

فإن قيل : وما الدليل على أصالة الميم في ستة الألفاظ المذكورة ؟ فالجواب أن الــذي يدل على أصالة الميم في " معزي " أنهم يقولون " معز " فيحذفون الألف ولو كانت الميم فيه زائدة لقالوا " أعزي " .

فإن قيل : إن المعزى " أعجمي وقد تقــدم أن الاعجمــي لا يدخلــه تصــريف فالجواب أن ما كان من الأعجمية نكر فإنه قد يدخله التصريف لأنه محكوم لــه بحكــم العربي بدلالة أن هذا النوع من العجمة لا يمنع الصرف بخــلاف العجمــة الشخصــية وسبب ذلك [1]أنها أسماء نكرات والنكرات هي الأول وإنما تمكنت " بدخول الألف واللام عليها كما تدخل على الأسماء العربية ، ويدل على أنهم قد أجروها مجرى العربي أنهم قد اشتقوا منها كما يشتقون العربي قال رؤبة :

هل ينجيني حلف سختيت أو فضة و ذهب كبريت ؟

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٥٠ –٢٥١– ٢٥٢

فقال " سختيت من السخت وهو الشديد ، وهو اعجمي . والذي يدل على أصالة الميم في معد أنهم يقولن " تمعدد الرجل " إذا تكلم بكلام معد وقيل إذا كان على خلق معد والميم في " تمعدد " أصلية لأن " تمفعل " قليل نحو ما ذكرنا من قولهم " تمسكن و " تمدرع " والأحسن " تسكن " و " تدرع " ، و معد هذا أعني اسم القبيلة منقول من " معد " الذي يراد به موضع رجل الراكب أصلية أيضا ، لأن موضع رجل الراكب فيه شدة وصلابة وقد قالو " معد " في معنى أشتد فالميم فيه أصل فلذلك قال :

وخاربين خرباً فمعدا لا يحسبان الله إلا رقدا

فإن قيل : جعلك الميم أيضا أصلية في أول الكلام وبعدها ثلاثة أحرف قليل ، و " تمفعل " قليل فهلا اعتدل الأمر عندك فيهما فأجزت في " معد " الوجهين أعني زيادة الميم وأصالتها ! فالجواب أنه لما كان جعلها أصلاً وجعلها زائدة يؤديان إلى قليل كانت الأصالة وما يعضده الاشتقاق أولى

والذي يدل على أصالة الميم في مأحج " و " مهدد " أن الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام فتقول " مهد " و " مأج " كما تقول " مقر " و " مكر " ومفر " و " مرد " فدل ذلك على أن الميم أصل وأنهما ملحقان ب " جعفر " نحو " قردد " ولذلك لم يدغم . فإن قلت أجعل الميم زائدة فيهما ويكون فك الإدغام شاذاً ، فيكون من باب " لححت عينه " و " ألل الشقاء " وضيب البلد " إذ جعل الميم أصلية أيضا في أول وبعدها ثلاثة أحرف قليل فالجواب ما تقدم في " معد " من أنه لما كانت لأصالة والزيادة تقضيان إلى قليل كانت الأَصالة أولى .

فإن قيل فهلا جعلتم الميم أصلية في " مجبب " بدليل فك الإدغام كما فعلت ذلك في " مهدد

فالجواب أنه لما كان جعل الميم فيه أصلية يؤدي إلى الحمل إلى القليل وجعلها زائدة[1] يؤدي أيضا إلى ذلك ، كانت الأولى الزيادة هنا ، لأن الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب (ح ب ب) وهو موجود ، وإذا كانت الميم أصلية كانت الكلمة من تركيب (م ح ب) وهو غير موجود فكان الحمل على الموجود أولى .

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٥٣- ٢٥٤ – ٢٥٥

والذي يدل على أن الميم في " منجنيق " أصلية أنه قد استقر زيادة النون الأولى بدليل قولهم " مجانيق " بحذفها ولو كانت أصلية لقلت " مناجيق " فإذا ثبت زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم إذ لو كانت زائدة ، والنون بعدها زائدة لأدى ذلك إلى اجتماع زيادتين في أول الكلمة وذلك لا يوجد إلا في الأفعال نحو " استفعل " أو في الأسماء الجارية عليها نحو " أنطلق " ومنطلق " و " منجنيق " ليس باسم جار على الفعل ، فإذا ثبتت أصالة الميم وزيادة النون الأولى وجب أن يقضي على النون الثانية بالأصالة لانك لو جعلتها زائدة لكان وزن الكلمة " فنعليلاً " وذلك بناء غير موجود وإذا جعلتها أصلية كان وزن الكلمة " فنعنيلاً " نحو " عنتريس " وأيضا فإنها ليست في موضع لزمت فيه زيادتها ولا كثرت فتجعل زائدة .

فإن قيل :فهلا استدللتم على زيادة الميم بما حكاه أبو عثمان عن التوزي عن أبي عبيدة من سأل إعرابيا عن حروب كانت بينهم فقال : كانت بيننا حروب عون تفقا فيها العيون مرة ثم تجنق ومرة نرشق " فقوله تجنق دليل على الميم زائدة إذا لو كانت أصلية لوجب أن يقول " نمنحنق " وحكي الفراء " جنقوهم بالمجانيق " فالجواب أن الكلمة أعجمية والعرب قد تخلط في اشتقاقها من الاعجمية لأنها ليست من كلامهم ألا ترى أن قول الراجز :

هل تعرف الدار لأم الخزرج منها فظلت اليوم كالمزرج

أراد : سكران كالذي يشرب الزرجون " وهي الخمر " وكان القياس أن يقول كالمزرجن لأن النون في " زرجون " أصلية لكنه حذف النون لأن الكلمة أعجمية والعرب قد تخلط في اشتقاقها من الاعجمي كما تقدم فإن قيل فهلا قلتم إن قولهم في الجمع " مجانيق " بحذف النون من قبيل ما خلط في فالجواب أن قولهم " [1]مجانيق " أن يكون وزن الكلمة فنعيلا كما تقدم وهو من أبنية كلامهم وقولهم نجنق وجنقوهم يؤدي وزن الكلمة " منفعيلا " والزيادتان لا تلحقان الاسماء من أولها إلا أن تكون جارية على الأفعال كما تقدم .

والذي يدل على أصالة الميم في " مجنون " أنه لا يخلو أن تقدر الميم والنون زائدتين أو أصليتين أو إحداهما زائد والأخرى أصلية .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٢٥٥- ٢٥٦

فجعلمها زائدتين فاسد لما تبين من أنه لا يلحق الكلمة زيادتان من أولها إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها و " منجنون " ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال كما تقدم .

والذي يدل على أصالة الميم في " منجنون " أنه لا يخلو أن تقدر الميم والنون زائدتين أو أصليتين أوة أحدهما زائدة والأخرى أصلية ، فجعلهما زائدتين فاسد ، لما تبين من أنه لا يلحق الكلمة زيادتان من أولها إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها و" منجنون " ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال وجعل إحداهما زائدتين والأخرى أصلية فاسد ، لأنك إن قدرت أن الميم هي الزائدة كان وزن الكلمة مفعلولاً وذلك بناء غير موجود في كلامهم

وإن قدرت أن النون هي الزائدة كان فاسداً بدليل قولهم " مناجين " في الجمع بإثبات النون الأولى فدل ذلك على أنهما أصلان ويكون وزن الكلمة " فعللولا " فيكون نحو " حند قوق "

فنجد أن أبن عصفور يواصل الحديث عن الحروف الزائدة في اللغة ويأتي لنا بأوزان للكلمات اسماء أو افعالا عربية أوأعجمية لنستطيع استخراج الحرف المزيد فيه ولمعرفته وقد بين كل آراء النحاة والصرفيين من أهل الكوفة والبصرة وشرح آرائهم التي تطابقت عندي بما قال ولكنه بالرغم من دراسته المستفيضة وعرضه لهذه المسائل الصرفية فإنه قد أغفل الاهتمام ببعضها ولكننا نجده لخص كل العرض من الحروف الزوائد في أمثلة عرضها لتكون خلاصة القسم الأول من دراسته للصرف ، إذ أننا نجده قسم الكتاب إلى موضوعات ومسائل على حسب رؤيته هو إذ يرى أن التصريف والزيادة وحروفها وابنيتها تستحق أن تكون من القسم الأول وكذلك ليلفت أنتباهنا على أن اللغة العربية تحتاجها كثيرا وتستخدمها .

فهو يقول في بابه "التمثيل " أعلم أنك إذا أردت أن تبين وزن الكلمة[1] من الفعل عمدت إلى الكلمة فجعلت في مقابل الأصول منها الفاء والعين واللام فتجعل الفاء في مقابلة الأصل الأول والعين في مقابلة الثاني واللام في مقابلة الثالث فإن فنيت الفاء والعين

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٣٠٨- ٣٠٩- ٣١٠

واللام ولم تفن الأصول كررت اللام في الوزن على حسب ما بقى لك من الأصول حتى تفنى .

وأما الزوائد فلا يخلو أن تكون مكررة من لفظ الأصل أو لا تكون فإن لم تكن مكررة من لفظ الأصل أبقيتها في المثال على لفظها ولم تجعل في مقابلتها شيئاً وإن كانت مكررة من لفظ الأصل وزنتها بالحرف الذي تزن به الأصل الذي تكررت منه .

فعلى هذا إذا قيل لك ما وزن " زيد " من الفعل قلت " فعل " لأن حروفه كلها أصول ، وهي ثلاثة فتجعل في مقابلتها الفاء والعين واللام كما تقدم .

فإن قيل لك : ما وزن " أحمد " ؟ قلت أفعل لأن أحمد همزته زائدة فابقيتها في الوزن بلفظها وسائر حروفه كلها ، فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللام فإن قيل لك : ما وزن " عقنقل " ؟ قلت " فعنعل " لأن حرفين من حروفه زائدين وهما النون وإحدى قافين وسائر حروفه أصلية فجعلت في مقابلة الأصول الفاء والعين واللام وبقيت النون في المثال بلفظها لأنها زائدة وجعلت في مقابلة القاف الزائدة العين ، ولم تزنها بلفظها لأنها تكررت من لفظ العين فكررتها في المثال من لفظ العين حتى يوافق المثال الممثل.

فإن قيل وما الفائدة في وزن الكلمة بالفعل ؟ فالجواب أن المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصلي على طريق الاختصار، الا ترى أنك إذا وزنت " أحمد "و" أفعل" فمتي ذلك عن قولك الهمزة من " أحمد" زائدة ، وسائر حروفه أصول وكان أحضر منه.

وإن قيل ؟: فلم كنوا عن الأصول بالفاء والعين واللام ؟ فالجواب أن الذي حملهم على ذلك أن حروف ال " فعل " أصول فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول .

وزعم أهل الكوفة أن نهاية الأصول ثلاثة ، فجعلوا الراء من " جعفر " زائدة ، والجيم واللام من " سفرجل " زائدتين وجعلوا " جعفر " من الفعـــــل " فعللا " ووزن

سفرجل : فعللا كما فعلناه نحن وأما الكسائي منهم فجعل الزيادة من " جعفر " وأشباهه ما قبل الآخر وكان الذي حملهم على ذلك أن رأوا المثال يلزم ذلك فيه الا ترى أن إحدى اللامين من " فعلل " زائدة . وكذلك " فعلل " اللامان من هذه الثلاثة زائدتان هكذا قياس كل مضعف أعني أن يحكم على أحد المثلين أو الأمثال بالأصالة وعلى ما عداه بالزيادة فلما رأى ذلك لازماً في المثال قضي على الممثل بمثل ما يلزم في المثال .

وذلك فاسد من وجهين :

أحدهما أنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل من الأدلة المتقدمة الذكر أعني الاشتقاق والتصريف وأخواتهما ولا شيء من ذلك موجودفي " جعفر " ولا سفرجل " القضاء بالزيادة فيهما تحكم محض .

والآخر أن قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه إذا لم يكن من لفظ الأصل ولكن ينبغي أن يجعل وزن "جعفر " من الفعل على هذا " فعلر " عند من يجعل الآخر زائداً و " فعفل " عند من يجعل الزائد ما قبل الآخر ، وأن يجعل وزن " سفرجل " : " فعلجل " و فعرجل " . [1]

ومن أهل الكوفة من ذهب إلى ما ذكرناه من أن الأصول ثلاثة إلا أنه وزن ما عدا الأصول بلفظه فجعل وزن " جعفر " : " فعلر " و " سفرجل " فعلجل "

ومنهم من قضي بزيادة ما عدا الثلاثة ، إلا أنه لا يزن فإن قيل له ما وزن " جعفر " و " فرذدق " ؟ قال لا أدري ! .

وكل ذلك باطل لما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يقضي على حرف بزيادة إلا بدليل فالصحيح في النظر ، والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل ما ذهب إليه أهل البصرة. وخلاصة ما ذكر أن ابن عصفور انتهج لنفسه بل لمؤلفه الصرفي نهجاً مرتباً في تقسيم فروع الأبواب الصرفية التي يحتاجها ، الدارسون والباحثون في كثير من دراستهم وأبحاثهم .

فهو قد وضع مقدمة لكتابة بين فيها ما يود أن يقدمه في اللغة وليبعد به عن اللحن وقسم كتابة إلى أجزاء يعتمد عليها في الدراسة .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي/ الممتع/ ص ٣١٢- ٣١٣

فقد بدأ كما ذكرت بالتصريف وقسم التصريف بدوره إلى قسمين كبيرين أحدهما ، جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ومثل لذلك يضرب وضرب وتضرب وتضارب وإضطراب وكل ذلك من خلال تصنيف وتقسيم الكلمة التي تدل على ضاد وراء وباء مثل ضرب وحتى يكون نظير ذلك المعاني التي ترد في الأسماء التي يراد منها التصغير في زييد وزيود ومع أن التصغير نوع من أنواع الصرف وقسم من أقسامها إلا أن الصرفيين أنفسهم وأهل اللغة درجوا على أن يضيفونه إلى علم النحو، حتى صار شائعاً أنه قسم من أقسام النحو ثم تعرض للزائد من الأصلي فبين حروف الزيادة ،وفصل القول فيها كما تعرض لكيفية تحليلها صرفياً ومعرفة الزيادات التي يمكن أن ترد فيها وأما القسم الثاني من أقسام التصريف التي تعرض لها ابن عصفور فهو تغيير الكلمة عن أصلها حتى لو كان هذا التغيير غير دال على معنى طارئ على الكلمة كتغييرهم قول إلى قال فقد انتقل هذا التغيير أيضا بالحذف عندما نقصوا من عدة .

وكذلك كما في القلب عندما قلبوا في قال وباع وكذلك كما في ابدال حرف مكان حرف كاتعد واتزن وكذلك نقل حرف مكان حرف آخر كما في شاك ولأت وعينهما حيث ينقلا إلى اللام في الكلمة .

وكذلك عندما ننقل حركة العين إلى الفاء كما في قال في قلت وباع في بعت ثم يبين لنا المجرد والمزيد وحورف الزيادة التي ورد تفصيلها عن خمس أحرف منها لتدل على كيفية تحليله لهذه الحروف واستخدامه لها كا حرف زيادة مع متقارنته وإيراد رأي النحاة الآخرين لها وعرض هذه القضية من خلال التحليل والدراسة .

ويعرض لنا مسائل للتمرين في القلب والحذف والنقل والادغام ثم تمثيلاً لهذه .

وقد أعطانا مقدمة عن أسباب تقديمه للباب الأولى " القسم الأول " عن القسم الثاني نقوله " وإنما [1]" بدأنا بهذا القسم لأنه يبنى عليه معرفة التصغير والتكسير اللذين جرت عادة النحويين بذكرهما قبل الخوض في علم التصريف ومعرفة كثير من الاسماء التي لا تنصرف أيضا ، نحو الأسماء التي امتنع صرفها لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختص ، أو لزيادة الألف والنون في آخرها إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلا من علم التصريف .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٣٩

وقد قسم ابن عصفور كل قسم مما ذكره على حسب موضوعاته التي ينضوى تحتها ثم استخدم المذاهب الصرفية التي تناسب كل قسم على حده فمثلاً في زيادة الحروف من أصالتها فإنه يمكن أن يخصها في أي باب من هذه الأبواب الصرفية وهذه الأبواب هي:

الأول : الاشتقاق وقد بينا تعريفه الذي ورد\ دلينا في أول هذا البحث .

الثاني : التصريف وأيضا عقدنا مقارنة عنه في أول البحث وبينا وجه العلاقة بينهما وكيفية استخدامها وقد تعرضنا للتالي تقسيماً وتوزيعاً .

الثالث : الكثرة واللزوم وكذلك لزوم حرف الزيادة البناء وكذلك كون الزيادة لمعنى وأيضا النظير وكيفية الخروج عن النظير ومن ثم الدخول في أوسع البابين هذه النقاط في مؤلفة " الممتع في التصريف " وإيرادهما بالادلة التي تدل عليها والأمثلة المناسبة لها قال :

فهذه جملة الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي ولما كان النظير والخروج عنه لا يعلمان إلا بعد معرفة ابنية الأسماء والأفعال وضعت من أجل ذلك بابين حصرت في أحدهما أبنية الاسماء وفي الآخر ابنية الأفعال [1].

ثم بعد أن يبين لنا الحروف الزوائد والأدلة الموصلة إلى معرفتها الزائدة من الأصلية التفت إلى وزن الأسماء والأفعال ووضح الخلاف بين النحويين فقال .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٦

الفصـــــل الثاني

أبنية الأسماء والأفعال

أولاً : أبنية الأسماء :

قال : " ابنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة ، وأكثر ما تكون خمسة [٢] ولا يوجد اسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوصاً نحو " يـد " و " دم " وبابهما.

الثلاثي المجرد :

" فأما الثلاثي من الأصول فيتصور فيه أثنا عشر بناء وذلك أنه يتصور في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة ويتصور مع تحريكها بالفتح في العـين أربعـة أوجه أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة وساكنة وكذلك مع تحريكها بالضم والكسر إلا أنه من أهمل منها بناءان وهما " فعل " و " فعل " لكراهية الخروج من ضـم إلـى كسر ، أو من كسر إلى ضم فأما " دبل " و " رثم " فلا حجة فيهما لاحتمال أن يكونـا منقولين من " دئل " و " رئم " اللذين هما فعلان مبنيان للمفعول إلى الأسماء لأنه يقال : دئل ورئم [٣] فإذا بنيا للمفعول قيل دئل وئم وقد ينقل الفعل إلى الاسم في حـال التنكيـر الاترى أنهم قالوا " الينجلب " للخرز الذي يجلب الانسان به إلى أمر فيكون " دئل " و " رئم " من هذا القبيل " فلم يبق للثلاثي من الأصول إلا عشرة أبنية.

فعل ويكون في الاسم والصفة فالاسم نحو " صقر وفهد والصفة نحو ضخم وصعب .

وفعل ويكون فيهما ، فالاسم نحو برد وقرط والصفة نحو مر وحلو وعبر .

وفعل ويكون فيهما فالاسم نحو : عكم وجذع والصفة نحو تقعب ونصو [١]

وفعل ويكون فيهما فالاسم نحو : جمل وجبل والصفة نحو حدث وبطل .

وفعل ويكون فيهما فالاسم نحو كتف وكبد والصفة نحو حذر ووجع .

وفعل : ويكن فيها فالاسم نحو : رجل وسبع والصفة نحو " حدث " و " خلط "

وفعل: ويكون فيهما فالاسم نحو : صرد ونعر والصفة نحو حطم ولبد .

وفعل : ويكون فيهما فالاسم نحو طنن وعنق والصفة نحو جنب واحد

---

[٢] المصدر السابق ص ٦١ – ٦١

[٣] ابن عصفور الاشبيلي ص ٦١

[١] ابن عصفور الاشبيلي ص ٦٢– ٦٣

وفعل : ويكون فيهما فالاسم نحو : ضلع وعوض والصفة عدى وزيم ولم يجئ غيرهما قال لشاعر قيل زرقة بن سبيع .

إذا كنت في قوم عدى لست منهم

فكل ما علفت من خبيث وطيب

وقالوا : منزل زيم قال :

باتت ثلاث ليال ، ثم واحدة بذي المجاز تراعي منزلاً زيما

أي متفرق الأهل

فأما سوى من قوله تعالى " مكانا سوى [1]" فهو اسم في الأصل للشيء المستوي وصف به بدليل أنه لو كان صفة أصلية لتمكن في الوصفية فكأني يذكر مع الذكر ويؤنث مع المؤنث إذ حق الصفة أن تطابق الموصوف ومما يدلك على أنها إذا لم تطابق موصوفها جرت [2]مجرى الأسماء جميعهم " ربعة " : ربعات فتح العين كجفنات والصفة المختصة لا يكون فيها إلا اسكان العين وأنت لا تقول إلا " " بصفة سوى " فدل ذلك على أنه ليس بقعة في الأصل .

وكذلك قوله عز وجل " دينا قيما [3]" لا حجة فيه لأنه مصدر في الأصل مقصور من " قيام " ولولا " ذلك لكان " قوماً " لأنه من ذوات الواو ولا تقلب الواو ياء إذّا كانت متحركة عيناً في مفرد الانكسار ما قبلها إلا بشرط أن يكون بعدها ألف وتكون في مصدر لفعل اعتلت عينه ، نحو " قام قياماً " و " عاذ عياذاً " فدل انقلاب الواو ياء في " قيم " على أنه مصدر في الأصل وصف به بـ " عدل " و " زور " وهما مصدران في الأصل .

وكذلك قولهم " ظبي ظبية " و " ماء روى " و " ماء صدى " لا حجة في شيء من ذلك على إثبات "فعل " في الصفات لأي جمع ذلك لا يطابق موصوفه أما " ظبية " فإنه مؤنث اللفظ وهو تابع لمذكر ، وأما "روى و صدى " فيوصف بهما الجميع والمفرد على صورة واحدة فيقال مياه صرى ومياه روى وقد تقدم أن الصفة إذا كانت كذلك محكوماً لها بحكم الأسماء .

---

[1] سورة طه الآية ٥٨

[2] ابن عصفور الاشبيلي/ الممتع/ ص ٦٤- ٦٥

[3] سورة الأنعام آية (٦)

وفعل : ولم يجئ منه ألا " إبل " خاصة فيما زعم سيبويه وحكى غيره " أتان أبد " للوحشية فأما " اطل " فلا حجة فيه لأن المشهور فيه " اطل " بسكون الطاء .
ف " إطل " يمكن أن يكون مما اتبعت الطاء فيه الهمزة للضرورة لأنه لا يحفظ إلا في الشعر نحو قوله :
له إطلا ظبي وساقا نعامة
في رواية من رواه كذلك " حبرة " الافصح والمشهور فيها إنما هو " حبرة " و " حبرة " ضعيف وكذلك " بلز " لا حجة فيه ، لأن الأشهر فيه " بلز " بالتشديد فيمكن أن يكون " بلز مخففا منه .

ينقسم الاسم إلى مجرد من الزوائد ، وأقله الثلاثي كرجل وغايته خماسي كسفرجل ، وما بينهما الرباعي كجعفر وإلى مزيد فيه وغايته سبعة كاستخراج ، وأمثلته كثيرة في قول سيبويه .

وأبنية الثلاثي أحد عشر والقسمة تقتضي أثنى عشر ، لأن الأول واجب الحركة والحركات ثلاث ، والثاني يكون محركاً وساكناً ، فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك أثنا عشر وأمثلتها فلس ، فرس ، كتف ، عضد ، حبر ، عنب ، إبل ، قفل صرد ، دئل ، والمهمل منها فعل ، وأما قراءة أبي السمال " والسماء ذات الحبك)[٢] [١]بكسر الحاء وضم الباء ، فقيل : لم تثبت ، وقيل اتبع الحاء للتاء من ذات ، والأصل " حبك " بضمتين وقيل ، على التداخل في حرفي الكلمة ، إذا يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين (طرائق النحو) وزعم قوم إهمال فُعُل أيضا وأجابوا عن دئل ورئم بأنهما منقولان من الفعل ، واحتج وإذا كان الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله في الميزان ، فتقول في تاء : فلع لأنه من نأى وفي الحادي ، عالق ، لأنه من الوحدة ، ونقول في يهب ويعل وفي بع فلْ وفي قاضٍ : فاع[٢] .

المجرد الرباعي :

يقول ابن عصفور " وأما الرباعي من الأصول فله ستة [١]ابنية :
الأول : فعلل ويكون فيها فالاسم نحو " جعفر "وعنبر " والصفة نحو "شجعم و " سلهب "

---

[١] سورة الذاريات / آية (٧)
[٢] أوضح المسالك / ٣٠٢- ٣٠٦
[١] ابن عصفور الاشبيلي ص ٦٦- ٦٧

الثاني : "فعلل " ولكون فيهما فالاسم نحو " زبرج " و " زئبر " والصفة نحو " زهلق " و " عنفص "

الثالث : فعلل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو (فعفل و برثن)

الرابع : فعلل ، ويكون فيهما فالاسم نحو " درهم " وقلعم " والصفة نحو هجرع وهبلع

الخامس : فعل ويكون فيهما فالاسم نحو فطحل والصفة نحو " هزبر " .

السادس : فعلل ولم يجئ من الا " طحربه " [٢]

أما جخدب و " برقع " و " جؤذر " فلا حجة فيها لأنه يقال " جخدب " وبرقع وجؤذر " بالضم فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً فإنما يكون شبه " فعلل " بأن يوجد لا يجوز معه " فعلل " بالضم فإن لم يوجد الفتح الا مع الضم دليل على أنه ليس ببناء أصلي وأيضا فإن "جؤذراً " أعجمي فلا حجة فيه .

وأما " الفتكرين " بضم الفاء على ما حكاه يعقوب فلا حجة فيه على إثبات " فعل " نحو "جعفر " وكأنه "فتكر " ثم جمع الا أن يحفظ بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر فيقال الفتكرون والفتكرين والمسموع من هذا إنما هو الياء فيمكن أن يكون فتكرين : اسما مفرداً قذ عميل وكذلك " عليظ " و هديد[٣] " وعكمس "وعجلط : وعكلط ودودم ليس في شيء من ذلك دليل على إثبات فعكل

في الرباعي يدل على ذلك أنه لا يحفظ شيء من ذلك إلا والألف قد جاء فيه نحو " علابط " و هدايد " و " عكامس " و " دوادم "

وعجالط وعكالط فدل ذلك على أنها مخففة بحذف الألف إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف البتة .

وكذلك " عرثن " ليس فيه دليل على إثبات "فعلل " في الرباعي لأنه لم يجئ إلا هذا وقد قالوا في معناه " عرنتن " فيمكن أن يكون هذا مخففاً منه كما خففوا الألف في " علابط " ونحوه لأن النون لزمت زيادتها في مثل هذا الموضع أعني ثالثة ساكنة كما لزمت زيادة الألف فأجروها مجراها لذلك [١].

---

[٢] الطحربة القطعة من خرقة

[٣] ابن عصفور الاشبيلي ص ٦٨- ٦٩

[١] ابن عصفور الاشبيلي ص ٦٨ - ٦٩

وكذلك "مندل " و ذلذل " ليس فيه دليل على إثبات فعلل " في ابنية الرباعي لأنهم قدقالوا " جنادل " و " ذلاذل " في معناهما فهما مخففان منهما ولذلك سكن آخر الفعل في "ضربت " لأن ضمير الفاعل تنزل من الفعل منزلة جزء من الكلمة فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك

فإذا كان ممتنعاً فيما هو كالكلمة الواحدة فا متناعه فيما هو كلمة واحدة أخرى وأما فعلل فحكي منه زئير و ضئبل وذلك شاذ لا يلتفت إليه لقلة استعماله .

والسبب في أن كانت ابنية الثلاثي أكثر من ابنية الرباعي أن الثلاثي أخف لكونه أقل أصول الأسماء المتمكنة فتصرفوا فيه لخفته أكثر من تصرفهم في الرباعي ولذلك أيضا كانت أبنية الرباعي أكثر من ابنية الخماسي لأن الرباعي على كل حال أقل حروفاً من الخماسي فكان أخف منه فتصرفوا فيه لذلك أكثر من تصرفهم في الخماسي.

الخماسي المجرد :

وأما الخماسي المجرد فله أربعة ابنية متفق عليها [1]:

الأول : فعلل ويكون في الاسم والصفة فالاسم نحو " سفرجل " و " فرذدق " والصفة نحو سمردل " و " همرجل "

الثاني : فعلل ويكون فيهما فالاسم نحو " خزعبلة " والصفة نحو " قذعملة " .

الثالث : فعللل ولم يجئ الا صفة نحو " حجمرش " و " قهمبلس "

الرابع :

فعلل : ويكون فيهما فالاسم نحو " قرطعب " والصفة نحو " جردحل " وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي " فعلل " نحو " صنبر " والصحيح أنه لم يجئ في أبنية كلامهم إلا في الشعر نحو قول الشاعر طرفة بن العبد

يجفان تعتري نادينا من سديق حين هاج الصنبر

وهذا يجوز أن يكون لما سكن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين نحو قولهم : ضربته " و " قتلته "

وزاد بعضهم أيضا " فعللاً " نحو " هندلع " ولم يحفظ منه غيره وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه " فنعلل " والنون زائدة .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٧٠- ٧١ س

ويحكم عليها بالزيادة ،إن لم تكن في موضع زيادتها لأنه لم يتقرر " فعلل " في أبنية لخماسي فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة .

فإن قيل ولم يثبت أيضا في مزيد الرباعي " فنعلل " قيل له هو على كل حال ليس له نظير فدخوله في الباب الأوسع أولى وهو المزيد لأن ابنية المزيد أكثر ابنية المجرد من الزيادة

ولان النحويين يعتبرون أن الفعل ركن مهم في بناء الجملة العربية الاسمية والفعلية ولكن أصحاب النظر اللغوي الصحيح من المحدثين ينكرون المعرفة القديمة وهم يرون أن الفعل مادة لغوية مهمة في بناء الجملة تبين الحدث الذي يجري في أزمنة مختلفة كاختلاف الحال والاستقبال والماضي وقد ذكره سيبويه بقوله (واما الفعل فأمثلة [1]أخذت من لفظ أحداث وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد وأما بناء ما لم يقع قولك آمراً أذهب واقتل وأضرب ومخبراً يقتل ويذهب ويضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن .

وأما الفراء فيرى (وانت تقول في الأفعال فتوحد فعلهما بعدهما فتقول اقبالك وادبارك يشق على ولا تقول أخوك وابوك يزورني [2].

ولذلك نرى أن الفعل عند الغراء مادة تشمل صيفاً عدة يربط بينها الدلالة الزمانية فقد سمي اسم الفاعل فعلا دائماً لا نصراف هذه الصيغة نحو الحال والاستقبال وأن البصريين لم ينكروا الدلالة الزمنية وحتى لو كان اسم الفاعل فيها ينتمي إلى الاسماء وصيغها .

وقد فسر ابن حني [3]الخصائص تفسيراً خاصا وضع له اسم " تركب اللغات " فقال وإذا ثبت خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو سلا يسلي وقلى يقلي ونحو ذلك مما التقت فيه حركتا عينيه متطورة في أمره ومحكوماً عليه بواجبه فتقول انهم قد قالوا قليت الرجل وقليه فمن قال قليته فإنه يقول أقلبه ومن قبليته قال : أقلاه

---

[1] سيبويه / الكتاب / ج ١/ ص ٢

[2] الفراء / مباني القرآن /ج١/ ص ١٦٥

[3] ابن جني /الخصائص /ج١/ ص ٣٧٦

وكذلك من قال : سلوته أسلوه ،ومن قال سليته قال اسلاه ؟؟، ثم تلاقي أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد منهما من أصحاب ماضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة مكان يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلى فصار في لغته سلى يسلي .

وهذا التفسير لهذه الأفعال قريب من الاحتمال والذي يقويه أن هذه الأفعال التي جـــاءت على هذا النحو الغريب في جملتها قليلة وقلتها تدعو إلى النظر فيها وترتيبها .

ولذلك نجد ان أبن عصفور يهتم بالأفعال وأبنيتها حتى أبنية الثلاثي المزيدفيه حرفـــان بنهما الفاء حيث يقول " وأما الذي تلحقه زيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه أو تفترقا ، فإن افترقتا فلابد من أن تفصل بينهما الفاء أو العين أو اللام أو الفاء والعين ، أو العين اللام أو الفاء والعين واللام .

فإذا فصلت بينهما الفاء كان[1] :

على أفاعل : ويكون فيهما فالاسم نحو " أدابر " و " أحامر " وهو في الصفة قليل قالوا " رجل أباتر " ولا يعلم صفة إلا هذا .

وأما تخورش و فعلل " كـــ " جحمرش " والواو أصلية في بنات الخمسة ، وهذا أولـــى من ادعاء بناء لم يستقر في كلامهم .

وعلى أفاعل : ولا يكون في الكلام إلا إذا كسر عليه الواحد للجمع ، نحو " أجادل " و " أفاكل "

وعلى أفنعل وهو قليل فيهما فالاسم نحو " النجج " والصفة نحو " ألندر "

وعلى يفعل وهو اسم نحو "برنا "

وعلى يفعل بفتح الياء وهو اسم قالوا " يرنأ " .

وعلى يفنعل وهو قليل فيهما فالاسم نحو " يلنجح " والصفة نحو بلندر " وعلى مفاعـــل ولا يكون في الكلام إلا إذا كسر عليه الواحد للجمع فالاسم " منابر " والصـــفة نحـــو " مداعس "

وعلى يفاعل : لم يجئ إلا اسماً ، نحو " البرامع " واليعامد " .

فأما " جمل يعمل " و "جمل يعامل " فإنه من قبيل الوصف بالاسم بدليل انصرافه كمـــا تقدم وبدليل ولا يته العوامل كما تقدم كثيراً قال الشاعر سيبويه .

يا زيد زيد العملات الزبل نطاول الليل عليك فانزل

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي /ص ٩٤ – ٩٥– ٩٦

وعلى تفاعل ولم يجئ إلا اسماً نح التناضب و " التناقل وقد يجئ صفة بالقياس ، لأنهم قد قالوا " نخلبه " فإذا كسرته على القياس قلت " غالب " .

فاما قولهم " تزامز " فإنه "فعالل " كـ " علابط " ولا ينبغي أن يجعل[1] " تفاعلا " من الرمز لأن ذلك بناء لم يثبت ولا له اشتقاق يشهد ذلك .

وأما تماضر فهو اسم علم فيمكن أن يكون منقولاً من الفعل المضارع ويمكن أن تكون التاء فيه أصلية فيكون وزنه فعللاً ويكون امتناعه من الصرف في قوله دريدين الصمة.

حبوا تماضر واربعوا صحبي وقفوا فإن وقفكم حسبي

للتانيث والتعريف

وعلى تفعل : ولم يجئ إلا أسماً ، نحو " تنوط " ويكثر في المصادر

وعلى " تفعل " ولم يجئ إلا اسماً وهو قليل ، نحو " تيسر "

وعلى " تفعل " ولم يجئ إلا اسماً نحو " هبط "

فأما تنوط في اسم الطائر فيمكن أن يكون مفنقولاً من الفعل . وكان في الأصل " تنوط " فعل مبني للمفعول .

وإذا فصلت بينهما العين :

كان عنده على فاعول وفيعول ففاعول على مثال صيغة ناموس وحاروف وفيعول على فيعول وخيشوم وعيثوم وقيثوم .

وفوعال علىطومار وسولاف وعلى فاعال مثل ساباط وهذا قليل نادر .

وعلى فوعال على توراب وعلى فيعال مثل شيطان ومثل الصفة على بيطار وغيداق .

وفيعال يكون مثل ديماس وعلى فنعال لا يكون ولا يجئ إلا صفة " قنعاس "

وعلى فعولك ولا يجئ إلا صفة " كوألك " ويكون ذلك قليل .

وعلى فعال ويكون فيها فالاسم نحو " كلاء " و " قذاف " الذي بمعنى المنجنيق الصفة التي تكون نحو " شراب " و " الباس "

وعلى فعال : ويكون أيضا فيها فالاسم نحو " خطاف وكلاب "

والصفة نحو " حسان " و " عوار "

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٩٦- ٩٧

وعلى فعال ولم يجئ أيضا إلا اسماً نحو" حياء " و " قثا "[1] فأما قولهم رجل دنابة " فهو من الوصف بالاسم إذ لم يطابق موصوفه وعلى فعول ولم يجئ إلا صفة " سبوح وقدوس

وعلى فعول ويكون فيها فالاسم نحو " سفود وكلوب "

والصفة " نحو شيوح وقدوس "

وعلى فعول ويكون ايضا فيهما فالاسم نحو عجول وسنور والصفة نحو خنوص وشروط

وعلى فعيل ويكون أيضا فيهما فالاسم نحو سكين وبطيخ والصفة نحو "شريب وفسيق"

وعلى فعيل ولم يجئ إلا صفة وهو قليل نحو " مريق : كوكب دري " [2]

وعلى فعيل ويكون فيهما فالاسم نحو عليق وقبيط والصفة نحو زميل وسكيت

فأما قولهم " حندورة " للحدقة فهو من باب " قرطوب " والواو أصل في نبات الاربعة من غير المضاعف وان كان ذلك قليلاً وهذا أولى من جعلها زائدة من معنى قولهم " حدرة " فيكون وزن الكلمة فنقولة إن ذلك بناء ، لم يستقر في كلامهم وكذلك " عند يرة " فعليل ك " قنديل " وليست ب قنصلة " من لفظ حرة لما في ذلك من اثبات بناء لم يوجد.

أما قولهم " عنطوب " فيمكن أن يكون فنعولا غير بناء أصلي بل الواو إشباع لأن سيبويه حكى غنظيا فيمكن أن يكون عنطوب إشباعاً منه .

وأما قولهم " رجل ويلمة " و " يلمة " فخارج على الحكاية أي يقال له من دهاته ويلمه ثم ألحقوا الهاء للمبالغة كـ (داهية) .

وإذا فصلت بينهما اللام كان على فعنلى ويكون فيهما فالاسم نحو قربني وعلندي وهي الشعر والصفة نحو " حنطي " وسبندى على فعنلى ولم يجئ إلا أسماً نحو يلنعى وعلى فعيلي ولم يجئ إلا إسماً نحو قصيري وعلى فعيلاً نحو خفيساً .

وعلى فعالي ويكون فيهما فالاسم نحو حباري وسماني ولا يكون صفة إلا أن يكسر عليه الاسم للجمع نحو عجالي وسكاري .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ١٠٠ – ١٠١

[2] سورة النور آية ٣٥

فأما قولهم " جمل علادي " فيمكن أن يكون جمع " علندي[1] " على غير قياس ووصف به المفرد وإن كان جمعاً تعظيما كما قالوا للضبع حضاجر " وعلى فعولي ولم يجئ الا اسما نحو عشوري

وعلى فعالي ويكون فيهما فالاسم نحو صحاري وذفاري والصفة نحو حبالي وكسالي وقد يجوز أن تجئ على أصلها فتقول ذقار وصحار في الاسم دون الصفة .

وعلى فعالن ويكون فيهما فالاسم نحو فراسن والصفة نحو رعاشن وعلاجن .

فأما عدولي اسم واد بالبحرين فليس بفعولي وكذلك القهوباة " حكاهما أبو عبيدة إنما هما فعولل كـ " فدوكس " وحرف العلة أصل في بنات الأربعة نحو ورنتل " لأنك إن لم تفعل ذلك وجعلت الألف زائدة أدى إلى بناء غير موجود ويكون منع صرفه للتأنيث والتعريف .

فأما جبوني في اسم المكان فيمكن أن يكون جملة من فعل وفاعل في الاصل قسمى بها.

وكذلك نجد ابن عصفور بالثلاثي المزيد فيه بثلاثة أحرف مجتمعة بعد اللام يقول " وعلى فعللان " نحو ترجمان فأما ترجمان ففتحت التاء تخفيفاً لأنه ليس في كلامهم فعللان وليس فعللان هذا من الثلاثي في شيء وموضعة في الرباعي المزيد فيه حرفان إلا إذا جعلنا التاء فيه زائدة وحينئذ لا تكون الزيادات الثلاث مجتمعة بعد اللام وفي الرباعي فيه ثلاثة أحرف يذكر المنتئن والسلنطيط ويصدرفيهما حكمه مع أنها ليس لهما صلة بالرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف وكذلك نجده في المزيد فيه حرفان عنده ينقسم إلى قسمين الأول يعتبره لما كانت في الزيادتان متفرقتين .

والثاني لما كانتا فيه الزيادتان مجتمعتين وفي هذا القسم الاخر نجده وفي يقول مثلا أن شفصلي إذا ثبت كان فيه دليل على إثبات فعللي من كلام العرب ونحن نعرف أن الزيادتين هما اللام والالف المفترقتين إذا الملاحظ أن اللام الثانية هي التي فرقت بينهما.

وأيضا في الرباعي المزيد فيقول أما الرباعي فغير المزيد منه يجئ على فعلل نحو " قرطس " والمزيد يجئ على افعنلل نحو احرنجم " وعلى فعلل نحو اطمأن وعلى تفعلل نحو تدحرج .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ١٠١ – ١٠٣ معاني المفردات : علندي : الشجر حنبطي : الغليظ القصير سندي : الطويل لسان العرب

١) ومضـــارع فعلل يفعلل بضم حرف المضارعة وكـــسر ما قبـــل الآخـــر .
٢) ومضـــارع "افعـــنلل بفتـــح حرف المضـــــارعة وكسر ما قبـــل الآخـــر .
٣) ومضارع " افضلل " يفضلل بفتح حرف المضارعة وكسر ما قبـــل لآخـــر .
٤) وكذلك " افعلل " مضارعة يفعلل بفتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر [١]
٥) وتفـــعلل مضـــارعة بتفعـــلل بفـــتح حـــرف المضارعة وما قـــبل الآخـــر .

إذ وضح لدينا أن فعل المضارع يجئ يضم حرف المضارع وكسر ما قبل الآخر فـــي المزيد وردنا إلى الماضي وبين الصور الثلاث الأخرى كيف يكون الماضي فيها كمـــا كيف يكون المضارع في بنائه .

ثم بين فصلاً كاملاً عن معاني أبنية الزيادة حتى يتضح له ما كان متعدي وما كان غير متعد واعطانا وزنين من الأوزان واوضح أنهما قد يأتيان متعديين أو غير ذلك ثم مثل لنا بأمثلة المتعدي واللازم منها فقال : " فعل وفعل يجيئان متعـــديين وغيـــر متعـــديين فالمتعدي منهما " ضرب " و " علم " وغير المتعدي " قعد وأشر "

كما أشار إلى أن من الأفعال مالا يتعدى اصلاً فقال : (فعل ولا يتعدى البتة نحو ظرف ، و شرف "

كما أن هنالك من الأفعال مالا تصلح صياغته في اللغة الا متعديا وقال فيه ابن عصفور " فعلل ولا يكون الامتعديا نحو جلببه فالمتعدي نحو " دحرجته " وصـــعررته " وغيـــر المتعدي نحو قرقر فنعل وفوعل وفعول وفعلى تكون متعدية وغير متعدية فالمتعدي منها " بيطر الدابه " وضومع الثريد ودهور المتاع وقلبس الرجل وغير المتعدي بيقر وحوقل وهرول وعنظر وحنظى وخندي .

فعنل : يكون متعدياً نحو فلنس . [١]

بفعل ولا يكون الا متعديا نحو برنأ لحيته "

تفعلل وتفعيل وتفعلى وتفعنل وتفوعل وتمفعل وتفعول أكثر ما تجئ غير متعديه لأنهـــا مطاوعة للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب نحو دحرجته فتـــدحرج " ومدرعتـــه فتمدرع " وكذلك باقيـــــها فكان الغالب عليها لذلك عدم التعـــــدي حتى تكـــون كـــــ نفعل "

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ث ١٧٨– ١٧٩

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ١٨٠ –١٨١

تفعلت ولا يكون متعديا نحو " تعفرت "
تفاعل تكون متعديه غير متعدية فالمتعدية نحو " تقاضيته " و تنازعنا الحديث وتجاوزنا المكان وغير المنفدية " تفافل " وتعاقل : أنما يجوز أن تقول " تفاعلته " وتعديه إلى مفعول إذا لم يكن المفعول فاعلاً نحو تقاضيت الدين ولها ثلاث معان .
أحدها أن تكون للاثنين فصاعداً نحو تشاتما وتقاتلا .
والثاني الروم كقولك تقاربت من الشيء " و تزاءيت لزيد " أي رمت الغرب ورمن أين براني [1].
والثالث الابهام هو أن يريك أنه في حال ليس فيها كقولك " تفافلت وتفاميت " وتناعست " وتجاهلت أي أظهرت ذلك وإن لم أكن في الحقيقة موصوفاً بذلك قال :
إذا تخازرت ومابي من خذر
أي اظهرت ذلك وقوله " وما بي من خذر " يدل على ما قلناه من الايهام
تفعل تكون متعدية وغير متعدية فالمتعدية نحو تلقتنه قال تعالى " تلقف ما يأفكون [2]" وتخبطه الشيطان[3] وقوله تعالى " كالذي يتخبطه الشيطان من المس[4] " وغير المتعدية نحو " تحوب " وتأثم " ولها ثمانية معان .
أحدها ان تكون مطاوعة " فعل " كقولك كسرته فتكسر وقطعته فتقطع والمطاوعة أن تريد من الشيء امراً ما فتبلغه .

والثاني الحرص على الإضافة فإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في الشجعان والحلماء قيل " تشجع و " تحلم " قال حاتم الطائي .
تحلم عن الاذنين واستبق ودهم
ولن تستطيع الود حتى تحلما
ومنه نقيس وتنزر وتعرب
والثالث اخذ جزء بعد جزء نحو " تنقصته و " تجرعته " وتحته " أي أخذت منه الشيء بعد الشيء .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ١٨٢ – ١٨٣– ١٨٤
[2] سورة الأعراف آية ١١٧
[3] سورة الشعراء آية
[4] سورة البقرة آية ٢٥٧ ٤٥

والرابع الختل كقولك " تفعله أي أراد أن يختله عن أمر يعوقه عنه ونتملقه نحـــو ذلـــك لأنها إنما يديره عن شيء .

والخامس التوقع كقولك " تخوفه " لأن مع التخوف توقع الخوف وأما حافة فـــلا توقـــع معه.

والسادس الطلب : كـــ " استفعل " نحو " تنجز حوائجه " واستنجزها .

الفصل الثالث

الإبدال

الإبـــــــــدال :

والابدال عند ابن عصفور " فمن ذلك حروف البدل بغير ادغام وهي الحـــروف التـــي يجمعها قولك " أجد طويت منهلا " فهذه الحروف تبدل من غير إدغام على ما يبين بعد أن شاء الله فإن كان البدل لاجل إدغام لم يكن مختصاً بهذه الحروف بل جائز في كـــل حرف يدغم في مقاربه أن يبدل حرفاً من جنس مقاربه الذي يدغم فيه على ما يبين في الإدغام إن شاء الله .[1]

فإبدال الهمزة فأبدلت من خمسة أحرف وهي الألف والياء والواو والهاء واالعين فأبدلت من الألف على غير قياس إذا كان بعدها ساكن فراراً من اجتماع الساكنين .

نحو ما حكى عن أيوب السختياني من أنه قرأ ولا الضألين " فهمز الألف وحركها بالفتح لأن الفتح أخف الحركات .

ونحو ما حكى أبو زيد في كتاب الهمز من قولهم " شأبه و " دأبة " وأسئدت الكافة :

يا عجباً لقد رأيت عجباً حمار قبان يسوق أرنبا

خاطمها زامها أن تذهبا

أراد " زامها " فأبدل وحكى المبرد عن المازني عن أبي زيد قال سمعت عمرو بن عبيد يقرأ "فيؤمئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن [2]" فظننت أنه قد لحن حتى سمعت العرب تقول " دأبة " و " شأبة " ومن ذلك قول الشاعر :

وبعد انتهاض الشيب من كل جانب على لمتى حتى اشعأل بهيمها

يريد " اشعال " من قوله تعالى " واشتعل الرأس شيباً[3] " وقال دكين

راكدة مخلاته ومحلبة وجلة حتا بياض ملببه

يريد " ابياض وقال كثير :

وللأرض أما سودها فتجللت بياضا وأما بيضها فا دهأمت

وقد كان يتسع هذا عندهم إلا أنه مع ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس

قال أبو العباس : قلت لأبي عثمان : انقبس هذا النحو ؟ قال لا ولا أقبله بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر .

ومن هذا القبيل جعل ابن جني قول الراجز

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٣١٩- ٣٢٠- ٣٢١- ٣٢٢

[2] سورة الرحمن آية ٣٩

[3] سورة مريم آية ٤

من أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر[1]

وذلك أن الاصل " يوم لم يقدر أم يوم " فأبدلت الهمزة ألفا إن كان قبلها ساكن على حد قولهم في المرأة " المرأة " و متأر وامتار قال عامر بن كثير المحاربي [2].

إذا اجتمعوا على واشقذوني فصرت كأنني قرأ منار

وذلك بأن ألقوا حركة الهمزة على الساكن ولم يحذفوا الهمزة بل جاءت ساكنة بعد الفتحة فأبدلت ألفا كما فعل ذلك " كاس " فصار (يقدرام) فاجتمعت الألف مع الميم الساكنة فأبدلت همزة مفتوحة فرارا من اجتماع الساكنين .

وقد تقدم في " الضرائر " أنه مما حذف منه النون الخفيفة نحو قول الآخر :

أضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس

وأبدلت أيضا من الألف وإن لم يكن بعدها ساكن وذلك قليل جداً لا يقاس لقلته في الكلام ولا في الضرورة فقد روي أن العجاج يهمز " العالم والخاتم قال

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي

ثم قال : .

فخندف هامة هذا العألم

وحكي عن بعضهم " تأبلت القدر " إذا جعلت فيها التأبل

وتكون الهمزة ساكنة إلا أن تكون الالف في النية متحركة فإن الهمزة إذ ذاك تكون متحركة بالحركة التي للألف في الأصل فمن ذلك ما حكاه بعضهم من قولهم " قوقأت الدجاجة " وحلأت السويق " ودثأت المرأة وزوجها ولبأ الرجل الحج " ومنه قول ابن كثوة ولي نعام بني صفوان زوزاة . لما رأي أسداً في الغاب قد وثبا .

ومنه ما انشده الفراء من قول الآخر

يا دارمي يدكاديك البرق صبراً ، فقد هيجت شوق المشتئق[1]

وحكى أيضا من كلامهم " رجل مئل من المال والأصل في ذلك " قوقي " و " حكي " ورثي " ولبي " و الزوزاة والمشتاق ورجل مال وابدلت من الالف باطراد في الوقف

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٣٢٣- ٣٢٤

[2] سر الصناعة / ج / ص ٨١

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٣٢٥- ٣٢٦- ٣٢٧

نحو قولك في الوقف على حبلي وموسى و رأيت رجلاً حبلاً وموسأ و " رأيت رجـــلاً وقد تقدم ذلك في باب الوقف .

وأبدلت أيضا بإطراد من الالف الزائدة إلإ إذا وقعت بعد ألف الجمع في نحو " رسائل " في جمع رسالة " هروباً من التقاء الساكنين الف الجمع وألف رسالة فقلبت همـــزة لأن الآلف لا تقبل الحركة والهمزة قريبة المخرج من الألف لأنهما معاً من حروف الحلـــق وحركت الهمزة بالكسر على أَلتقاء الساكنين ولا يجوز في هذا وأمثاله إلا البدل .

ومن هذا القبيل ابدالها من الياء والواو إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء وذلك أن الأصل (كسا و) (ورداي) فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة وليس بينهما حاجز إلا الألف وهي حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها والياء والواو فـــي محـــل التغيير أعني طرفاً فقلبت ألفاً فاجتمع ساكنان الألف المبدلة من الياء أو الواو مع الألف الزائدة فقلبت همزة ولم ترد إلى أصلها من الواو والياء لئلا يرجع إلى ما فر منه .

فإن كان بعد الياء و الواو تاء التأنيث أو زيادة التثنية فلا يخلو أن تكون الكلمة قد بنيت على التاء أو الزيادتين أو لا تبين فإن بينت عليها بقيت الياء والواو على أصلهما ولـــم يغيرا نحو رماية وشقاوة وعقلته بثنايين وإن لم ثبت عليها وجعلت كأنهـــا ليســـت فـــي الكلمة قلبت نحو "غطاءه " وصلاءة " و كساءان و رداءان .

وقد يفعل ذلك بالياء والواو وإن كانتا بعد ألف غير زائدة نحو قولهم في آية و تايةوطاية في النسب آئي وثائئي وطائي تشبيها للألف غير الزائدة بالالف الزائدة .

ومن هذا القبيل أيضا عندي إبدالهم الهمزة من الياء والواو إذا وقعتا عينين فـــي اســـم الفاعل بعد ألف زائدة بشرط أن يكون الفعل الذي أخذ منه اسم الفاعل قد اعتلت عينـــه نحو " قائم " وبائع " الأصل فيهما " قاوم " وبايع فتحركت الواو والياء وقبلهمـــا فتحـــة وليس بينهما حاجز إلا الألف الزائدة [1].

وهي كما تقدم حاجز غير حصين وقد كانت الياء واواو اعتلتا في الفعل قام وباع فاعتلتا في اسم الفاعل حملاً على الفعل ، فقلبتا الفا فاجتمع ساكنان فابدل مـــن الثانيـــة همـــزة وحركت هروباً من التقاء الساكنين وكانت حركتها على الكســـر علـــى أصـــل التقـــاء الساكنين فاعتلتا في اسم " فاعل " أدخلت قبل الألف المنقلبة في قـــال و بـــاع وزعـــم المبردأن ألف فاعل أدخلت قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأمثالهما فالتقى ألفان وهما

[1] ابن عصفور الاشبيلي ص ٣٢٧- ٣٢٩- ج١ س

لا يكونان إلا ساكنين فلزم الحذف الالتقاء الساكنين أو التحريك فلو حذفت لا لتبس الكلام وذهب البناء وصار الاسم على لفظ الفعل فتحركت العين لأن أصلها الحركة والألف إذا تحركت صارت همزة .

فإن صح حرف العلة في الفعل صح في اسم الفاعل نحو "عاور المأخوذ من عور على ما يحكم في باب القلب فالهمزة في هذا الفصل والذي قبله وإن كانت مبدلة من الياء والواو من جنس ما أبدلت فيه الهمزة من الألف لأنهما لا تبدل منهما همزة إلا بعد قلبها ألفا كما تقدم ولا يجوز اللفظ بالاصل في قائم وبائع وبابهما لا تقول قاوم ولا بائع .

ومن قبيل من ابدلت الهمزة فيه من الالف بإطراد إبدالهم الهمزة من ألف التأنيث في نحو " صحراء " وحمراء " وأشباهما الهمزة في جميع هذا مبدلة من ألف التأنيث فإن قال قائل وما الدليل على ذلك ؟ أن تقول فالجواب الدليل على ذلك أن الهمزة لا تخلو من أن تكون للتأنيث بنفسها أوبدلاً من ألف التأنيث قباطل أن تكون بنفسها للتأنيث لامرين .

أحدهما أن الألف قد استقرت للتأنيث في " حبلى " واشباهه والهمزة لم تستقر له إذ قد يمكن أن تجعل بدلاً من ألف وإذا أمكن حمل الشيء على ما استقر وثبت كان أولى من أن يدعى أنه خلاف الثابت والمستقر .

والآخر أنهم قالوا في جمع صحراء صحاري وفي بطحاء بطاحي .

قال الوليد بن يزيد

لقد أغدو على أشقر يفتال الصحاريا

وقال غيره :

إذا جاشت حواليه ترامت ومدته البطاحي الرعاب

ولو لم تكن هذه الهمزة مبدلة من ألف التأنيث لوجب عن لغة من يحقق أن يقال بطاحئ وصحارئ كما قالوا " قراء وقراري " لكن لما كانت مبدلة لاجل الألف التي قبلها وجب رجوعها إلى أصلها لزوال موجب القلب في الجمع وهو الألف التي قبلها فصار صحاري فوقعت الياء

الساكنة قبل الالف للتأنيث فقلبت الألف ياء لوقوع الياء والكسرة قبلها ثم ادغمت الياء في الياء

فإن قال قائل إنما يدل قولهم صحاري على أن الهمزة مبدلة من غيرها إذ لو لم تكن بدلاً لقالوا صحاري فأما أنها مبدلة من الألف فليس على ذلك دليل إذ لعلها بدل من يـــاء أو واو

فالجواب أنه إذا ثبت أنها بدل فينبغي أن تجعل بدلاً من ألف لأن الألف قد ثبتت للتأنيث كما ذكرنا في " حبلى " وأمثاله ولم تثبت الياء ولا الواو للتأنيث في موضع من المواضع فهذا جميع ما أبدلت فيه الهمزة من الألف مقيسا ذلك فيه وغير مقيس .

الابدال في الكلمات عند النحاة الآخرين :

الأمثلة على الإبدال كثيرة ذكرها النحاة فقال ابن السكيت[1] في ابدال الحروف من بعضها البعض في أمثلة متعددة قال " قال " ابن مقبل

ذعرت به العير مستوزيا شكير جحاقله قد كتن

متوزياً منتصبا مرتفعا والشكير الشعر الضعيف كنن أي لزق به أثمر خضرة العشب

ويقال : رأيت في أرض بني فلان نعاعة حسنة ولعاعة حسنة وهو يقل ناعم فـــي أول بيدو رقيق لم يغلظ ويقال إنما الدنيا لعاعة .

قال ابن مقبل كاد اللعاع من الحوذان يسحطها ورجرج بين لحييها حناظيـــل يســـحطها يذبحها والرجرج : اللعاب يترجرج وحناظيل قطع متفرقة .

يقال يعبر زفن ورقل : إذ كان سايغ الذنن وانشد لابن ميادة

ينبعن سدو سبط جعد رفل

كأن حيث يلتقي منه المحل

من قطرية وعلان ووعل

وقال النابغة الذبياني بكل مجرب كالليث يسمر على أصوال ذيال رفن

ويقال طبرزن ، وطبرزل للسكر ويقال رهدنة ورهدلة وي الرهان

والرهادل ، وهو طوير يشبه القبرة إلا أنه ليست له فنزعة .

ويقال لقيته اصيلاناً واصيلالا أي عشياً .

قال الفراء : جمعوا اصيلاً اصيلالا كما يقال بعير وبعران ثم صغروا الجمـــع وأبـــدلوا النون لاماً .

ويقال لعلها ولعنها وعلها وعنها

---

[1] ابن السكيت /لقلب / والابدال ص ٦٢- ٦٥

والدّجن والدّجل: الخب الخبيث والدحن أيضا الكثير اللحم ويقال يعبر [دحن وناقة] دحنة إذا كان عريضا كثير اللحم.

نماذج لآراء النحاة الآخرين من الابدال

ففي ابدال الياء من اختيها الألف والواو فيقول النحاة وأولهم ابن هشام الانصاري " اما ابدالها من الالف ففي مسألتين " :

إحداهما : أن ينكسر ما قبلها كقولك في مصباح مصابيح وفي مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصفير كقولك في غلام غليم وأما ابدالها من الواو ففي عشر مسائل :

احداها : أن تقع بعد كسرة وهي ، إما طرف كرضي وقوي وعفي والغازي والداعي أو قبل تاء التأنيث كشجية أو اكسية وغازية وعريقية في تصغير عقوة وشذ سواسوة [1] في جمع سواء ومفاتوة بمعنى خدام أو قبل الألف والنون الزائدتين كقولك في قطران من الفزو غزيان .

الثانية أن تقع عينا لمصدر فعل أعلت فيه ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف كصيام وقيام وانقياد واعتياد ، بخلاف سوار وسواك لانتقاء المصدرية ونحو لاوذ لو إذا وجاور جوارا لصحة عين الفعل وحال حولاً وعاد المريض عوداً لعدم الالف وراح رواحاً لعدم الكسرة .

وقل الاعلال فيه نحو قوله تعالى " جعل الله لكم قياماً وارزقوهم [2]" وقوله تعالى " جعل الله تعالى الكعبة البيت الحرام قياماً للناس[3] " في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة .

وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية نواراً بمعنى نفرت ولم يسمع له نظير

والثالثة : أن تقع عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد إما معلة نحو دار وديار وحيلة وحيل وديمة وديم ، وقيمة وقيم ، وقامة وقيم وشذ حاجة وحوج وأما شبهه بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف كمسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض فإن فقدت صححت الواو كوز وكوزة وعود بفتح أوله للمسن من الابل .

---

[1] ابن هشام الأنصاري أوضح المسالك ص ٣٢٦- ٣٢٨

[2] سورة النساء آية ٥

[3] سورة المائدة آية ٩٧

وأيضا هذه نماذج للإبدال يذكرها ابن الحاجب قائلاً عن الابدال من أمثلته في إبدال الحروف من بعضها البعض كقوله " ومن الهمزة في نحو جونة وجون[1] "

والميم من الواو واللام والنون والياء فمن الواو لازم في (فم) وحده وضعيف في لام التعريف وهي طائية ومن النون لازم في نحو عمير شمياء وضعيف في البنام وطامة الله على الخير ومن الياء في بنات مخر وما زلت راتما ومن كثم .

والنون من الواو واللام شاذ في صنعاني وبهراني وضعيف في قلن والتاء من الواو والياء والسين والباء والصاد ، فمن الواو والياء لازم في نحو اتقد واتسر على الافصح وشاذ في نحو اتلجه وفي طست وحده ، وفي الذي عالت ولصت ضعيف .

والهاء من الهمزة ، والألف والياء ، والتاء فمن الهمزة مسموع في هزفت و هرحت وهياك ولهنك وهن فعلت في طئ وهذا الذي في إذا الذي ومن الألف شاذ في أنه وحيهله وفي مه مستفهما وفي باهناه على رأي ومن الياء في هذه ومن التاء في باب " رحمه " وقفاً .

واللام من النون والضاد وفي أصيلال "قليل " وفي الطجع ردئ والطاء من التاء لازم في اصطبر وشاذ في حصط .

والدال من التاء لازم في نحو ازدجر ادكر وشاذ في نحو قرد واجدمعوا واجدز ودولج .

والجيم من الياء المشدودة في الوقف وفي نحو فقيمج وهوشاذ ومن غير المشددة نحو لاهم إن كنت قبلت حجتج .

أشذ ومن نحو جتى امسجت وامسجا

أشذ : والصاد من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء جوازاً نحو أصبع وصلج ومسَّ صقر وصراط والزاي من السين والصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين نحو يرذل وهكذا فزدي أنه .

فنجد أن ابن عصفور قسم قضية الابدال إلى أقسام كل الكتب والمؤلفات الصرفية التي سبق ذمرها في عصر ابن عصفور أو بعد عصده أو في نفس عصره ، لم تختلف عليه بل وجدت قضية الموافقة والآن أحصل لكم كيف بدأها ، بدأ ابن عصفور الإدغام وحروفه كما وضح الشروط التي تكن للإبدال وهي حروف لغير الإدغام لأنها إن كانت

---

[1] ابن الحاجب / الشافية في علم التصريف / ص ١١٤ – ١١٨

حروف إدغام لم تكن مختصة بالحروف التي ذكرها ابن عصفور فقد جمع هذه الحروف في جملة " أجد طويت منهلاً " وفي ذلك يكون قد جمع جميع الحروف في جملة واحدة . فهو يقول " .... هذه [1]الحروف تبدل من غير إدغام على ما بين بعد ... فإن كان البدل لاجل إدغام لم يكن مختصا بهذه الحروف بل جائز في كل حرف يدغم ومقاربة أن يبدل حف من جنس مقاربه الذي يدغم فيه على ما بين في الإدغام . وحروف الإبدال عند ابن عصفور تبدلمن خمسة أخرف هي الألف والياء والواو والهاء والعين . ولذلك فقد أوردها ابن عصفور مبدلة من كل حرف من هذه الحروف بالتفصيل بيان تفصيلها كما يلي في الأبواب :

أولاً : باب إبدال الهمزة من الألف :

عند ابن عصفور تبدل الهمزة من الألف على غير قياس وذلك للأسباب التالية

إذا كان بعدها ساكن خوفاً وفراراً من اجتماع الساكنين وذلك ما حكاه واورده عن أن أيوب السختياني حكى أنه قرأ " ولا الضألين [2]" حيث همزة الألف وحركها بالفتح وذلك لأن الفتح أخف الحركات .

وقد أورد كثيراً من الأمثلة على ذلك حيث يقول وأنشدت الكافة :

يا عجباً لقد رأيت عجباً حمار قبان يسوق أرنيا

خاصمها زامها أن تذهبا

وقد همزة أيضا في " زامها " وأراد أن يقول زامتها وفي القرآن أن أبي زيد قال : (سمعت عمرو بن عبيد يقرأ " فيؤمئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جأن [3]" حتى ظن أبو زيد أنه يلحن إلى أن سمع العرب تقول إنس وجأت وتقول " دأبة " شأبة " وقد ورد في الشعر الإبدال أيضا كما في قول الشاعر :

وبعد انتهاض الشيب من كل جانب على لمنى حتى أشعأل بهيمها

قد همز " أشعال كما قال ابن عصفور " يريد " اشعأل " من قوله تعالى " واشتعل الراس شيبا[1] "

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي / الممتع / ص ٣١٩-٣٢١

[2] سورة الفتحة آية ٧

[3] سورة الرحمن آية ٣٩

[1] سورة مريم آية ٤

وكذلك بين ابن عصفور أنالهمزةتكون ساكنة لأن الهمزة تكون متحركة الحركة التي للألف في الأصل وفي ذلك عبر بقوله " وتكون الهمزة ساكنة ، لا إن تكون الألف في النية متحركة فإن الهمزة إذ ذاك تكون متحركة الحركة التي للألف في الأصل وفي ذلك ورد ما حكاه بعضهم من قولهم " قوقأت الدجاجة " وحلات السويق و " رثأت المرأة زوجها " و " لبأ الرجل بالحج " .

وتبدل الهمزة بإطراد من الألف الزائدة إذا وقعت بعد ألف الجمع وقد مثل لها ابن عصفور لرسائل في رسالة وعلل أن حدوث ذلك بسبب الهروب من التقاء الساكنين ألف الجمع وألف ريالة مما دعا لقلبها همزة ذلك لأن الألف لا تقبل الحركة وفي .

ابدال الهمزة من الواو :

يقول ابن عصفور وبقية الصرفيين أن لا تخلو أن تكون واحدة من الأتي إما أن تكون ساكنة أو متحركة ،فإذا كانت متحركة فأما أن تكون وافعة أولاً أو غير أول فإذا وقعت أولاً أيضا لا تخلو من أن تكون وحدها أو أن تتنضاف إليها وأخرى فإذا أضيف إليها ابدلت الأولى همزةوذلك هروباً من ثقل الواوين ومثاله جمع واصل أواصل فيه "وواصل " فقلبت الواو " أول " وأول فاؤه وعينه واو فقلبت الواو الأولى همزة ولا يجوز في هذا وأمثاله إلا الهمز .

وتبدل منها الهمزة إذا كانت مكسورة [٢]أو مضمومة كما في قولنا " وعد ": " أعد " أيضا قلنا " وقفت " . أقتت " وعندما نقول في وسادة اساده ومنها أيضا في وعاء : " إعادا مثل قوله تعالى " من استخجرها من إعاء أخيه[٣] " ومثل ذلك يحدث في كل واو تقع أولاً مضمومة أو مكسورة .

وقد حدث ذلك لأن الواو مضمومة فتكون كأننا جمعنا بين واوين وإذا كانت مكسورة فتكون كأنا جمعنا بين ياء وواو ولكن اجتماع الياء والواو مستثقل ومثله اجتماع الواو والضمة والواو والكسرة .

وفي القياس تعتبر الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو ومثال ذلك قولهم " طويت طيا " والأصل في ذلك " طويا " و " سيد ط والأصل سود فلذلك النطق بالواو المكسورة ثقيل.

---

[٢] ابن عصفور الاشبيلي ص ٣٣٢- ٣٣٣

[٣] سورة يوسف آية ٧٦

والواو والياء إذا اجتمعتا في أول الكلمة لا يجب أن تقلب الواو همـــزة ومثلهـــا الـــواو المكسورة ولكن نجد أن الواو المكسورة إنما هي في النية بعد الحرف فمثلاً الكسرة في "وشاح " وافعة في النية بعد الواو ومثلها إذا وقعت الواو قبل الياء وكانت ساكنة وجـــب إعلالها ومثال ذلك " طى " فإننا نقل ما أشبهها مثل وشاح .

وفي السماع ورد " إسادة " من سادة وإشاح من وشاح وإعاء من وعاء وإفادة من وفادة والقياس ورد كثيراً في كل واو مكسورة وقعت ولا .

إذا وردت مفتوحة لا تهمز إلا بالسماع وذلك لأن الفتحة تناسبها الألف وبما أن الألـــف والواو لا ستتقبلان كما في " عاود " فكذلك لا تستقبل الواو المفتوحة ومن السماع ورد " أجم " في قولنا " وجم " قولك امرأة اناة والمقصود " وناة " من الوني وهو الفتور وقولت " آخذ " في وحد واسماء في وسماء .

إذا كانت مضمومة جاز ابدالها همز فكما في قولهم في جمع " نار " أنؤر " ودار " أدؤر " وفي ثوب " أثؤب " قال الشاعر :

لكل حال قد لبست أثؤباً "

وقد قلبت همزة الاستقال الضمة في الواو مع أنه لا يجوز تخفيفها بالاســـكان حتـــى لا يلتقى الساكنان .

أما إذا كانت الضمة غير لازمة لم تبدل الواو همزة فلا يجوز لنا أن نقول " هذا غزء " وتقصد غزو " ولا تقول مثلاً " لؤ استطعنا نريد " لو استطعنا وذلك لأن الضـــمة فـــي غزو أعراب وفي واو لو الالتقاء السكانين والمعروف أن حركة الإعراب وحركة التقاء الساكنين عارضتان .

وقال ابن جني " أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة إذا كانت زائـــدة وإن اجتمـــع الشرطان فلا تقول " الترهؤك " في مصدر " تهروك "وقداستدل على أنهـــا إذا كانـــت أصلية فإن التصريف في الكلمة واشتقاقها يدلنا على أن الهمزة مبدلة من واو ولا يجوز أن يكون فيها إذا كانت زائدة لأن الابدال إذا حدث يؤدي بها إلى الالباس فـــلا يمكـــن معرفة الزيادة ابتداء أم تكون الزيادة في الواو ثم ابدال الهمزة منها .

ولذلك فإن هذا الرأي مرفوض ومما يقوي عنصر الرفض أن في هذا المذهب تحفـــظ واو زائدة مبدلة .

وأما إذا كانت مفتوحة فلا يجوز قلبها أصلاً لأنالقلب في أول الكلمة لا يتعامر ومـــا إذا كانت مكسورة أو واقعة موقع حرف مكسور فلا تخلو من أن تقع بعد ألف الجمع الـــذي

لا نظير له في الاحادفإذا وقع قبلها واو أو ياء وجب قلب الواو همزة إذا وليت الطرف فنقول مثلاً في جمع أول أوائل وفي جمع سيد " سيائ الاصل فيها اواول وسياود فقلبنا الواو همزة لاننا استثقلنا الواوين و الالف أو الياء والواو والألف .

ومذهب جمهورالنحويين أجمع على هذا الرأي إلا أبا الحسن الاخفش فإننا نراه لا يهمز إلا ما كانت الألف منه بن واوين ولا يرى ذلك إلا إذا اجتمعت ءان أو واو وياء .

وإذا كان اللفظ صحيح الواو فإننا لا تقلبه همزة كما في "ضياون " جم ضيون إذا الواو لم تل الطرف لا تهمز أصلاً مثل عواوير في جمعنا عوار ومواويس في جمعنا طاووس لأنها قوية بعيدة عن محل التغيير وهو الطرف وإذا جمعنا اوائيل جمع أول فلا تزاد إلا للضرورة الشعرية وتسمى الياء .

الزائدة للضرورة ولا يفيد بها ، وإذا لم تكن قبل الألفواو ولا ياء فلا يخلو من أن تكون الواو في المفرد زائدة للمد أولا تكون زائدة ، فإذا زيدت للمد قلبت همزة ومثـــال ذلـــك (حلوبة) و(حلائب) وذلك لاجتماعها ساكنة مع الف الجمع ولا أصل لها في الحركة فتحرك فأبدلناها همزة لأن الهمزة تقبل الحركة .

وإذا لم تكن زائدة للمد لا تقلب همزة أصلاً إلا إذا سمع شاذاً وما سمع من ذلك " أقائم " في جمعنا أقوم والأصل فيه أقاويم فابدلنا من الواو المسكورة همزة وإذا كانت غير أول مشبهة لها بالواو والمسكورة إذا وقعت أولاً . والقياس في جمع مصيبة مصاوي وهـــذا مذهب الزجاج وأما مذهب سيبويه فهوأن يكونوا غلطوا فشبهوا ياء مصيبة إذاا كانـــت عنياً بالياء الزائدة في مثل صحيفة فتكون " صحائف فيكونوا قد قالوا فيها " مصائب """" ولكن رأي الزجاج هو ابن عصفور أقيس لأنه قد ثبت له نظيرفي أقائم "

وإذا لم تقع بعد الالف الجمع الذي لانظير له في الاحاد أو تكون وقعت بعدها في غيـــر الاماكن المذكورة لا تهمز أصلاً .

ولا نهمز الا أن تقع بعد الف زائدة في اسم مفرد يوافق الجمع الذي لا نظير لـــه فـــي الاحاد في الحركات وعدد الحروف .

ويرى سيبويه إجراء ذلك مجرى الجمع لقربه منه حيث نبدل الواو همزة لكن مـــذهب الزجاج أنه لا يجوز إبدالها لان الاسم مفرد وإنما ثبت إلدالها في المجموع ، حيث تقول في "فواعل " من القوة "قواء " والزجاج يقول في مهذبه " قواو " ولأن السماع لم يرد به فإن القياس يقتضي أن نعمل بما ذهب إليه سيبويه ومذهبه هو إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر .

وأما قائم وأمثاله فهو من قبيل ما أبدلت فيه الهمزة من الألف ، وإذا كانت الواو ساكنة لا تهمز إلا في الضرورة ،ويشترط ان يكون ما قبلها حرفاً مضموماً لتقدر الضمة على الواو فتهمز كما الواو المضمومة ، فتقول في السفر مثل " موعد " و " مؤعد " وقال الشاعر :

احب المؤقدين إلى مؤسى وجعده إذا اضاءهما الوقود

إبدال الهمزة من الياء :

نبدل الهمزة عندابن عصفور من الياء إذا وقعت بعد الألف في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد على رأي مذهب سيبويه والذي يشترط أن تكون قد يدت في المفرد للمد في مثل زيدت في المفرد للمد لا تهمز إلا بشرط أن تكون قد وليت الطرف لفظاً أو بنية ، ويشترط أيضا أن يكون الف الجمع يلي واو أو ياء كما في جمع عيل " عائل " فهمزت لثقل بناءها مع ثقل اجتماع حروف العلة وهي الياءان والألف لأن الياء قريبة من محخل التغيير وهو الطرف .

وكذلك إذا اضطررت فقلت في حمعه عيائيل فزدت ياء لهمزت لأن الياء قريبة من محل التغيير وهو الطرق .

والياء المزيدة لا يعتد بها لأنها ياء في عارضة في الجمع وقد أتى لها للضررة فإذا الت في محل الضرورة حذفت الياء مثل قول الشاعر :

فيها عيائيل أسود وثمر

وإذا بنيت " فواعلا " من البيع لقلت " بيع " والأصل فيه بويع فتقلب الواو ياء لأجل الإدغام .

ويقول أبو الحسن أنه لا يجوز قلب الواو همزة إلا إذا كان في الجمع واوان مثل أول واوائل فلا يجوز قلب حرف العلة الذي يعد الألف بل تقول في جمع فوعل من البيع " بوايع " والحجة في ذلك أن الواوين أثقل من الياءين أيضا من الواو والياء ولم يسمع القلب إلا في الواوين ومثال ذلك في جمع أول : " أوائل "

وتبدل من غير إطراد كما في أدى وأصله " يدي " فردت اللام وأبدلت الياء همزة وكما قالوا في أسناته والأصل يلك فأبلدت الياء همزة وقولهم رئبال والأصل ربال فأبدلت الياء همزة .

الفصل الرابع

الإدغام

الإدغـــــــــام

يقول ابن هشام " ..... وهنا مسألة خاصة بالواو ، أعلم أنه إذا جتمـــع واوان [1]كانـــت الأولى مصدرة والثانية إما متحركة أو سكانة متأصلة في الواوية أبدلت الواو الأولـــى همزة فالأولى نحو جمع واصلة ووافية يقول أواصل واواق وأصـــلهما واصـــل وواق والثانية نحو الأولى أنثى الأول أصلها وولي بواويين أولاهما مضمومة والثانيـــة عـــين ساكنة بخلاف نحو وفي ووري فإن الثانية ساكنة عن ألف فاعل ويخلاف نحو الـــوولي بواويين مخففا من الوؤلي بواو همزة وهي أنى الأوال أفعل من وال إذا لجـــأ وخـــرج اشترط التصدير نحو هووي ونووي المنسوب إلى هوى ونوى .

وشذ ثلاثة أنواع نوع وأعل ولم سوف الشروط كقراءة بعضهم كنتم لرؤيـــا تعبـــرون " [2]بالابدال والادغام ونوع صحح مع اشتقائها وضيون وأيوم وعوي الكلب عوية ورجاء بن حيوة ونوع أبدلت فيه وأدغمت الواو فيها نحو عدة ونهو عن المنكر وأطـــرد فـــي تصغير ما يكس على يكسر على مفاعل نحو جدول وأسود للحية .

وإن تكون لام مفعول الذي ماضية على فعل بكسر العين – نحو رضية فهـــو رضـــي وقوي على زيد فهو مقوي عليه وشذ قراءة بعضهم " مرشوة " فإن عين الفعل مفتوحة جب التصحيح نحو مفزو ومدعو والاعلال شاذ كقوله أنا الليث معدياً على وعادياً .

وكما إذا كانت لام فعل جمعاً عصا وعصى وفـــقاً وقضي ودلو ودلى والتصحيح شـــاذ قالوا : أبو وأخو ونحو جمعاً لنحو وهو الجهة ونجو بالجيم جمعاً لنجو وهـــو الســـحاب الذي هراق ماءه وهو المصدر .

فإن كان فعول مفرداً وجب الصتحيح نحو وعتوا عتوا كبيراً " [3]لا يريدون علـــو فـــي الأرض"[4] وتقول نما المال نمواً وسما زيد سمواً وقد يعل نحوعتا عتيا وقسا قلبه قسياً .

ثم تكون عيناً لفعل جمعاً صحيح اللام كصيم ونيم والأكثر فيه التصيح تقول صوم ونوم أما الحذف والنقل والقلب بالقياس فيقول ابن عصفور فيها "..... إن الواو إذا جاء [1]في فعل على وزن فعل بكسر العين فإن مضارعه يجيئ على قياسه " يعهني ابن عصـــفور

---

[1] ابن هشام الانصاري / وضح المساك ص ٣١٦- ٣٢٠

[2] سورة يوسف / آية ٤٣

[3] سورة الفرقان آية ٢١

٤ سورة القصص / آية ٨٣

[1] ابن عصفور الاشبيلي / ج / ص ٤٣٢- ٤٣٣

بهذا أن الميزان الصرفي من الفعل الثلاثي المجرد يكون على وزن " فعـل " فـالأولى تسمى فاء الكلمة والثانية عينها والثالثة لامها .

وفي هذا هذا بشير ابن عصفور إلى أن أثر القياس في هذه القضايا الصرفية وتوضـيح الوزان التي تجمت من القلب والحذف والنقل الخاضعة للأوزان القياسية الصرفية .

إذ الملاحظ أن الصرفيين قد ذكروا أن الفعل الثلاثي المجرد لم يتعرضوا فيع لزيـادة هذا الحد لأن العقل قد يكون مجرداً صحيحاً أو مجرداً معلولاً

فإن اعتل أولاً فهذا من الأفعال المعتلة المثال والذي يكذره ابـن عصـفور : " .... إذا وقعت فاؤه واواً " أي فاء للكلمة فيه واواً وعينه مسكورة أي جاء على وزن " فعـل " فإن مضارعه يمكن أن يجئ على وزن الفعل الثلاثي الصـحيح الـذي وقعـت عينـه مكسورة وأيضا لا تحذف واوه التي هي " فاء الكلمة " في الميزان الصرفي لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ثم مثل لذلك بالفعل وجل والذي مضارعة "توجل " وأنهم لم يخرجوا عن هذه الأوزان لتقديهم بالقياس عليها .

ومن المسائل الصرفية في ذلك الكثير ففي ذلك يقل ابن عصفور وكذلك إذا جعلوا [٢]"فعل " في ذوات " يفعل " بضم العين لم يخرجوه عما كان يجوز فيه قبل نقله إلـي " فعـل " وذلك لأن يفعل مضارع " فعل في فصيح الكلام .

أما إذا جعلنا مضارع " فعل مما عينه ياء ، علمى "يفعل : يفتح العين التضرب القياس بعد النقل عنه قبل النقل .

وحتى يفرقوا بين الأفعال الواوية واليائية التزموا في الواوية "يفعل " يتم العـين إذا أن الضمة من جنس الواو ، كما فعل من ذوات الياء " يفعل التـي تكـون بكسـر العـين وتناسبت الكسرة والياء .

أما الفعل المعتل اللام مثل " يغزو وفي نمضارع فعل اليائي يفعل بكسر العين نحـو " يرمي " ليفرقوا بين الياء والواو .

أما إن كانت " فعل " المكسورة اعين في الأفعال اليائية الواوية قالوا[١] وية لتزموا فيهـا ضم العين " يفعل " أما في مشارع "فعل " من ذوات الياء يفعل بكسر العـين فالأمثلـة التالية :يقوم ويصول وسع ويكبد ويخوف حرفاً العلة فيها الواو واليا ء وقد سـكن مـا

---

[٢] المصدر السابق / ص ٤٥٠

[١] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٤٥٠

قبلهما فإذا سكن ما قبل حرف العلة صح فيها وعزو إذا كان معتل اللام ، وقد فضلوا أن يكون في المعتل العين لقولهم أن العين أقوى من اللام وهذا القريب إلى الصحة .

وحتى أنهم في الاعلال لم يستطيعوا أن يعلوا بقلب حرف العلة الفا مع محافظة على سكون ما قبل حرف العلة فأصبح الإعلال بالنقل وقد نقلوا حركة العين الفاً كما نقلت إلى ضمير المتكلم والمخاطب .

فالنقل في " نقول " ويقول " أصبحنا يطول ويقول وعند نقلهم يبيع صار يبيع .

وتقلب الواو والياء افا لأنهما متحركتان قبل النقل ومفتوح ما قبلهما لقطاً لم يهموا بالسكون لأن عارض عندهم بسبب النقل .

والأصل في قيم وربع أقوم وأبيع حيث نقلت حركةالعين إلى ما قبلهما ولم يهتموا بالسكون لأن عارض عندهم بسبب النقل .

وقد حكي ابن عصفور بقوله " ،،، ويحكي أن ابا عمر الجرمي رحمه الله دخل بغداد وكان بعض كبار الكوفيين يفشاه ويكثر عليه المسائل ويقال هو الفراء وهو يجحيبه فقال له بعض أصحابه ، إن هذا الرجل قد الح عليك بكثرة المسائل لم لا تسأله ؟ فلما جاءه قال له : يا أبا فلان ما الأصل في " قم " فقال له أقوم فقال فما الذي عملوا به فقال له : استقلوا الضمة على الواو فاسنكوها فقال له أخطأت لأن القاف قبلها ساكنة فلم يعد إليه الرجل بعدها .

أما زنةاسم الفاعل من فعل ف " فاعل " ومثالها قائم وبائع من من فعل مضمومة العين فتقاس على الفعل الصحيح فتقول عندهم طويل مثل قولك ظريف [1]

وما كان على زنه فعل فيتدل الهمزة من العين مثل خانف ومن المعروف أنه قد ورد في البدل أن ما جاء فعل فإن حرف العلة ينقلب الفا في وذلك لأنه متحرك مفتوح ما قبله .

ومثاله خاف ومال من الخوف ومال من كثرة المال .

أما ما كان أيضا على وزن فعل على حد قولهم حذر يحذر فهو حذر يكون يجي في الصحيح .

والبعض الآخر الذي ينقل الكسرة من العين إلى الفاء فيقول " بيع وأما قول فينقل الكسرة فيها من العين إلى الفاء فتكون ساكنة بعد كسرة وتقلب ياء فيقول وقد جوزوا نقل حركة

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٤٥٠

العين إلى الفاء في فعل المفعول إذا لم يكن مسنداً إلى ضمير المتكلم أو المخاطب وهذا غير جائز في فعل الفاعل إلا في وزال إذ يشبهون الكسرة التي في عين فعل بالكسرة التي في عين فعل من البائيات عند التحويل حيث نجد أن لكل واحدة منا الكسرتين الاصل فيها الفتح .

وعندهم أنا إذا نقلنا حركة العين إلى الفاء للتخفيف تقلب الواو ياء لخفتها ولذلك يمكن أن تكون الكلمة في ذوات الواو والياء معاً أي بلفظ واحد .

أما إذا نقلنا حركة العين إلى الفاء في فعل الفاعل يكون ثقيلا كما في كيد وزيل فكاد وزال اخف وذلك أن الالف أخف من الياء

ولذلك استحسنوا النقل في فعل عند حذف الكسرة من العين لأن ذلك يؤدي عندهم إلى قلب الياء واواً فتقول يوع بحيث تخرج الاخف الاثقل .

وعند مضارع في الفعلين " يقول " ويبيع تنقلا حملاً على الماضي كما لو كان[1] فعل الفاعل فتنقل عندهم فتحة العين إلى الفاء فيصير يقول ويبيع فتقلب الواو والياء لا نتفاح ما قبلهما لأنهما متحركان أصلاً .

والقياس من اسم المفعول على وزن مفعول قياساً على الفعل الصحيح مثل مبيوع ومفعوول ويكون ذلك حملاً على الفعل ينقل حركة عينه إلى السكان قبله .

فتقول مبيوع ومقوول فيتجمع فيهما الساكنان واو مفعول وعينه وتحذف واو مفعول فيقال مفول في ذوات الواو .

وأبو الحسن فإنه يرى أن النقل من العين إلى الفاء احسن إذا كانت الألفاظ واوية لالتقاء الساكنين فتحذف العين فتقول مقول أما في ذوات الياء مثل " مبيوع " تنقل الضمة من الياء إلى ما قبلها وتقلب الضمة كسرة ويلتقي الساكنان الياء والواو في مفعول وتحذف الياء وتكون الواو ساكطنة بعد كسرة فتقلب فيها الواو ياء وتقول " مبيع "

ويقول الخليل محتجا على ذلك أن الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حركة الثاني منهما ويؤدي إلأى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما وحذف الزائد عنده أسهل من حذف الاصل ومن ذلك حذف واو مفعول عنده أسهل من حذف العين ومن ذلك أيضا قولهم مشيب في مشوب وغارمتيل في منول أرض مميت عليها في مموت ومريح في مروح وقد قلبوا الواو ياء شذوذا .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٤٥٠

والواو المحذوفة واو فمعول وهذا دليل على أن الواو المبقاة هي العين وأن المذحوفة واو مفعول لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياء فقالوا هي وحور وأنشد أبو زيد :

عيناء حوراء من العين الحير

أما قلب واو مفعول ياء فهذا لا يرد إلا بالادغام مثل مرمى لأن واو مفعول أقرب إلى الطرف وحذفها سهل ويخالف أبو الحسن في ذلك بقوله أن المحذوف هو العير .

أما قلب واو مفعول ياء فهذا الا يرد الا بالادغام [1]

ويخالف أبو الحسن ذلك بقوله أن المحذوف هو العين لأنها لغير معنى وحذف مالا معنى له اسهل من حذف ذي المعنى .

وأيضا عندما اجتمعت التاءات في لفظه " تذكرون " وحذفت التاء الثانية ولم تحذف الأولى لأنها ذات معنى .

ويفرق الخليل بين التاءين بالمعنى فيقول : إن التاء الأولى في " تذكرون " حرف منفرد وأن حذفت فلا معنى لها .

والزيادة عنده التي يمكن أن تجئ للمعاني إذا لحقتها زيادة أخرى أنه يمكن أن تجري مجرى الزيادة الواحدة وإذا وقع المعنى باجتماعهما لا يجز الحذف فيهما أو في أي واحد منهما وأيضا لا يجوز أن تحذف الزيادة الواحدة فمثال زيادتي سكران إذا رحم على أساس أنه اسم رجل والزيادتان مجرى الزيادة الواحدة لأن المعنى لا يستقيم الا باجتماعهما ولا يجوز حذف واحدة منهما .

فالخليل يقول في ذلك " ..لا تجري الزيادتان مجرى الزيادة الواحدة فمثال زيادتي سكران إذا رخم على أساس أنه اسم رجل والزيادتان مجرى الزيادة الواحدة لأن المعنى لا يستقيم الا باجتماعهما إذ لا يجوز حذف واحدة منهما بل يجوز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى لتدل على الأخرى المحذوفة .

والدليل على صحة مذهب سيبويه والخيل ما ذكره ابن عصفور وهو ما يلي

" ومما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل وفساد مذهب الاخفش أنك إذا نقلت الضمة من العين إلى الفاء في مفعول من ذوات الياء اجتمع لك سكانان أو مفعول والياء فتحذف واو مفعول فتجئ الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمة .

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي / ص ٤٥٧

الفصل الخامس

القلب والحذف والنقل

القلب والحذف والنقل:

يقول ابن عصفور " فإن وقعت الواو فاء فلا يخلو من أن تقع فاء في فعل على وزن " فعل " أو فعل " أو فعل أو لا تقع .

فإن وقعت فاء في فعل على وزن فعل فإنها تحذف في المضارع فتقول في مضارع وعد يعد وفي مضارع وزن يزن وإنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء كسرة وهما ثقيلتان فلما انضاف ذلك إلى نقل الواو وجب الحذف وحفوا معالهمزة والنون والتاء فقالوا تعد واعد ونعد حملاً لما أنهم قالوا أكرم وأصله أكرم فحذفوا الهمزة الثانية استثقالا لاجتماع همزتين ثم حملوا يكرم وتكرم ويكرم على أكرم .

فإن قيل فلأي شيء حذفت الواو في يضع مضارع وضع ولم تقع بين ياء كسرة ؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة لأن الأصل يوضع لكن فتحت العين لأجل حرف الحلق ولولا ذلك لم يجئ مضارع فعل على ارتفعل بفتح العين لكان الفتح عارضاً لم يعتد به وحجذفت الواو رعيا للأصل فإنقيل لو كان وقوع الواو بين ياء وكسرة بوجب حذف الواو لوجب حذفها في يوعد مضارع أوعد فالجواب أن الأصل في يوعد يوعد قالواو إنما وقعت في التقدير بين همزة وكسرة فبنيت ذلك .

ولا نقلتفت إلى الأصل فيكون قول العرب يوعد من قبيل الاعتداد بالعارض فلذلك لم يحمل على فعل الفاعل ويكون سوير من قبيل ترك الاعتداد بالعارض فلذلك حمل ساير فلم تحذف الواو منه كما لم تحذف من مضارع فعل .

ويأتي مصدر فعل الذي فاؤه واواً أبداً على وزن فعله فعل في الغالب نحو وعد وعدة ووزن وزنة وقد يأتي على خلاف هذين البناءين أيرد عليه الصحيح نحو ورد الماء وروداً .

فأما فعل فلم تحذف الواو منه لخفة الفتحة وأما فعله فحذفت الواو منه لثقل الكسرة في الواو مع أنه مصدر لفعل قد حذفت منه الواو فقالوا في وعد عدة فالقوا كسرة الواو على ما بعدها وحذفوها فإن قيل وهلا حذفوا الواو بكسرتها فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لاحتاجوا إلى تكلف وصل لان ما بعد الواو ساكن ولزمت التاء لأنها جعلت كالعوض من الواو فإن قيل ولاي شي التزم في المصدر هذان البناءان وقد كان الصحيح يجئ على غير ذلك من الابنية فالجواب أنهم التزموها لفختها الا ترى أن فعلا ثلاثة أحرف وهو أخف ابنية الاسماء الثلايتية وكثراها وجوداً

أما فعله فلانه يؤدي إلى حذف الواو وهو حرف مستقل كما أنهم المزا فـــي المضـــرع يفعل بكسر العين لأنه يؤدي إلى التخفيف ولوجاء على غير ذلك من الأوزان التي يجئ عليها .

وإن وقعت (الواو) فاء في فعل على وزن فعل بكسر العين فإن مضارعه يجي علـــى قياسه من الصحيح وهو تفعل ولا تحذف الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة نحو وحـــل يوحل . فإن قيل فلأي شيء لنم يجيئوا بمضارعه على يفعل بكسر العين فيكـــون ذلـــك سبباً للتخفيف بحذف الواو فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لخرجوا من قياس مضارع فعـــل الا ترى أنه لا يجئ على يفعل الا شاذا نحو حسب يحسب " وليس كذلك فعل لأن يفعل مقيس فيه

ومن العرب من يقلب هذه الواو طلباً لتحفيف فيقول " ياجل وياحل أيضا فإنـــه أراد أن يغير الواو في مضارع فعل كما غيرها في مضارع فعل فأبدل منها لأأخـــف حـــروف العلة وهو الألف . ومنهم من يبدل الواو ياء فيقول يبحل ويبحل

وذلك أنه قد اجتمع له واو وياء وإحداهما ساكنة شبه يوجل وبابه لـــذلك طيـــا مصـــدر طويت فكما قلب الواو ياء في طي وأصله طوى فكذلك فعل في يوجل قم حمـــل تفعـــل وأفعل على تفعل .

ومنهم من أراد أن يجعل قلب الواو لموجب على كل حال فاستعمل لغة من كسر حرف المضارع من فعل فيقول تعلم فقال بيحل ويبحل وإيحل ويبحل فكسر حرف المضـــارع إذا كان ياء استثقالا للفتحة في الياء فجاءت الواو بالكسرة فقلبت ياء .

فإن قيل فإنهم لا يقولن " يعلم " فيكسروا حرف المضارع إذا كان ياء استثقالا للكســـرة في الياء فالجواب أنهم احتملوا هذا القدر من الثقل لأنه يؤدي إلى التخفيف بقلب الـــواو ياء .

إلا أن يكون مضارعاً فإنه لا تغير الواو فيه نحو وددت أود ولا تقول أد ولا أيد ولا أيد لقوة الواو بالحركة .

وقد شذت ألفاظ فجاء المضارع منها على يفعل فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكســـرة وهي ورث وثق يثق وحر صدره يحر وغر يغر وعم يعم ووسع يسع وطئ يطأو "

فإن قيل وما الدليل على أنت يسع وبطأ يفعل بكسر العين وعلا وفق فيهما مع الظـــاهر وهو يفعل لان العين فمتوحة وأيضا فإن قياس مضارع " فعل " يفعل

وايضا فإن قياس مضارع فعل يفعل فما الذي دعا إلى جعل يسع وطأ شاذين ؟ فالجواب أن الذي حمل على ذلك إنما هو حذف الواو إذا لو كانا يفعل لكانا يوطأ ويوسع .
فدل حذف الواو على أنهما في الأصل يوطئ ويوسع

فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت العين لأجل حرف الحلق ولم يعتد بفتح لأنه عارض .

وإنما كان الشاذ من فعل يفقعل فيما فاؤه واو أكثر من الشاذ منه في الصحيح أنه شذوذ يؤدي إلى نحفيف الفظ بالحذف .

وزعم الفراء أن موجب الحذف إنما هو التعدي نحو يوجل ويوحل وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنه خارج عن القياس الا ترى أن الحذف إنما قياس فيه أن يكون لأجل الثقل وأيضا فإنهم قالوا وال زيد مما كان يحذره يئل وبل المطر يبل وقدت النار تقد ووحر صدره بحر وغر يغر فحذفوا الواو في جميع ذك وإن كان غير متعد لما وقعت بين ياء وكسرة .
وإن وقعت الواو فاء فعل فإن مضارعه لا تحذف منه الواو نحو توضوء ويوطؤ كما ذكرت من أن الوا بين الياء والضمة أخف منها بين الياء والكسرة .

وما عدا ذلك مما تقع الواو فيه فاء من اسم أو فعل على ثلاثة أحرف أو أزيد فإنهما لا تقلب ولا تحذف إلا أن تقع .

سكانة بعد كسرة فإنها تقلب ياء نحو ميزان وميعاد الاصل فيهما موزان وميعاد لأنهما من الوزن والوعد فقلبت الواو ياء لكونها وانكسار ماقبلها .

الباب الثالث

أثر ابن عصفور الصرفي

الفصل الأول: تأثر ابن عصفور بالصرفيين واللغويين
الفصل الثاني: تأثر ابن عصفور بمن قبله من الصرفيين
الفصل الثالث: أثره فيمن بعده من الصرفيين

الفصل الأول

تأثر ابن عصفور بالصرفيين واللغويين

اثر الصرفيين واللغويين قديماً:

للسلف الصالح من الصرفيين واللغويين أثر عظيم في كيفية المحافزة على اللغة العربية بضبط أوزانها وقواعدها على حسب ما يقتضيه الكلام مما كان له الأثر الأكبر في المحافظة عليها وتنقلها واستخدامها جيلاً بعد جيل .

والذي يلفت النظر أن الجيل الذي أخذ من القدماء هذه اللغة لم ينقلها فحسب بل أضاف إليها الكثير من الدراسات للكشف الجوانب المضيئة في هذه اللغة وبيان ما فيها من صلاح أو انحراف .

ونحن حين نعيد النظر فيما تطموا لا نريد أن تتلاعب في الغة فتغير شيئاً من أساسها كما علينا أن لا نضيع ما صنعوا من تراث خالد ولكننا نحاول أ ن نبي الأمور الفرعية والقضايا الجانبية في تبديل بعض أجزاء البناء تتكون المعلومات المرجوة مكتملة وليشمل ويعم النفع .

ولذلك فإنا نرى أن هؤلاء العلماء لهم باع طويل وأياد بيضاء في تحقيق الأهداف المرجوة وبيان صورتها المنشودة ولكنهم ساروا مسافات طويلة بجهد وتعب وشقاء من أجل المحافظة على هذا التراث العظيم وبحمد الله وصلوا إلى هدفهم المنشود من أجل العناية باللغة العربية عامة " نحواً وصرفاً .

وأما العلماء المحدثين فقد تأثروا بهذه الجهود وحاولوا أن يكونو لهم فضل المشاركة في إثراء هذا التراث والمحافظة عليه وحاولوا بشتى الطرق تقديم المشاعدة اللازمة فيما يخص المحافظة على هذا التراث الخالد .

وقد نبع في هذا المجال جميع علماء اللغة والنحو والصرف وذلك بفضل التراث الذي تركه لهم من سبقهم من العلماء القدامى الذين بذلوا الغالي والنفيس من أجل الحفاظ على هذا التراث .

ولكن علماءنا الأوئل قد تخطوا الصعاب وجابوا البلاد والأمصاب من أجل الحصول على هذه المعلومات .

وأما المحدثين فما عليهم إلا أن يستدركوا على العلماء القدامى فقــط وذلــك بمســاعدة التكنلوجيا دون أن يبذلوا جهداً أن هذا الاجتهاد يمكن أن ينجز فيوقت وجيز وبجهد يسير لتوفر كل العوامل التي يجب أن نهتم بها للعناية بهذا التراث العظيم .

ومن علماء الصرف الذين نبغوا في هذا المجال واعتبروا أن العلماء الأوائل كان لهــم الفضل الأكبر في نشر هذا التراث العالم النحوي اللغــوي الصــرفي ابــن عصــفور الاشبيلي.

الفصل الثاني

تأثر ابن عصفور

تأثـــر ابن عصـــفور

تخلص من هذ كله أن ابن عصفور من الذين وضعوا أصول التصـــريف فقـــد احتوى آثار من سبقه ومن والقدماء ولذلك بعد من علماء الاندلس لأن علم التصـــريف وجد انصاراً من العلماء يحرصون على رعايته والعناية به .

مع أن الكتب التي أرخت لم تبد تميزاً واضحاً بين علم النحو والصـــرف فـــابن عصفور المعروف عنه هو أبو الحسن على بن مؤمن بن علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن احمدبن عمر بن عبدالله متطـــور الحضـــرمي الاشبيلي .

ولأن ميلاده في عام ٥٩٧ وقد نشأ في ربوع الاندلس وأخذ العرب والأدب وهـــو مـــن أشهر العلماء الأعلام .

ولأنه تعلم العلم لدى رجال العلم والسلطان فاستوى عوده مما حد أن يقرئ ببلده وهـــذا من الأسباب التي دعت الأمراء كالهنتاني أب محمد بن بكر يقرب إلأيه وكان ذلك جافزاً له لنشر العلم في ربوع الارض فنجده مثلاً في قضايا الادغام استدرك عليه أبوحيان ما يلي " سمع من عبد الغيس " أرد وافر نجده يكذر الشيء من كاف المؤنث فيلحـــق أبـــو بذلك قوله " قال ثعلب في أماليه انشدني ابن الاعرابي

على فيما ابن مالك تعلق ابفيش بيضاء ترقيني ولا ترفيش

وإنا نجد ابن مالك تعقب ابن مالك صاحب الالفية علق علـــى كتـــاب ابـــن عصـــفور واستدرك عليه النقد والشيء الكثير فيقول ابن حيان لما ابن مالك من نقوده علـــى هـــذا الكتاب كتب آخره بخطه الذي فيه من والتصحيف لا ينحصر تجافيت عنه لعلمي أنذلك من قبل الناسخ ولابد فيما يشكل ضبطه أن يكون منه بعضه فإنه ليس بالمتقـــن الضابط وأبوحيان نجـــده لا يقتصر على تعقب ابن مالك كتاب الممتع وإنما ضم نصوصاً أخرى للالفية ومن ذلك ما علق به على زيادة السين وهو قال ابو عبد الله محمـــد بـــن مالـــك الاندلسي مقيم دمشق رحمه الله في كتابه المسمى بإيجاز التعريف في علـــم التصـــريف لمدع أن يرعى زيادتها السين في ضيفيوس وهو التصغير من الغنـــاء ويســـتدل قـــول العرب صفيست المراة إذا استهت الضفاييس .

فاستقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم .

وعن هذا الكتاب نفسه أعنى إيجاز التعريف نقل أبو حيان تعليقه أخرى ابتثها في حاشية هذه النسخة فقد عرض أبو الحسن في الإعلال لشذوذ بعض الافعال من الأجوف فعلـــق

عليه أبوحيان بما يلي " قال ابن مالك في إيجاز التعريف وقد ترك النقل والحذف في كثير مما يستحقه تنبيها على خفته وأكثر ما ترك في الافعال مصدراً وفي الاستفعال وفورعهما كالاغيال والاستحواذ حتى رآه أبو زيد الانصاري مقيساً وقال فيه أيضا وصححوا كثيراً من موازن أفعل واستفعل كاعول واستحوذ حتى رأى بعض العلماء القياس على ما صحح من ذلك سابقاً .

ومن جانب آخر نجد ابن عصفور يتصدى للمبرد مدعياً أن ما نقاه المبرد من اجتماع واوين أولاهما مضمومة والثانية متحركة باطل لأنه وجد نظيره وهو صووي في النسبة إلأى صوى فالواو الثانية متحركة أما الأولى فالضمة على الصاد قبلها ولما كانت الحركة في التقدير بعد الحرف فكأن الضمة ههنا هي في بعضيه بقوله " كثير بين قولك كأنها في الواو وقوله الأولى منهما مضمومة الا ترى أنك لا تقول الواو مضمومة ولا تهزمها كما تهمز أنور .

آراء المحدثين في القضايا الصرفية (من الصرفيين والقراء)

كما ذكرت في الأبواب السابقة أن الحاجة كانت ماسة إلى وضع ما يستعان به على صيانة لغة التنزيل ، وخاصة مراعاة ومراجعة الذي عرض له التحريف والتأليف والخطأ واللغو .

وكلما تقدمنا في العصور كلما ذادت الفجوة ، وذلك لاتساع رقعة العالم الإسلامي .

مما حدا بالمؤلفات النحوية والصرفية أن تبرز في العصور الأولى وإلى عصرنا هذا .

وقد استوى علم النحو والصرف في المرتبة واتضحت مذاهبهما وبرز الكثير من علماء البصرة والكوفة وغيرهم من المدارس الأخرى ، معتمدين على مذاهب القياس والسماع والرواية ، إلى أن تبعهم مذهب المتقدمين من النحاة في الاعتماد على المذاهب سابقة الذكر وأول هؤلاء الخليل ابن أحمد الفراهيدي .

لذلك فإنا نرى أن النحو والصرف بدأه السابقون حتى للخليل بن أحمد والذي تبعه وأعقبه سيبويه والكسائي وأنهم كانوا يهتمون بالنحو من بعده حيث أنهم نسبوا للكسائي قوله للبيت التالي :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمرٍ ينتفع[1]

---

[1] ورد البيت في انباه الرواه للقفطي / الجزء الثاني / ص ٢٦٧

ولأن الفعل من الأقسام المهمة في تراكيب الجملة السليمة العربية اسمية كانت أم فعلية ، اهتم به النحاة الأقدمون كما اهتم به أيضا المحدثون .

فالمحدثون يرون أن الفعل مادة لغوية تعتبر من المواد اللغوية المهمة في بناء الجملة وذلك على حسب الأهمية الزمنية التي يجري فيها الحدث ، بحيث أنها تختلف في الحال عنها في الاستقبال والماضي .

ووفق الدراسات النحوية والصرفية التي أجريت على الفعل فقد دلت جميع دراسات العرب على أنه يعبر عن دقائق الزمن .

فالأفعال جميعاً عند القدماء والمحدثين تدل على أحداث مقترنة بزمان خاص

فإنا نرى مثلاً المقارنة بين الاسم والفعل عند القدماء كانت مثار الجدل والخلاف بين المدارس والمذاهب النحوية، وهذا الذي عابه المحدثون على القدماء بحيث نرى البصريين والكوفيين كتبهم جميعهاً حافلة بالاحتجاج كل يحاول أن يبرز رأيه فمثلاً حديثهم وخلافهم في مسألة الأصل الاشتقاقي للفعل ، حيث أنا نرى أن البصريين يروا أن الاسم هو الأصل في الاشتقاق والكوفيين يرون خلاف ذلك حيث يروا أن الفعل هو الأصل والاسم فرع فيه .

وقد ورد في كثير من كتب النحو أن الاسم لدى الجميع هو المصدر الذي يعتمد عليه ولكنهم اختلفوا في أي يتقدم الأخر حيث يقول [1]" اعلم أن اسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل ، لأن الشيء لم يكن ثم كان ، و العدم سابق للوجود ، فهو من التقدم منتظر ، ثم يصبر في الحال ماضياً ، فيخبر عنه بالمضي .

فاسبق الأفعال في المرتبة : المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم الماضي[1]

ثم تعرضوا لأبنية الأفعال الثلاثية مثلاً ولم يختلفوا فيها عن السابقين حيث أنهم يرون أن الفعل الثلاثي يأتي على ستة أبواب وبينوا كلام الصرفيين عن هذه الأبواب الستة وبينوا كذلك خصائص كل بناء منها ورتبوها حسب ما وردت عند العرب سابقاً ، وهذا يدل على أنهم وافقوا القدامى ولم يحدثوا أمراً جديداً ولم يختلفوا معهم ، وإن حدث وأن طرأ تغيير منهم في بنية من الابنية الصرفية فهذا يخضع للتغيير على حسب الكثرة والوفرة التي تركها العرب من الثروات اللغوية فمثلاً الابنية الثلاثية عندهم ترد كما يلي :

---

[1] الإيضاح في علل النحو/ الزجاجي / ص ٥٨

[1] الإيضاح في علل النحو/ الزجاجي / ص ٥٨

(١) فعل مفتوح العين في الماضي " بفعل " مضموم العين في المضارع ومثلوا له بالمثال نصر .

(٢) فعل : مفتوح العين في الماضي ، مكسورها في المضارع " يفعل " مثلوا له بالمثال " ضرب" .

(٣) فعل : مفتوح العين في الماضي ، مفتوحها في المضارع ، ومثلوا له بالفعل " قرأ "

(٤) فعل : مكسور العين في الماضي ، ومفتوحها في المضارع مثلوا له بالفعل " فرح ".

(٥) فعل : مضموم العين في الماضي ومضمومها في المضارع مثلوا له بالفعل " كرم ".

(٦) فعل : مكسور العين في الماضي مكسورها في المضارع يفعل مثلوا له بالفعل " حسب "

وقد وردت تقسيمات هذه الأفعال في كتب الصرف القديمة والحديثة فقد ذكر أحد الصرفيين " باب فعلت وفعلت بمعنى " [١]

" سخن يومناً " و " سخن " ، وصلح الشيء وصلح " و " شحب لونه " يشحب " و " شحب " لغة و " خثر اللبن " و " خثر " .

ورووا أن سيبويه قال : بلغنا أن بعض العرب يقول "نعم ينعم مثل " فضل يفضل "[٢]

وأيضا نجد أن هنالك من الأفعال الثلاثة التي ينبغي علينا أن ننظر في تكوين أصولها لأن الفعل فيها مؤلف من أصلين .

الأول : الأصوات الساكنة التي يأتي إليها المد فتصبح ثلاثية وهذه تسمى عند الصرفيين بالحروف الصحيحة ، والأصوات التي تدل على اللين بحروف العلة .

فيقول الصرفيون إذا اجتمعت الواو والياء في بناء من الأبنية فلابد أنهم سوف يجدون طريقة يتخلصون بها من اجتماعهما مما حدا بهم أن يسموا هذه المسائل بمسائل الإعلال .

---

[١] أدب الكاتب / لابن قتيبة / ص ٤٦٨

٢ المصدر السابق / ص٤٧

وأيــضا نجدهم يبدلون في الأصوات لأن الإبدال يمكنه أن يعطينا معان جديدة تضــاف للغة .

فمثلاً يمكن أن نستفيد من معرفة الحروف الأصلية في اللغة باستعمالنا لحروف اللــين ومعرفة الأصلي منها فمثلاً " قال " الأصل فيها " قول " و " باع " الأصل فيها " بيع .

وكذلك يمكن أن نستفيد من الصرف في إجراء المسائل الصرفية .

وذلك كما في قولهم إذا كانت الواو متحركة مفتوح ما قبلها تقلب ألفــاً وكــذلك اليــاء المتحركة .

وكذلك ينظرون في مناسبة الحروف للحركات فيقول لك تقلب الواو ياء في المصــدر " صيام " ويعلل بذلك لمناسبة الكسرة للمصدر ،ومثلها الكثير مــن المســائل والألفــاظ والكلمات التي تحمل على القاعدة السابقة وتجرى كالسابق .

وبنفس الطريقة التي اتبعناها في تصريف وتوضيح العلل التي تتعلق بالفعــل الثلاثــي كذلك يمكننا الخوض في الرباعي وبيان ما فيه مما تحتاجه اللغة قديماً وحديثاً .

وقد ورد ذلك عند أهل اللغة كثيراً كما ذكره ابن فارس فقــال :[1]" أعلــم أن للربــاعي والخماسي مذهباً في القياس ، يستنبطه النظر الدقيق ، وذلك أن أكثر ما نراه منحــوت ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون أخذة منهمــا جميعــاً بحــظ .

والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حيعل الرجل إذا قال حي على .

ومن الشيء كأنه متنفق عليه قولهم " عبشمي " وقوله

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

فما جاء منحوتاً من كلام الرباعي أوله باء :

"البلعوم "مجرى الطعام في الحلق وقد يحذف فيقال " بلعم" وغير مشكل أن هذا مأخــوذ من" بلع " إلا أنــه زيد عليه ما زيد عليه لجنس من المبالغة في معناه وهذا ما أشــبهه توطئة لما بعده".

ومكانة ابن عصفور الصرفية كان لها الأثر الكبير في تأثر الكثير من العلماء بــه وأول الذين تأثروا بعلمه واضحت لهم آراء صرفية تعد أول الآراء للمحدثين فهؤلاء التلاميذ الذين أخذوا العلم الصرفي من ابن عصفور يعدون من المحدثين الــذين اســتطاعوا أن يوصلوا علم وآراء ومسائل ابن عصفور من خلال مؤلفاته .

---

[1] معجم مقاييس اللغة / ابن فارس / الجزء الأول / ص ٣٢٨

ولأن ابن عصفور كان أصبر الناس على المطالعة استطاع أن يؤلف كتباً علمية نحوية وصرفية غزيرة عمت بها الفائدة وتم النفع .

فلا غرو أن يكون بهذا النبوغ وقد تخرج على أيدي أبي علي الشلوبين .

وكما نجد شهرته العلمية قد عمت جميع أنحاء العالم الإسلامي شرقاً وغرباً إذ أصبح لعلمه ذكر لدى الجميع ، وكما أن لمصنفاته اهتمام مذكور وتقدير .

فقد تحدثت عنه أمهات الكتب فقالوا :

" أبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن في المغارب والمشارق . وهو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع ، ومقابل بالبر الفائق [1]"

ومن الذين أخذوا بآراء ابن عصفور وتأثروا بها تلميذه أو حيان النحوي وقد عنى عناية فائقة بكتاب الممتع لابن عصفور ،ولم يألو جهداً في تعقب أستاذه ، ونقده والنيل من علمه .

حيث أن ابن عصفور كان يعتمد مذهب الإدغام في مذهب سيبويه .

والبصريين ويحتكم إليه في توجيه ما روى عن القراء ، فإذا أوجد ما يخرج عليه ضعفه أو وجهه توجيهاً صناعياً ، أو حمله على أخفاء الحركة أو الروم .

فقراءه أبي عمرو بن العلاء للآيات " الرعب بما " و" مريم بهتانا " " والحرث ذلك " و " ذي المعارج تعرج " و " فمن زحزح عن النار " و " ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها " و " من بعد ضعف "و " شهر رمضان " يحملها على إخفاء الحركة ، ويحكي عن البصريين أن أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك ، فيرى من يسمعه ممن لا يضبط سمعه . أنه أسكن الحرف الأول ، وإن لم يسكن .

ويقف عند إدغام الراء في اللام فيذكر أن أبا بكر بن مجاهد روى أن أبا عمرو يقرأ به ، متحركة كانت الراء أو ساكنة .

فإذا سكن ما قبل الراء فإنه كان يدغمها في اللام ، في موضع الرفع والخفض ولا يدغم إذا كانت الراء مفتوحة نحو " من مصر لأمراته " ثم يقول " وفصله بين الراء المفتوحة وغيرها ، إذا سكن ما قبلها دليل على أن ذلك ليس بإدغام ،وإنما هو روم لا إدغام ، والروم لا يتصور في المفتوح " ولكنه لا يعدم أن يجد لمثل هذا الإدغام وجيهاً من القياس عماده التخفيف .

---

[1] القدح المعلى / ص ٩٦

وقد تناول أبو حيان مذهب ابن عصفور في الإدغام عندما عرض للآية الكريمة " فيغفر لمن يشاء " ، فقال : " وقد أعتمد بعض أصحابنا [1]على أن ما روى عن القراء من الإدغام ، الذي منعه البصريون ، يكون ذلك إخفاء لا إدغاماً . ولذلك لا يجوز أن يعتقد في القراء ، أنهم غلطوا وما ضبطوا ، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام .

وعقد هذا الرجل باباً قال ، هذا باب يذكر فيه ما أدغمت القراء مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه .

وهذا لا ينبغي فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط .

والقراءات لا تجئ على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة ، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمر بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي ، وكبراء أهل الكوفة الرؤاسي ،والكسائي ، والغراء .

وأجازوه ، وروه عن العرب ، فوجب قبوله ، والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم ، إذ من علم حجة على من لم يعلم)).

وابن عصفور ، وإن روى عن البصريين وهم بعض القراء لم يصرح بنسبة الغلط أو الجهل إلى القراء ، وإنما كان يحمل ما رووه على أنه إخفاء للحركة ، أو يضعفه أو يحتال لا يجاد وجه له من القياس ،.

وهو حين حمل رواياتهم على الإخفاء لم يتهمهم بالجهل والتخليط ، وإنما فسر هذا الالتباس بأن الإخفاء يسمى أحياناً إدغاماً .

ولذلك عبروا عنه في مثل هذه الآيات بالإدغام . وهذا التفسير شائع متداول في كتب العلماء .

وأما الذي خطأ القراء فهو الزمخشري [1]فهو يقول : " ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً .

---

[1] البحر المحيط / ٢ : ٣٦٢- ٣٦٣

[1] الكشاف / الزمخشري / ج١ / ص ١٧١

ورواية عن أبي عمرو مخطئ مرتين ، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم .

والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ،ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو "

ومما يؤكد أن مذهب ابن عصفور تبعه الكثير ممن أتى بعده وتأثروا به وصار لهم مذهباً جديداً وكان تأثرهم به له أثر في عرضهم لآراء ابن عصفور بالموافقة والمخالفة ، وبين هذا وذاك لم يكن إلا إظهاراً لآرائه في المسائل الصرفية .

ومثالاً لما ذكرنا نجد أن أبا حيان قد تناول مذهب ابن عصفور في الإدغام عندما عرض للآية الكريمة " فيغفر لمن يشاء[1] " فقال : " وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روى عن القراء من الإدغام ، الذي منعه البصريون ، يكون ذلك إخفاء لا إدغاماً .

ولذلك لا يجوز أن يعتقد في القراء ، أنهم غلطوا وما ضبطوا ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام .

وعقد هذا الرجل باباً قال : هذا باب يذكر فيه ما أدغمت القراء مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه .

وهذا لا ينبغي فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط والقراءات لا تجئ على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة ، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي ، وكبراء أهل الكوفة الرؤاسي ، والكسائي ، والفراء .

واجازوه ،ورووه عن العرب ، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم . إذ من علم حجة على من لم يعلم .

والمعروف عن ابن عصفور أنه متأثر بالبصريين وهم بعض القراء لم يصرح بنسبة الغلط أو الجهل إلى القراء وإنما كان يجهل على ما رووه على أنه إخفاء للحركة أو يضعفه ،أو يحتال لإيجاد وجه له من القياس .

---

[1] سورة المائدة الآية ٤٠

وهو حين حمل رواياتهم على الإخفاء لم يتهمهم بالجهل والتخليط ، وإنما فسر هذا الالتباس بأن الإخفاء يسمى أحياناً إدغاماً . ولذلك عبروا عنه في مثل هذه الآيات بالإدغام وهذا التفسير شائع متداول في كتب العلماء .

قال في ذلك الرضي : " وحذاق أهل الأداء على أن المراد بالإدغام[1] في مثله الإخفاء وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوز لأن الإخفاء قريب من الإدغام وأبو عمرو يأتي بالميم المتحركة ما قبلها خفية إذا كان بعدها ياء نحو "بأعلم بالشاكرين " وأصحابه يسمون ذلك إدغاماً مجازاً وهو إخفاء"

وفي ذلك تحدث الكثير من علماء التصريف فنجد مثلاً ابن يعيش يقول " وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بياء مشددة ، ولو كان فيه إدغام لصار في اللفظ ياء مشددة لأن الحرف إذا أدغم في مقاربة قلب إلى لفظه ثم أدغم [2]

قال ابن مجاهد : يترجمون عنه بإدغام وليس بإدغام ، إنما هو إخفاء والإخفاء اختلاس الحركة وتضعيف الصوت .

ورغم أن أبا حيان يوافق إبن عصفور في الذي يرد منه إليه منن المسائل والآراء على حسب المذهب الذي يتبعه ــ إلا أننا نجده يخالفه في بعض الأمور لدرجة أن يعنفه فيقول لابن عصفور أنه ينعي عليه تقليده للمتقدمين جهلاً ، وكذلك يصفه بأنه يتميز بالجسارةة في إصدار الأحكام .

فكثير من علماء النحو والصرف واللغة الذين تعقبوا ابن عصفور قد وافقوه كما خالفوه بل أعابوا عليه حدوث بعض السقطات ونسبوها إليه ومن هؤلاء ابن الضائع ،وابن هشام ، وابن الحاج ، وابن مؤمن ، وابن النحاس حتى أن ابن الضائع قد وصل مع ابن عصفور إلى قمة الخلافات واتهمه بالأوهام والسقطات التي لفتت نظر أبو عبد الله محمد بن الأزرق الوادي ليحط من قدر ابن عصفور زاعماً في شعره أن ابن الضائع أخمد ذكره وكسف شمسه بقوله :-

بضائعك ، ابن الضائع الندب قد أتت بحظ

من التحقيق والعلم ، موفور

فطرت عقاباً ، كاسراً أو ما ترى

---

[1] شرح الشافية / الرضي / ٣/ ٢٧٤

[2] شرح المفصل / ابن يعيش /١٤٧/١٥

مطارك قد أعيا جناح ابن عصفور

ولكن ابن عصفور لم يتميز بما وصفوه به وكل ما ذكر عنه كذب وافتراء وحق فيه قول المتنبي :-

وفي تعب من يحسد الشمس نورها

ويأمل أن يأتي لها بضريب

وعلم القراءات من العلوم العظيمة القدر والشأن والمعروف لدى جميع الناس أن علم القراءات هو عرض لكلام الله تعالى والبحث في طرق أدائه والاهتمام بوجوه القراءات فيه وكذلك يعلم الجميع أن جميع الدراسات والأبحاث في علم اللسان التي يقدمها الباحثون إلا من أجل الخوض في هذا العلم والحفاظ عليه من اللحن واللغو ووضع علم القرآن ابو عمر حفص بن عمر الدوري حيث أنه جعل علم القراءات يشتمل على أصول المسائل الصرفية كالوقف والإمالة والفتح والهمز والتسهيل والتفخيم والترقيق ونحوها.

وبجانب ذلك لا يخلو من الاحتجاج بالقراءات المختلفة على حسب مخارج الحروف من الناحية الصوتية الصرفية وكذلك على حسب مراعاة اللغة .. فهو علم يهتم بأسانيد كل القراءات وكيفية تواترها كذلك رواة لكل قراءة عن كل قارئ عرف بها أو نسبت إليه .

ويساعد علم القرآن علم التجويد الذي يهتم بضبط كلمات القرآن في تأديتها أداءً سليماً مع مراعاة إخراج الأصوات من مخارجها الصحيحة وإعطائها صفاتها الخاصة بها ، وكذلك الاعتناء بأحكام النون الساكنة والتنوين ، وكل أنواع المدود .

وكل ذلك يوضح لنا أن ابن عصفور ألف الممتع في التصريف بناءً على أنه أورد به نماذج من اللغة والمسائل الصرفية ، كما اهتم بالقراءات لدرجة أننا قد رأينا أن أهل اللغة والصرف والنحو الذين سبق ذكرهم كابن الضائع وابن هشام وغيرهم قد اختلفوا معه في مسألة الإدغام والتخفيف في القراءات .

ويرجع كل ذلك للاهتمام باللغة كما عرفها المحدثون كإبراهيم أنيس الذي يقول [1] :

[1] في اللهجات لعربية / الدكتور إبراهيم أنيس / مكتبة الأنجلو المصرية / الطبعة الرابعة

يقول إبراهيم أنيس : ((إن اللغة هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد البيئة ، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة او سع وأشمل تضم عدة

لهجات لكل منها خصائصها ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض ،وفهم ما قد يدور بينهم من حديث ، فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين اللجهات .

ونجد أن الدكتور عبده الراجحي شرح وبين تعريف ابن جني للغة معقباً عليه بقوله :" ومع أن ابن جني هو أول من عرف اللغة ، فإن تعريفه بها يثير دهشة الباحثين المعاصرين لأنه يقترب اقتراباً شديداً من كثير من تعريفات المحدثين ، ولأنه يشمل معظم جوانب التعريف التي عرضها (علم اللغة)[1] في العصر الحديث .

فقد اشتمل التعريف على أربعة جوانب يستحق كل جانب منها شيئاً من التفصيل وهذه الجوانب هي :

أولاً : أن اللغة عبارة عن أصوات .

ثانياً : أن اللغة عبارة عن تغيير .

ثالثاً : أن اللغة يعبر بها كل قوم على حده

رابعاً : أن اللغة تعبير عن أغراض كل قوم .

وكل من هذه التعريفات التي ذكرها د. الراجحي تعتبر نقاطاً يمكن أن نتبعها وبالفعل كل الكتب المؤلفة اهتمت باللغة من حيث عرضها على قارئها ولا تخلو كل المؤلفات العربية في جميع المجالات وخاصة اللغة العربية أن تعكس هذه النقاط وتترجمها فعلاً بحيث أنا إذا قرأنا مؤلفاً لا يخلو من أي عنصر مما ذكر سابقاً .

وذلك في " .... إن اللسان العربي واحد وإن تعددت فيه اللهجات أو اللغات [1]

فإن تعددها لا يغير وحدة اللسان العربي أبداً لأنها جميعاً منضبطة بالإطار العام لأصل اللغة العربية ، ولأن ما بينهما من اختلاف ليس إلا عارضاً من عوارض الاستعمال ، لم يخرج باللغات عن طابع اللسان العربي العام ومزاياه وخصائصه .

---

١ فقه اللغة / د عبده الراجحي / دار النهضة / بيروت / ١٣٩٢هـ ص ٥٩

[1] الأحرف السبعة / د . حسن ضياء الدين عتر / دار البشائر الإسلامية / بيروت ١٤٠٩هـ

إن شأن اللغات العربية يختلف كلياً عن حال اللغات اللاتينية فلغات العرب لم تخرج من إطار العربية وأصولها بينما افترقت اللغات اللاتينية عن بعضها افتراقاً شاسعاً وانفصلت عن اللغة الأم انفصالاً تاماً ، كالانكليزية والفرنسية كما يقوم بينها جميعاً اختلاف واسع الشقة في اشتقاق الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر وكذا في المفردات والألفاظ والتراكيب .

إن القسم الأعظم من اللسان العربي مجمع عليه لاخلاف فيه في بنية الكلمة ولا في حركات إعرابها كما ذكرناه في أصناف الكلام العربي .

وأما القسم المختلف فيه نحو ما ذكرنا أمثلته سابقاً فإنه لا يمس جوهر اللغة وأصالتها ، كما أنه لا يشكل إلا جزءاً قليلا من اللغة كلها ...

وبعد كل هذه الدراسة المستفيضة نستطيع أن نرد على من أنكر لابن عصفور قراءاته في القرآن واتهمه بأنه لا يحفظ كلام الله بما وجدناه من كتب القراءات التي بينت لنا ومن الأحاديث النبوية التي أكدت أن القرآن نزل على سبعة أحرف يجوز لنا أن نقرأ بما شئنا منها .

فلذلك نجد أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا قد شهر فيما بينهم منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الإنكار على من خالفت قراءته الآخر ، وذلك لاستشهادهم بقوله صلى الله عليه وسلم : (أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا بما شئتم) ولقوله : (نزل القرآن على سبعة أحرف كل شاف كاف

ولإنكاره صلى الله عليه وسلم على من تمارى في القرآن ، فكان كل واحد منهم يقرأ كما علم وإن خالف قراءة صاحبه لقوله صلى الله عليه وسلم : " اقرؤوا كما علمتم " وحديث عمر مع هشام ابن حكيم مشهور إذ تخاصم معه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة سمعه يقرأها ، فأنكرها عمر عليه وقاده إلى النبي صلى الله عليه وسلم ملبباً بردائه ، فاستقرأ النبي صلى الله عليه وسلم كل واحد منهما فقال له : (أصبت) ، ثم قال " إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا بما شئتم ".

فكانوا يقرؤون بما تعلموا ولا ينكر أحد على أحد قراءته ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد وجه بعضهم إلى البلدان ليعلموا الناس القرآن والدين ، ولما مات النبي صلى الله عليه وسلم خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى ما افتتح من الأمصار ليعلموا الناس القرآن والدين ،فعلم كل واحد منهم أهل مصره على ما كان يقرأ

على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم .

فلهذه العلة اختلفت رواية القراء فيها نقلوا ، واختلفت أيضاً قراءة من نقلوا عنه لذلك ، واحتاج كل واحد من هؤلاء القراء أن يأخذ مما قرأ ويترك فقد قال ، نافع قرأت على سبعين من التابعين فما أجتمع عليه اثنان أخذته ، وما شذ فيه واحد تركته ،حتى ألفت هذه القراءة .

وقد قرأ الكسائي على حمزة ، وعنه أخذ القراءة وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف ، لأنه على غيره ، فاختار من قراءة حمزة ومن قراءة غيره [1]

وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير ، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة الآف حرف ، لأنه قرأ على غيره ، فاختار من قراءته ومن قراءة غيره قراءة .

وتعرف القراءات الصحيحة بضبط أركانها وذلك يعتمد على علماء القراءات الذين يزنون كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً ، تكون بلا شك قد وافقت العربية وأيضا تكون صحيحة الإسناد إلى القراء العشرة ، حتى ولو زادت عن القراء العشرة لا يجوز ردها ولا إنكارها وتعتبر من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن

وقد قال أحد الشعراء عن ذلك الآبيات التالية :

وكل ما وافق وجه النحو	وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصح اسناداً هو القرآن	فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت	شذوذه لو أنه في السبعة

فالقراءات السبع والعشر جميعها متواترة فهو يقول : " اعلم أن العلماء [1]بالغوافي ذلك نفياً وإثباتاً ، وإنما أذكر أقوال كل ثم أبين الحق من ذلك .

أما من قال يتواتر الفرش دون الأصول فابن الحاجب . قال ذلك في مختصر الأصول : " القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه .

---

[1] الإبانة عن معاني القراءات / مكي بن أبي طالب / القيسي / تحقيق د. عبد الفتاح شبلي / مكتبة الفيصلية / مكة المكرمة ١٤٠٥هـ

[1] منجد المقرئين / ابن الجزري / دار الكتب العلمية / بيروت / طبعة ١٤٠٠هـ /ص ٥٧

فزعم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام وترقيق الـــراءات وتفخـــيم اللامات ونقل الحركة وتسهيل الهمزة ، من قبيل الأداء وأنه غير متواتر .

وروي (ضيزي) في النجم بإبدال الهمزة ياء ، وكذلك (بادي) لهـــود و " ضـــياء " حيث وقع ، و " البرية " في موضعيه وأبدل همز " كفوا " في الإخلاص .

و " هزوا " حيث وقع واوا وروى النبي وبابه و"النبوة "بالإبدال والإدغام

والصور والأمثلة التي وردت عند القراء كثيرة على المتواتر والشاذ .

ولذلك نجدهم جميعاً لم يخرجوا عن التمثيل بهما ، كما أنهم لم ينكروا على بعضهم القراءات ولم يعدوا من قر أ بالشاذ أو تمثل به أن ذلك عيب من العيوب .

مقارنة بين آراء سيبويه والعلماء المحدثين

ومخارج الحروف في العربية حسب وصف سيبويه لها تكاد كما هي عند أحدث الباحثين في هذا الفرع من البحث اللغوي ، ثم إنها [1]بقيت بالشكل الذي كانت تنطلق به عند العرب ، لدى أكثر من يقرأون أو يخطبون باللغة العربية الفصحى من أبناء الأمة العربية إلى يومنا هذا .

لا يشذ عن ذلك إلا نطق الضاد وهو حرف الراجح أنّ العربية الفصحى اختصت به حتى سميت لغة الضاد ، وليس عندنا من شاهد قديم يخلع عليها هذا الاسم ، فمن أقدم الإشارات إلى ذلك قول المتنبي في الفخر .

وبهم فخر كل من نطق الضاد وعوذ الجاني ، وغوث الطريد

والمتنبي من القرن الرابع الهجري ، ولكن لعل التسمية بلغة الضاد كانت من قبل جارية على السنة اللغويين ، بل لعلها كانت شائعة بين العامة .

والضاد العربية الفصحى لم تعد تنطق في تمام فصاحتها عند أي من العرب .

ويصف ابن منظور الضاد العربية بقوله : " الضاد حرف هجاء وهو حرف مجهور وهو أحد الحروف المستعلية ، يكون أصلاً لا بدلاً لا زائداً ، والضاد للعرب خاصة ، ولا توجد في كلام[2] العجم إلاّ في القليل .

أما سيبويه فإنه وصف صوت الضاد الفصيحة بأنه يخرج من بين أول حافة اللسان (من جهة أقصى الحنك) وما يليه من الأضراس .

ثم ذكر هذا الصوت بين الأصوات المجهورة وعرف المجهورة في اصطلاحه لا بأنها التي يعمل فيها الوتران الصوتيان ، وإنما كل منهما حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت ، فهذه حال المجهورة في الحلق والفم ومع ذلك فمفهوم كلامه أنّ الحرف المجهور هو الذي يعمل فيه الوتران الصوتيان ، لأن الحرف الاحتباسي أو الانفجاري يسمى عنده الشديد ، وهو الذي يمنع الصوت أنْ يجري فيه ، وقد جعل نقيضاً لذلك الحروف الرخوة ، وهي التي يجري فيها الصوت وعد منها الضاد .

---

[1] كلام العرب / د- حسن ظاظا / ص ٢٦- ٢٨

[2] كلام العرب / د.حسن ظاظا / ص ٢٦- ٢٨

كذلك عد الضاد من الحروف المطبقة ، ويعني بذلك المفخمة ، ويجعل نقيضها الحروف المنفتحة .

ويذكر في الحروف المطبقة الصاد والضاد والطاء والظاء [1]والعجب أنه لا يذكر منها القاف وهي في لغة العرب مطبقة كما هي في بقية اللغات السامية ، ذكر بروكلمان ، وسيجال ، وبروشتاين .ولكن على عهدسيبويه نفسه يبدو أنّ الضاد كانت مشكلة في نطقها فقد ذكر إلى جانب الضاد الفصيحة صوتاً يسميه (الضاد الضعيفة) ووصفها بأنها تتكلف من الجانب الأيمن ، وأن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر ، وهوأخف لأنها من حافة اللسان ، مطبقة لأنك جمعت في الضاد تكلف الاطباق مع إزالته عن موضعه [2]وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين .

وهي أخف لأنها من حافة اللسان وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها ، فتستطيل حين تخالط حروف اللسان ، فسهل تحويلها إلى الأيسر ، لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر مثل ما كانت في الأيمن .

وهذا الوصف على شدة تعقيده يمكن تلخيصه في أنّ هذه الضاد الضعيفة لا تخرج من اعتماد مؤخر اللسان من جانبيه على الأضراس ، في منطقة أقصى الحنك كالضاد الفصيحة ولكن ترتكز فيها حافة اللسان في نقطة أكثر تقدماً نحو سقف الحنك الصلب على الأضراس الأمامية سواء أكان هذا الارتكاز على الناحية اليمنى أم اليسرى مع ترك الهواء يخرج من الناحية الأخرى التي لا ارتكاز فيها ، مع إعداد مؤخر الحنك للإطباق [1]

(.... أما المحدثون فلهم في هذا الاشتقاق الأكبر رأي جرئ يردون في ضوئه أكثر صور الإبدال إلى ضرب من التطور الصوتي الذي يدخل أحياناً في اختلاف اللهجات .

قال الدكتور إبراهيم أنيس : " حين نستعرض تلك الكلمات[2] التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً ، أو من تباين اللهجات حيناً آخر لا نشك لحظة على أنها جميعاً نتيجة التطور الصوتي ، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو

---

[1] كلام العرب / د . حسن ظاظا / ص ٢٦-٢٨

[2] كلام العرب / د . حسن ظاظا / ص ٢٦-٢٨

[1] كلام العرب من قضايا اللغة العربية / د. حسن ظاظا / مكتبة الدراسات اللغوية / ١٩٧٦م / دار النهضة للطباعة والنشر / بيروت / ص ٢٧- ٢٨

[2] دراسات في فقه اللغة / د. صبحي الصالح / دار العلم للملايين / ص ٢١٣

نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها ، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أوتطور عنها ، غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه)

ورأي المحدثين – على جراءته اسلم اتجاها واصح نتيجة من[1] رأي تلك الطائفة من المتقدمين الذين ذهبوا إلى إكثار العرب من الإبدال ، كأنه سنة أو عادة وكأن النطقين المختلفين عندهم متساويان بوضع أحدهما مكان الآخر ، وكأنهم يتعمدون هذا الإبدال إعجاباً به ، وتفننا فيه .

على إننا لم نعدم بين المتقدمين من كان يرد كثيراً من صور الإبدال إلى اختلاف اللهجات ، مؤكداً أن العرب لا تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة ، تتقارب اللفظتان في حرف لمعنى واحد ، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد .

وعندما تحدثنا عن اختلاف اللهجات ذكرنا كثيراً من الأصوات التي تباين أداؤها بين القبائل العرب ولا سيما قريش وتميم كالثاء والفاء في لثام ولفام ، والظاء والضاد في فاضت نفسه وفاظت ، والسين والصاد في السمخ والصمخ ، والقاف والكاف في قشطت وكشطت والجيم والياء في صهريج وصهري ، فلا يعقل أن يشترك العرب في شيء من ذلك ، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون .

ومما يدل على أن هذه الأحرف لهجات مختلفة ما رواه اللحياني [2]

قال قلت لأعرابي : أتقول مثل حنك الغراب أو مثل حلكه ؟

فقال : لا أقول مثل حلكه ! [3]

وقال البطليوسي [4]في شرح الفصيح : قال أبو بكر بن دريد ،قال أبو حاتم [5]قلت لأم الهيثم : كيف تقولين ؟ أشد سواداً مماذا؟

قالت : من حلك الغراب . قلت : أفتقلولينها من حنك الغراب ؟

---

[1] دراسات في فقه اللغة / د – صبحي الصالح / ص ٢١٤ –٢١٥

[2] اللحياني هو الإمام اللغوي المشهور على بن حازم اللحياني / المتوفي سنة ٢١٥هـ

[3] دراست في فقه اللغة / د. صبحي الصالح / دار العلم للملايين / ص ٢١٤–٢١٥

[4] البطليوسي هو عبد الله بن محمد بن السيد / أبو محمد المشهور بالبطلويوسي / من كبار علماء اللغة ولد ونشأ في بطيلوس لها الأندلس . الوفيات / ج ١/ ص ٢٦٥ .

[5] أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني

فقالت : لا أقولها أبداً .

وليست قصة الاختلاف في الصقر والسقر والزقر عنا ببعيد ولا تقل عنها طرافه قصة إمام الصرفيين أبي عثمان المازني مع الخليفة الواثق بالله حين غنت جارية بحضـــرته بقول العرجي :

أظلومُ إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلمُ

فا ختلف من كان بالحضرة في إعراب " رجلاً " فمنهم من نصبه ومـــنهم مـــن رفعـــه والجارية مصرة على أنّ شيخها أبا عثمان المازني لقنها إياه بالنصب .

فأمر الواثق با شخاصه . وقال أبو عثمان : فلما مثلت بين يديه قال :

ممن الرجل؟ قلت : من بني مازن : قال : أي الموازن تميم أم مازن قـــيس أم مـــازن ربيعة ؟ قلت : مازن ربيعة ، فكلمني بكلام قومي وقال : با اسمك ؟ لأنهم يقلبون الميم ياء والباء ميماً ! قال فكرهت أنْ أجيبه على لغة قومي كيلا أو اجهه بالمكر ! فقلت بكر يا أمير المؤمنين ففطن لما قصدته وأعجب به .

لكن الطريف في الأمر أنّ في الأمثلة المحفوظة عن الإبدال اللغوي ما تباعدت فيـــه الأحرف المبدلة صفة ومخرجاً ، حتى قال العلماء : (قلماً تجد حرفاً إلا وقد وقع فيه البدل ولو نادراً).

ولذلك حرص العلماء على التفرقة بين الإبدال اللغوي[1] والإبدال الصرفي ، ففي الصرف حروف معينة يقع فيها الإبدال لكن اللغة حين استقرئت وجمعت نصوصها وأخبارها لم يقتصر الإبدال فيها على ما سنه الصرفيون فيما بعد من قواعد التبديل والتعويض ، بل اشتملت على ظواهر مدهشة أحياناً ابدل فيها حرف من حرف نت غير أن يتمـــاثلاً أو يتقارباً في الصفة أو المخرج، قال أبو علي القالي[2] " اللغويون يذهبون إلى أنّ جميع ما أمليناه إبدال وليس هو كذلك عندعلماء أهل النحو ، وإنما حروف الإبدال عنـــدهم أثنـــا عشرحرفاً ، تسعة من الزوائد ، وثلاثة من غيرها.

فاما حروف الزوائدفيجمعها قولنا : " اليوم تنساه وهذا عمله أبو عثمان المازني ، وأمـــا حروف البدل فيجمعها قولنا : " طال يوم انجدته " وهذا أنا عملته "

---

[1] دراسات في فقه اللغة / د . صبحي الصالح / ص ٢١٦

[2] الأمالي / أبو علي القالي / ج٢/ ص ١٨٦

فالظاهرة حدثت أولاً في الأسناد إلى ضمير المتكلم ثم عمت في سائر صور الاسناد من أفعال .

وذلك كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه كالواو مع الضمة ، والياء مع الكسرة ، وكذلك الواو مع الكسرة ... وهذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة عند ابدال الواو والياء همزة ، فاسم الفاعل من الفعل الأجوف الواوي أو اليائي ،مثل قاول وبايع يصبح "قائل " " وبائع " ويحدث هذا في جموع التكسير على وزن فواعل وفعائل ، فيقال في فوايد ، فوائد وفي عجاوز عجائز [1]

فإذا ما استعرضنا بعض الأمثلة في صرف الأسماء صادفنا نفس الضرورة ، فصيغ فعال وتفعال وتفعال ، وفعال ، فعال وأفعال وفعال ، وفعال ومصادر الصيغ المشتقة : إفعال وانفعال وافتعال ، واستفعال في هذه الصيغ جميعها تصادف بالضرورة .

اقترانا شاذا مع مصوتان الإعراب ،وذلك عندما تكون هذه الصيغ معتلة بالواو أو بالياء ، فنجد الواو ومضمومة (wu) في حالة الرفع ، ونجدها مكسورة في حالة الجر ، كما نجد الياء مكسورة (yi) في حالة الجر أيضاً .

هنا تتم المخالفة بابدال الواو أو الياء همزة ، ثم يشبع هذا الابدال بوساطة القياس الموحد في صيغ أخرى ففي جمع التكسير مثلاً بزنة " أفعال " من الأصل (ع د و) يقال : أعداء ... بدلاً من اعدا و في حالة[2] الجر ، أما أعداء ... بدلاً من اعداوٍ ... في حالة النصب

أما أعداءً ... بدلاً من اعداواً ، في النصب ، فقد جاءت على قياس سابقتيها ، رغم انعدام الضرورة التي أوجبت قلب الواو همزة في الحالتين السابقتين .... وهناك حالات كثيرة أيضاً تباح فيها المخالفة ، مثلاً في صيغة ، فعول قوول أو قؤول ، وفي جمع التكسير فعول وجوه أو اجوه ..."

والتاء تبدل من الواو في مثل : تراث وتجاه وتكأة لأن الأصل : وراث وجاه وكأة فهنا ابدال صامت بصامت ، وتبدل الطاء من التاء بعد حروف الأطباق " الصاد والضاد والطاء والظاء " نحو : اصطبرو اضطر وأطلع وأظلم أظطلعم كما تبدل التاء من الواو

---

[1] دراسات في علم أصوات العربية / د . داود عبده / مؤسسة الصباح / الكويت ١٩٧٩م

[2] دراسات في علم أصوات العربية / ص ٣٢، ٣٤ د. داود عبده مؤسسة الصباح ، الكويت

ثم تدغم في مثل اتعظ واتصل واتقى ، إذ الأصل أو تعظ أو تصل اوتقى ، وتبدل الثاء من التاء في مثل أثاقل على وزن (تفاعل) لأن أصله ، تثاقل ، كذلك الدال من التاء في مثل : إدارك " تفاعل " إذا الأصل: تدارك .

ويمثل الاعلال بالحذف نوعاً من التطور اللغوي عند العرب ، فحذف أحد الحرفين الضعيفين الساكنين في مثل : يدعون ويرمون ويسعون والأصل يدعو + ون + يرمي + ون + يسعى + ون) أمر صوتي يتعلق بجهاز النطق ، حيث يمثل الساكنان عائقاً في جهاز النطق حين التلفظ، ولابد أن يتخطى ذلك العائق [1].

وأذن فالاعلال حقيقة راهنة في صميم اللغة ولا بد أنْ يبنى على أساس من هذه الحقيقة ، وأن تفسره تفسيراً علمياً بعيداً عن اللف والدوران ، لأننا إذا أخذنا نحوقضايا (جمع قضية) نرى الصرفيين يقولون : أن الاصل : قضايي قلبت الياء الأولى همزة ، على حد رسالة ورسائل وصحائف وعجوز وعجائز .

فصارت قضاءيُ ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة تخفيفاً فصارت قضاءى تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ، ثم قلبت الهمزة ياء (رجوعاً بها إلى الأصل)[1] لأنهم يكرهون اجتماع شبه ثلاث الفات فأصبحت قضايا كذلك مطايا (جمع مطية) قالوا أصلها : مطايو قلبت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صيحفة وصحائف ثم ابدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء الثانية ألفا ، ثم الهمزة ياء كما سبق في قضايا ، فصار " مطايا " بعد خمسة أعمال مطايو – مطاى – مطائي – مطاءى – مطاءا – مطايا – وتقدير الاعلال على هذه الشاكلة فيه مبالغة واضحة إلى جانب اجتماع اعلالين في قلب الياء همزة ثم قلبها ياء .

ومن الممكن أن نستغني عن كل هذه الخطوات بأن نقول : أن قضايا أصلها : قضايى أبدلت الكسرة فتحة لتناسب الألف قبلها ، أو نقول : أن قضاء هي فعالي .

مثل هذا قولهم في قال " أصلهما [2]: " قول " ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ومن الممكن أن تقول : أن الفتحة القصيرة على القاف طالت بعد سقوط الواو " لوقوعها بين مصوتين قصيرين " فصارت قال كما قالوا في " رد " أن أصلها ردد ، ، فضعفت

---

[1] دراسات في علم أصوات العربية ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٩

[1] الأصول / تحقيق عبد المحسن الفتلى / تاليف ابن السراج / بغداد ١٩٧٣م

[2] الأصول / ابن السراج / ج/ ص ٢٧

الدال بعد سقوط المصوت القصير بين الدالين وقد تقدم والحقيقة أن هذه الظواهر اللغوية المتمثلة في الاعلال والابدال والادغام والقلب المكاني الذي يمثل ظاهرة صوتية هامة في الدراسات الحديثة من اختصاص علماء الأصوات ، ولذا ينبغي أن يتعرضوا لها بالتحليل العلمي بعيداً عن تفسير النحاة ولفهم ودورانهم ويؤيد بهذا ما ذكره ابن السراج في الأصول حيث ذكر أنّ اعتلالات النحويين على ضربين ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أنْ يقولوا إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبت الفا[٣]

ومن هنا يمكن الزعم أن ما يسمى بالرباعي المجرد أنما يعود إلى الثلاثي ، وأن كل حرف من حروف العربية قابل للزيادة ، ولعل الامثلة التالية توضح ذلك :

الفعل :	دحرج	ذو صلة بالثلاثي : درج	والمزيد	: الحاء
الفعل :	بعثر	ذو صلة بالثلاثي : بثر	المزيد	: العين
الفعل :	زغرد	ذو صلة بالثلاثي : غرد	المزيد	: الزاي
الفعل :	فرقع	ذو صلة بالثلاثي : فقع	المزيد	: الراء
الفعل :	شقلب	ذو صلة بالثلاثي : قلب	المزيد	: الشين
الفعل :	عربد	ذو صلة بالثلاثي : عرد	المزيد	: الباء

وليس واحد من هذه الحروف الستة المزيد بعد في حروف " سألتمونيها " ويمكن أنْ يكون الحرف الزائد بين الفاء والعين ، فتكون الصيغة[١] " فدعل " أو بين العين واللام فتكون " فعدل " أو في آخر الصيغة فتكون (فعلد) ولكل صورة مشتقاتها من المضارع والأمر والصفات الخمس والميمات ، كما يكون لها مصدر وهلم جرا مما تحمل الحروف كلها (ما عدا حروف سألتمونيها بالطبع) من امكانات ، لأن كل صيغة – من الصيغ الجديدة تحمل في طيها طاقة خلق مفردات لا حصر لها .

---

[٢] الأصول / ص ٢٧

[١] د. تمام حسان / اللغة العربية معناها وبناها – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٣م / ص ١٥٣-١٥٤

ابن عصفور واستدراك النحاة عليه:

من النحاة الذين أتوا بعد ابن عصفور واستدركوا عليه بعض الآراء في المسائل الصرفية التي عرضها ثم بينوا الفرق والزيادة والنقصان فيها ومن أبرزهم :

أبو حيان[1] :

فإن أبا حيان يعرض للمسألة التي يذكرها ابن عصفور من خلال مؤلف ابن عصفور نفسه بحيث يذكر المسألة كما وردت في الممتع ثم يعلق عليها فمثلاً نجده قد الحق تعليقاته على مؤلف ابن عصفور بقسمين :

الأول : اعتمد فيه على المنقول من المصادر المتعددة .

الثاني : يتبع للقضايا والمسائل الصرفية التي وردت عند كثير من النحاة كابن مالك وغيره .

حيث نجد أبا حيان اعتمد النقد والتفسير والتحليل في عرض مسائله الصرفية .

فنرى مثلاً ابن عصفور يقول " البلز المرأة السمينة القصيرة [2]"

ثم يقول في الاشتقاق " للناس في الاشتقاق ثلاثة أقوال :قال الخليل ، وسيبويه وأبو عمر و أبو الخطاب وعيسى بن عمر والاصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة والجرمي وقطرب والمازني والمبرد والزجاج من البصريين من أهل اللغة ومن الكوفيين الكسائي[3] والفراء والشياني وابن الأعرابي وثعلب الكلام بعضه مشتق وبعضه غير مشتق

وليس يقول إمام متقدم وإنما هو من قول المتعسفين من أهل اللغة وقد زعم جماعة أن الزجاج ذهب هذا المذهب وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى ذلك ، وزعم قوم من أهل النظر أن الكلام كله أصل وليس منه شيء اشتق من غيره ولا ثم في الإبدال يقول : " أنّ الميم أبدلت من الواو في " فم " يقول بهذا أحد من أهل اللغة الأعلام .

وأيضا من الأمور التي استدركها أبو حيان على ابن عصفور مثلاً ذكر ابن عصفور للميم بقوله " أن الميم في أول الكلمة إذا كان بعدها حرفان أصليان وما عداها محتمل

---

[2] الممتع / ص ٧

للأصالة والزيادة فهي زائدة فيما عدا : معزي ، وماجج ، ومهدد ، ومعد ، ومنجنيق ، ومنجنون .

ولكنا نرى أبا حيان يلحق ويستدرك على ابن عصفور بقوله " أما مجن وهو الترس ــ فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أنه : فعل كخدب فالميم أصلية . والثاني أنه مفعــل فهي زائدة وسأل بعضهم التوزي فقال : أخطأ صاحبكم يعني سيبويه في قوله إن مــيم مجن أصلية وهل هو إلا من الجنة ؟ فقال ليس بخطأ ، لأن العرب تقول مجن الشــيء إذا صلب فمجن منه "

ثم في الإبدال يذكر ابن عصفور أنه يمكن إبدال الشين من الكاف المؤنثة

ولكن ابن حيان يرى : " قال ثعلب في أماليه " أنشدني ابن الأعرابي

على فيما أبتغي أبغيش بيضاء ترضيني ولا ترخيش

حيث أبدل الكاف من الشين في المؤنث

وقول الشاعر :

وتطبي ود بني أبيش إذا دنوت جعلت تنئيش

وإن نأيت جعلت تدنيش وإن تكلمت حثت في فيش

حتى تنقي كنيقيق الديش

قال : يجعلون مكان الكاف الشين وربما جعلوا بعد الكاف الشين والسين ، يقولــون أنكش وانكس قال وهي الكشكشة والكسكسة المشهورة .

وهي في الكاف المكسورة لا غير .

ثم يتعرض ابن عصفور للجيم المبدلة من الياء المشددة ولكننا نجد ابن حيان أيضــا يستدرك عليه ذلك بقوله :

نعما ولدت رضــوى لزبان بن كنــدج

وحوصاء ورألان اللذي دلا على الحج

يريد كندي واللذي يريد الذين دلا على الحج أي على الحي والشرح أنهما بشرفهم دلا على حيهما .

وعلق على مسألة الإبدال هذه أبو عمرو وحيث قال وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضا [1] إلى الجيم قال القراء : وذلك في بني دبير من بني أسد خاصة ويقولون : هذا غلامج وهذه

---

[1] الإبدال / أبو الطيب الحلبي / ص ٢٥٨

دارج وقال أبو حاتم قلت لام الهيثم واسمها غيثة هل تبدل العرب الجيم ياء في شيء من الكلام ؟ فقال : نعم أنشدتني

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جني

فا بعدكن الله من شيرات .

أي من شجرات .

فابوحيان يستدرك على ابن عصفور يأخذه من المصادر الآخرى ليستدل بها علـــى أن ابن عصفور مخطئ في رأيه ومثال ذلك أيضا أن ابن عصفور عندما قال أن التاء في " تالله " هي بدل من الواو ، ولكن ابن حيان قال : " قال قطرب في الجماهير وزعم قـــوم أن التاء في تالله يدل من الواو . وهو مذهب إلا أنه يضعف لأنه يقال : وأبيـــــــك لا أفعل ولا يقال تأبيك لا أفعل فلو كانت بدلاً منها جرت مجراها "

كل ما ورد ذكره من الأمثلة كان يتعلق بالقسم الأول من نقد وتعليق ابن حيان .

أما الآن لدينا القسم الثاني وهو الذي يتعلق بمؤلفات ابن مالك وتعليقه على ابن عصفور واستدراكه عليه من خلال آراء ابن حيان .

وقد تعقب ابن مالك صاحب الألفية كتاب الممتع وعلق على المسائل التـــي وردت فيـــه واستدرك عليه ونقده وكل ذلك نقله لنا ابن حيان وعلق عليه بقوله " لما فرغ ابن مالك من نقوده على هذا الكتاب ويعني به الممتع كتب آخره بخطة الذي تجافيت عنه لعلمـــي أن ذلك من قبل الناسخ .

ولا يبعد فيما يشكل ضبطه من اللغة ، أن يكون منه بعضه ، إنه ليس بالمتقن الضـــابط المحصل والله ولي التوفيق بمنه "

وأبو حيان لا يقتصر على ما تعقب به ابن مالك في كتاب الممتع وإنما ضم نصوصـــاً أخرى لناظم الألفية ، ومثل لذلك بتعليقه على زيادة السين وقوله فيها : " قال أبو عبـــد الله

محمد بن مالك الأندلسي مقيم دمشق – رحمه الله في كتابه المسمى بإيجاز التعريـــف في علم التصريف لمدع أن يدعى زيادتها – يعني السين في ضغبوس[1] وهو الصـــغير من القثاء ، ويستدل بقول العرب : ضعضبت المرأة إذا اشتهت الضفابيس .

---

[1] ، ٢ الممتع / ص ٢١ ، ٤٥

فاسنفطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم "
وعندما علق ابن عصفور في الإعلال لشذوذ بعض الأفعال من الأجوف نجد أن أبا حيان علق عليه بقوله " قال[٢] ابن مالك في إيجاز التعريف وقد ترك النقل والحذف في كثير مما يستحقه ، تنبيها على خفته وأكثر ما ترك في الأفعال مصدراً .
وفي الاستفعال وفروعهما كالاغيال والاستحواذ حتى رآه أبو زيد الأنصاري مقيساً .
وقال فيه أيضا " وصححوا كثيراً من موازن أفعل واستفعل كأعول واستحوذ ، حتى رأى بعض العلماء .
القياس على ما صحح من ذلك سابقاً "
ونجد ابن عصفور يذكر أن " انفعل " للمطاوعة[١] " ويستشهد لقولهم : أطلقته فانطلق وأدخلته فاندخل.
ونجد أبو حيان يعلق قائلاً : " حكى عن ابن مالك رحمه الله أنه قال : أنفعل لا يكون مطاوعاً لا فعل إلا في أربعة أفعال :
أغلقته فانغلق وأقحمت الفرس في النهر فانقحم وازعجته فانزعج واصفقت الثوب فانصفق[٢] .
وأما صحة يغزو وإعلال أدل فلامر عرض قد بين في موضعه . فابن مالك يقول فيه معلقاً " ذلك الأمر المعلوم الذي عرض جعل آخر الاسم أضعف من آخر الفعل وأكثر اعتلالا .
إلا ترى أنه يلحقه من تغيير النسب والتثنية والجمع والإضافة لياء الضمير مالا يكون في الفعل فلذلك كان الفعل بجملته أشد اعتلالا من الاسم
إلا ترى ما يلحقه في الوقف والنداء من الترخيم وغيره ومن التنوين وحذفه وغير ذلك مما لا يكون في الفعل وأيضا نجد التأكيد في " فعل فقد ذكر على بن مؤمن أن هذا البناء مهمل في الأسماء كراهية الخروج من الضم إلى الكسر ورفض الاحتجاج بدئل ورئم لاحتمال أن يكونا منقولين من الفعل المبني للمفعول إلى الأسماء ونحن نقف في حاشية هذه المسألة على ما يلي :

---

٢ الممتع / ص ٢١ ، ٤٥
[١] الممتع / ص ١٧
[٢] الممتع/ ص ٧

" ذكر ابن مالك أن : وعلا لغة في وعل ، وأن أكثر النحويين لا يعتدون بهذا البناء في الأسماء"

ومن ذلك يرى جعل " طحربه " مما ليس له نظير ولكن يرد التعليق فيها كما يلي : قال ابن مالك الطحربه : الملبوس الحقير .

حكاه أبو عبيدة عن ..... بفتح الطاء وكسر الراء وهو نادر والمشهور كسرهما وفتحهما وضمهما .

وأيضا نجده يقول في مسألة أخرى : " وتقول في مثل إوزة وأيت أيئاة لأن أوزة أفعلة بدليل قولهم :

وز والأصل أوءية فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وقلبت الياء الفا لتحركها وانكسار ما قبلها "

ولكن ابن مالك أيضا يقول في ذلك " ينقصه فإن سهلت الهمزة قلت : إياة ، وإواة على القولين. لأنه إذا صار : إيئاة نقلت حركة الهمزة إلى الياء إن شئت " .

ثم حتى حديثه عن زيادة اللام والهاء ورد استدراك ابن مالك له فقال " أن اللام زيدت في " هدمل بمعنى هدم ، وهو الثوب الخلق "

وأن " هاء : سلهب زائدة لسقوطها في سلب وكلاهما بمعنى طويل "

ثم حتى في اجتماع الثلاث واوات في الكلمة يقول ابن عصفور " لا يعلم من كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حشوا لا مصححا ولا معلاً " ،

فيعلق ابن مالك عليه بأنهم " قد قالوا أحووى مبنيا لم لم يسم فاعله من : أحواوى يحو اوي والالف من احواوي واو لأنه من الحوة كاحمار من الحمرة وأحوايت كعاديت من العداوة قلبت الواو فيها ياء .

ويكون الرأي مطروح ثم يليه الاستدراك عليه من أحد النحاة معلقاً عن الذي يذكره ابن عصفور وهكذا ...

فمثلاً نجد ابن عصفور يزعم في مسألة " فيعلان[1] " من حييت أن الألف والنون لا يعتد بتاء التأنيث . فنجد ابن مالك يعقبه بالتعليق على هذه المسألة الصرفية بقوله : " وقد يعتد بكل واحدة منهما ، وقد قالوا طيلسان ، بكسر اللام وليس في الصحيح : فيعل

[1] الممتع / ص ٧٠

،بكسر العين ولذلك لا يجوز ترخيمه في لغة من قال : يا حار وقد قالوا ترجمان وضيمران وصح عنفوان وأفعوان "

وكذلك نجدابن عصفور يقول معللاً : في مثل " ترقوة " من الغزو : غزوية بأن غزووة اجتمع فيها واوان في الطرف وضمة ،فصار كثلاث واوات فكان القلب ...

إلا أن ابن مالك يقول " قد قال سيبويه في فعلان من القوة قووان فجمع بين واوين وضمة وقد منع ذلك الزجاج وقال سيبويه في منع غزووة : لأنه ليس في كلامهم قووت "

مما استردك أيضا على ابن عصفور من المسائل الصرفية اغفاله عن المسائل التي كان ينبغي عليه أن يذكرها فهو يتحدث عن المسائل المبنية فيقول " المسائل المبنية مما لا يجوز التصرف فيه حيث يتحدث عن كيفية بناء مثل " أترجه " من الهمزة ومثل " محمر " من الواو .....

فيعلق عليه ابن مالك بقوله : " كما ذكر الهمزة والواو كان ينبغي عليه أن يذكر الياء والألف ، ويكثر من الأمثلة كما فعل غيره " .

وكل النقد الذي ورد لابن عصفور من ابن مالك على مذهب سيبويه وأقواله مع علمه التام أن ابن عصفور متأثر بسيبويه ويأخذ من آرائه ، مع أنه يمكن أن يخالفه ولكنه ليست لدرجة أن تستدرك عليه مخالفته له فمثلاً كما ذكرنا ابن عصفور يرى " بناء فعلان " من حييت يجب ان يكون " حيوان " فيتعقبه ابن مالك بقوله " سيبويه "

يقول في هذه المسألة : حيان ، بالإدغام فهذا[1] الرجل خالفه وأخذ يقول غيره ، قال سيبويه : وتقول في فعلان من قويت قوان وكذلك فعلان من حييت تدغم لأنك تدغم فعلان ، من رددت يريد أنك لا تعتد بالألف والنون في ترك الإدغام فتقول : حييان كما تقول طلل بالفتح فإن ضممت الياء أدغمت كما تدغم : فعلا في القياس وكذلك فعلان بالكسر تقول حيان كما تدغم : صباً وبراً .

قال ومن قال حي عن بينة قال قووان وحييان هذا كلام سيبويه .

وقال أبو العباس : [1]

---

[1] المنصف /ج / ص ٢٨٣

[1] الكتاب / ج ٢ / ٣٩٦

قووان غلط ينبغي أن يكون قويان بكسر الواو وتقلب الثانية ياء لأنه لا تجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم ويدل على صحته قول سيبويه بعد في فعلوة من غزوت غزوية

فهذا أبو العباس ومن رأي من أهل العلم ، جعل الألف والنون كالتاء في أحد وجهيها ولم يبن عليهما ،فقياس فعلان عندهم من حييت حييات بالكسر لأن الياء إذا تطرفت وقبلها ضمة ، قلبت الضمة كسرة ،كقولهم أظب وتسل ونقص وتزام .

وهذا كقول سيبويه في فعلوه كترقوة من غزوات غزوية الأصل : غزووة في القياس ، كما قالوا قلنسوة وعرقوة وقمحدوة وكذلك قياس الألف والنون ، فإنهم قد اعتدوا بهما فقالوا أقحوان وعنظوان وأفعوان إلا أبا العباس ومن ذكر من شيوخه ، لا تجمع عندهم واوان إحداهما مضمومة وبهذا قال أبو اسحاق فالتزموا قويان وكذلك التزم سيبويه غزوية والوجه غزووة فيمن بني على التاء قال سيبويه ولا تقول غزووة لأنك إذا قلت غزووة إنما تجعلها كالواو في سرو ، ولغزو فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت كما لا يكون فعلت مضاعفا من الواو نحو : قووت ومن هنا نقول قويان بنيت على الزيادتين أو لم تبن وسيبويه لم يجعلهما

كالتاء ولا يشبه ما ذكروه بفزوية ، لأن الأولى[1] في قووان ، عين والثانية لام وهي في غزووة لام والثانية زائدة وليس تعليل اللام كتعليل العين ، وليست الألف والنون كالتاء الا تراهم صححوا نزوان وغليان وأعلوا قناة وقطاة وشواة الرأس ودواة فهذا فرق بين وقال سيبويه في فعله من رميت رموة إذا بنيت على التاء ورمية إذا لم تبن وقال في حييان بالإدغام ولم يجعله كحي الذي لا يلزم فيه ، حي لأنه لم يجعل الزيادتين كالتاء " .

وأيضا يتوهم ابن مالك خطأ ابن عصفور في ختمه إدغام المتقاربين بقوله " فإن كان الثاني من المتقاربين ساكناً بينا ولم يجز الإدغام ، وقد شذت العرب في شيء من ذلك فحذفوا أحد المتقاربين ، لما تعذر الحذف بالإدغام لأنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين ، لأنه لا يدغم الأول في الثاني حتى يسكن ، فقالوا بلحارث " .

---

[1] الممتع / ص ٦٨

وفي ذلك يقول ابن مالك متعقباً لرأي ابن عصفور " ليس هذا موضع بلحارث ، لأنه من كلمتين"

فهو يظن أن ابن عصفور أورد هذه الفقرة خطأ مع الإدغام في الكلمة الواحدة وهي خاصة بالإدغام في الكلمتين . ولكن ابن عصفور لم يخص هذه الفقرة بأحد الأدغامين دون الآخر .

وإنما جعلها عامة تضم الإدغامين ، في حالة كون الحرف الثاني من المتقاربين ساكناً وكذلك يعقب ابن مالك ابن عصفور بقوله " وأما ما ذهب إليه أبو العباس من أن اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة والثانية متحركة لا يجوز لثقله فباطل " فيقول ابن مالك متعقباً لابن عصفور .

ومن الدليل على قول أبي العباس أن الواوين متى أدى قياس إلى اجتماعهما متحركين قلبت الأولى همزة ولم تثبت أصلا نحو أولى "

وعندما نرجع إلى المثال الذي أورده ابن مالك لا نجد فيه اجتماع واوين متحركين أصلاً .

ومع كل ذلك نرى أبو حيان النحوي قد ألف كتاب المبدع ولخص فيه كتاب ابن عصفور بالرغم أنه مال إلى نقده بما رآه وبما اعتمد عليه من آراء النقاد السابقين فقد عرفنا عنه أن كان شديد الإعجاب بكتاب الممتع كثير الاهتمام به حتى إنه لا يفارقه[1]

فقد أولى أبو حيان كتاب الممتع عناية لدرجة أنه قابله بقراءة شيخه رضي الدين الانصاري الأندلسي ومعارضته بعدة نسخ وتعقبه له بالزيادات والشروح والنقود فهو قد أولاه العناية لدرجة أنه لخصه بنفسه واختزل عباراته واسقط شواهده وبين ما فيه من احتجاج وجدل واستطراد ، دون أن يجري في مادته تنقيحاً أو تصويباً بذكر وسمى مختصرة " المبدع في التصريف " والدليل فيها على أنه كان يقدر جهد ابن عصفور الصرفي وسعيداً بما فيه المقدمة التي أوردها في تلخيص المبدع في التصريف بقوله : " قال أبو حيان محمد بن يوسف ابن حيان حمداً لك اللهم ، على ما منحتناه وشكرا وستراً منك لما اجترحناه وغفراً وصلاتك وسلامك على من أنزلت عليه القرآن ذكرى ، وبعثته هادياً للورى سوداً وحمراً .

---

[1] بقية الوعاة / ٣٥٧

وبعد فإن علم التصريف يلطف إدراكه على ذوي الأفهام ويشرف المتحلي به على سائر الأنام إذ هو أشرف شطري اللسان العربي وأجمل ذخيرة الفاضل النحوي ولغموضه قل منه التصنيف والخلاف ولم تتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الاختلاف وليس كعلم الأعراب الذي أزدحم على منهله الوارد وترنقت بعد صفوها منه الموارد

فلا يتميز به الفاضل إلا عند أفاد الرجال ، ولا يظهر فيه السابق إلا عند ضيق المجال وما أحد نظر في الإعراب أدنى نظر إلا وهو مدع فيه ، وموهم الأغمار أنه يحسنه وبدريه .

ولقد أخذنا هذا الفن بعد أخذ علم الإعراب ، عن استاذنا أبي جعفر ابن الزبير ، وتلقناه من فيه لا من كتاب حفظاً وعرضاً ، ونقلناه عنه شفاهاً رطباً غضاً في مدة شهور يدربنا في مسالكه الصعاب ويوغل بنا في أبعد المذاهب واشعب الشعاب إلى أن أمتطيناه ذلولا وهبت لنا زعزعة قبولاً وجنبناه سلس القياد وإن كان أبيا واقتدناه طوع المراد وإن كان عصياً .

ولما كان كتاب الممتع أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً والخصه تهذيباً واجمعه تقسيماً ، وأقربه تفهيماً قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمنه من الحكام بالخص عبارة

وابدع إشارة ليشرف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان [1]ويسرح بصيرته في عقائل حسان وسميته بالمبدع الملخص من الممتع .

ولم انفرض للتنبيه على ما فيه من الاعتراض ، بل بين المغني عنه والراض وإن فسح الله لي في العمر وساعدني سابق القدر ، وضعت في علم التصريف ما أنا له آمل وعلى تحصيل موادة من قديم الزمان عامل والله يبلغنا فيما أملنا من ذلك الأمنية ويخلص لنا في العلم والعمل النية لا مرجو إلا ثوابه ولا محذور إلا عقابه"

بقوله الذي ورد سابقاً : (.... فهذه جملة الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي.

ولما كان النظير والخروج عنه لا يعلمان إلا بعد معرفة أبنية الأسماء والأفعال . وضعت من أجل ذلك بابين حصرت في أحدهما أبنية الأسماء ، وفي الآخر أبنية الأفعال)

---

[1] المبدع / ص ١٥ / أبو حيان النحوي

إلى أن يعرض قضية ومسألة أبنية الأسماء والأفعال عرضاً مطولاً مفصلاً ويختمها كما رأينا في بداية البحث بقوله (... وإذ فرغنا من تبيين الحروف الزوائد ، والأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي ، فينبغي أن أضع عقب ذلك باباً ، أبين فيه كيفية أوزان الأسماء والأفعال ، والخلاف الذي يبين النحويين في ذلك)

وقد لاحظت أن منهج ابن عصفور الذي عرضه واضح لا ليس فيه ولا غموض ، وبالإضافة إلى ذلك فهو متناسق الأجزاء ومرتبطها .

وإن اختلفت طبعات الكتاب فإن المعلومات التي بين دفتيه من طبعة إلى طبعة لا تختلف كثيراً فمثلاً يقول في الإدغام ما يلي :

(..... فأما الميم والواو ... فلم تدغما في الفاء لأن الميم فيها غنة والواو فيها لين ، والفنة واللين فضل صوت في الحرف ،فلو أدغمتهما فيها .

لقلبتهما فاء ، فتذهب الفنة واللبن ، فيكون ذلك إخلالا بهما ونلاحظ أن ابن عصفور قد يلحق في تحليل المسائل الصرفية الأصول بالفروع لأنه يكون منشغلاً بتحليل المسائل دون الالتفات لاختلاط الأصل فيها بالفرع .

ومثال لذلك قوله (فأما فعال نحو صوام ، فلا تقلب الواو فيه ياء لبعدها من الطرف : وقد جاء حرف واحد شاذ ، وهو قولهم : فلان في صبابة قومه ، يريدون صوابه ، أي صميمهم وخالصهم . وهو من صاب يصوب ، إذا نزل كأن عرقه فيهم قد شاع وتمكن [1]

وقد تأثر في هذه القضية بطريقة عرض ابن جني للقضايا والمسائل الصرفية في مؤلفاته .

وقد اكمل التحليل إلى قوله " .... فأما فعال .... وقد جاء حرفان شاذان وهما قولهم فلان في صيابة قومه .... وقولهم نيام ، بمعنى نوام جمع نائم أنشد ابن الاعرابي :

إلا طرقتنا مية نبت منذر فما أرق النيام إلا سلاماً

وأيضا يلاحظ أن ابن عصفور يعرض للمسائل التي تكون فيها ألفاظاً شاذه لكنها أصلية مثل ما فعله في توضيحه الشواذ التي همزتها أصلية أولاً فإذا هي :

" أولق " وغيرها من الهمزات الأصلية كقوله : "فإن قيل فما الدليل على أصالة الهمزة في هذه الألفاظ الأربعة ؟ .

---

[1] الممتع في التصريف ، ص ٤٧

فالجواب مفصلاً كما يلي (فإن قيل : فما الدليل على أصالة الهمزة في هـذه الألفـاظ الخمسة ؟ فالجواب يكون كما يلي :

(وأما أيطل فالذي يدل على أصالة همزته وزيادة يائه قولهم في معناه إطل ، فيحذفون الياء ، ويثبتون الهمزة ، ولو كانت الهمزة هي الزائدة لقيل يطل بالياء ، ولا يمكـن أن يدعي أن الهمزة بدل من الياء لما ذكرناه من أن الياء لا تبدل همزة أولاً "

وأيضا نجد ابن عصفور يعرض المسألة الصرفية ثم لا يكملها وبعد ذلـك يـأتي لهـا باستدراك مما عده النحاة عيبا عليه إذ أنه يعرض المسألة أو القضـية الصـرفية ثـم يستدركها يعتبر عندهم من الذين يغفلون عن عرض أمثلتهم كاملة فمثلاً نجد ذلك عنـده كما في المسائل الصرفية التالية .

فمثلاً مما عدوه غفلة واستدراك والحاق لما عرضه في تحدثه عن نفي وجود صفة على وزن (فعل) عدا كلمتين ويؤكد ذلك بأن ما جاء على هذه الصيغة وصفاً سواهما ، هو اسم في الأصل استعمل استعمال الصفات نحو قوله تعالى " مكاناً سوى " [1]

و " دينا قيماً " [2] ثم لا يلبث أن يستدرك بعد ، فيلحق أمثلة أخرى قـائلاً : " وكـذلك قولهم سبي طيبة وما روى ، وماء وصبري ، لا حجة في شيء من ذلك على إثبـات : فعل ، في الصـفات، لأن جميع ذلك لا يطابق موصوفه : أما طيبة فإنه مؤنث اللفـظ وهو تابع لمذكر .

وأما روى وصدى فيوصف بهما الجميع والمفرد ، على صورة واحدة فيقال مياه بيري ، مياه روى ، وقد تقدم أن الصفة إذا كانت كذلك كان محكوماً لها بحكم الأسماء .

وكذلك عرف ابن عصفور في عرضه للمسائل الصرفية في مؤلفه الممتع أنه يعـرض المسألة ويوضح رأيه فيها ثم يعقبها برأي أحد العلماء السابقين وقد فعل ذلك في الكثير من المسائل الصرفية .

ولكني الآن سـوف أعرض نموذج لما استدرك فيه رأي أحد العلماء بعد أن وضـح رأيه ففي أبـدال الهمزة من الواو يقـول إنها : تكون مبدلة من الواو المضمومة غيـر أول شرطين :

الأول : أن تكون الضمة لازمة.

---

[1] سورة / طه الآية/ ٥٨

[2] سورة / الأنعام الآية / ١٦١

الثاني : الا يمكن تخفيفها بالاسكان .

ثم بعد التحليل لهذه المسألة السابقة الذكر يعرض رأي ابن جني حيث يقول (وزعم ابن جني أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة ، إذا كانت زائدة وإن اجتمع الشرطان فلا يقال الترهؤك في مصدر ترهوك .

والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصلية فإن تصريف الكلمة أو اشتقاقها يدل على أن الهمزة عنده أنها إذا كانت أصلية فإن تصريف الكلمة أو اشتقاقها يدل على أن الهمـــزة مبدلة من واو ، ولا بتصور ذلك فيها إذا كانت زائدة ، فلم يدر أزيدت ابتداء أم زيـــدت الواو أولاً ثم أبدلت الهمزة منها .

فلما كان إبدال الهمزة يؤدي إلى الالتباس في بعض المواضع رفض إبدالها .

ومما يقوي هذا المذهب أنها لا تحفظ من واو زائدة مبدلة .

وكذلك لاحظنا أنه يسهو ويغفل عن المسألة ولكنه يستدرك ذلك ويعود ثم يلحق رأيه بها ، وقد فضلت أن اذكر ذلك لأنهم أيضا عدوه من العيوب التي كان ينبغـــي أن يلتفـــت لإصلاحها وتعديلها قبل عرض الكتاب .

ومن ذلك ما ذكره عن الأجوف إذ يقول فيه : (فإن كانت اللام همزة فحكمه حكم مـــا لامه غير همزة ، إلا فيما استثنيه لم "

والعبارات التي الحقها بعد ذلك قوله : ... فإن كانت اللام [1]همزة فلا تخلو الفاء إذ ذاك من أن تكون همزة أو لا تكون .

فإن كانت همزة فإنه لا يجئ منه شيء في الأفعال ، لأن حروفه كلها تعتل ، الا ترى أن الألف من حروف العلة ، وكذلك الهمزتان فكما لا تكون حروف الفعل كلها معتلـــة فكذلك لا تكون عينه حرف عله وفاؤه ولامه همزتان .

وإنما يجئ في الأسماء ، قالوا آء وهو شجر ونظيره من الأسماء في الاعتلال جميـــع حـــروفه : واو وإن لم تكن الفاء همزة فحكمه حكم مالامه غير همزته ، إلا فيما استثنيه لك .

وقد كثر عنده الاستدراك في الممتع حتى عندما يريد أن يشرح ويفند ويوضح المســـألة الصرفية ويذكر فيها آراء الآخرين ، فهو يغفل منها ثم بعد ذلك يلحق ما أغفله حيث أننا

---

[1] الممتع / ص/ ٤٨

نجده يأخذ رأي أحد علماء الصرف الذين تقدموا عليه وسبقوه ثم يعرض رأيه في القضية نفسها بعده فمثلاً نجده في ذلك يتعقب رأي المبرد في المسالة الصرفية التالية .

في قوله ومن هذا القبيل أن المبرد قد ذهب إلى أن " مقام " أعل لكونه مصدراً للفعل المعتل ، أو اسم مكان له ، لا لأنه على وزن الفعل ، فتعقبه ابن عصفور بعد ذلك شارحاً ومعقباً على رأيه في القضية نفسها بقوله : " وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه إن زعم أن الذي يعل ما هو جار على الفعل ....."

وبعد ذلك استدرك على قوله هذا بحجة أخرى اعقبها فيما يلي :

" ..... وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه إن زعم أنه لا يعل إلا أسماء المصادر ، وأسماء الأزمنة ، والأمكنة ، فقد أعلت العرب معيشة وهو اسم ما يعاش به ، وليس باسم مصدر ، ولا زمان ولا مكان . وكذلك المثوبة وهو اسم ما يثاب به من خير أو شر .

وإن زعم أن الذي يعل ما هو جار على الفعل أعني مشتقاً منه بقياس مطرد ، فباطل لأنهم قد أعلوا معيشة ، ليس مفعلة مما عينه ياء مما يقال باطراد .

ومثله تعليله في قلب عين " قائم " و " بائع " الحق فيها رأى المبرد أيضا بقوله : " .... وزعم المبرد أن الف : فاعل ، أدخلت قبل الألف المنقلبة في : قال وباع ، وأمثالهما ، فالتقى الفان وهما لا يكونان إلا ساكنين فلزم الحذف لالتقاء الساكنين .

أو التحريك فلو حذفت لا لتبس الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، فحركت العين لأن أصلها الحركة والألف إذا تحركت صارت همزة [1]

ثم نجده يكرر البسط في المسائل الصرفية على نسق السهو والنسيان والغفلة ثم يتبعها بالإلحاق حيث يلحق المسألة بالاستدراك عليها حتى عدت هذه الزيادات فمثلاً يتعرض للتحدث عن زيادة الياء حيث يقول فيها إذا كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما محتمل للأصالة والزيادة .

فلا يخلو أن تكون الميم أو الهمزة أولاً ثم يستدرك ذلك بالزيادة في القول فيقول : (وإن كان غير ذلك من الزوائد قضيت على الياء بالزيادة

---

١ الممتع في التصريف / ابن عصفور الاشبيلي / ص ٣١

وعلى ما عداها بالأصالة ، نحو يرمع ، إلا أن يقوم دليل على خلاف ذلك ، نحو ضهيأ ويأجج)

وهذه نماذج فقط من المسائل التي وردت لديه في الممتع وأضاف إليها واستدرك عليها مما حدا بالنحاة أن يعتبروها علة من علل تأليف ابن عصفور .

ولكنا نراه في أجزاء الكتاب يهتم بتنقيح وتصحيح المسائل الصرفية ثم يعرضها بكل وضوح مقارنة بالمسائل الصرفية عند بقية المؤلفين .

وكما نجد أن النحاة قد عابوا عليه الأخطاء والمسائل السابقة التي ذكرناها ،عابوا عليه فيها الاستدراك ، فهو أيضا قد عاب عليهم عدم إقبالهم على التأليف في الصرف وذلك لصعوبته ووعورة مسالكه حيث قال : (وضعوا فيه مالا يبرد غليلاً ، ولا يحصل لطالبه مأمولاً ، لاختلال ترتيبه ، وتداخل تبويبه) وبجانب ذلك نراه مدح نفسه وأبان أنه ألف كتاباً محكماً به كل المسائل الصرفية التي يحتاجها أهل اللغة فقال (.... بحسن الترتيب ، وكثرة التهذيب ، ممتنعاً عن القدح ، مشبها للروض في وشيء ألوانه وتعمم أفنانه ، وإشراق أنواره وابتهاج انجاده وأغواره والعقد في التئام وصوله وانتظام فصوله .

وبالفعل كان كتابه واضحاً في الفهم لكل من يرد استيعابه كما أن أبوابه دقيقة وفيه البحث والتفرع في مسائله الصرفية ومع ذلك لم يتركه النقاد الذين بحثوا معه في نفس المجال واتخذوا القضايا الصرفية والمسائل التي ألف فيها طريقاً للنقد والنقض لما عرضه فيه ، واعتبروا أن ابن عصفور في مؤلفه له هفوات تعد من الأوهام والأخطاء ووصفوه بأوصاف لدرجة أنهم عدوا تأليف مختلطاً مضطرباً .

المسائل التي فيها اضطراب

لقد أضطرب تأليفه عندما تحدث عن مسألة الإبدال من الباء فيقول " أما الميم فأبدلت من أربعة أحرف وهي : الواو والنون والياء واللام "[1] ثم يقول مرة أخرى بعد عرض الأمثلة : " وأبدلت من النون فيما حكاه يعقوب عن الأحمر من قولهم : طانه الله على الخير ، وطامة، أي جبله وهو يطينه ولا يقال يطيمه .

فدل ذلك على أنّ النون هي الأصل ثم أنشد قول الشاعر :

لقد كان حراً يستحي تضمنه الا تلك نفس ، طين منها حياؤها

[1] الممتع / ص ٦٧

وفي هذا اتضح لنا أن حسن التنسيق يقتضي العمل به والاعتماد على ما يرد فيه .
ولكنه قد يكون مستعملاً قليلاً ونادراً مما جعل البعض يعتقد أنه غير حسن لـــذلك لـــم يكثر النحاة من استعماله ولكن الصحيح أنه من الحسن لذلك استخدموه في الشعر وبقية الأمثلة المراد توضحيها .

الفهارس الفنية

فهـــرس القـــرآن

الآيـــــــــــــــــــة	الســـورة	رقم الآيـــة	الصفحة
"ولو إنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر ..."	لقمان	٢٧	ب
" والسماء ذات الحبك "	الذرايات	٧	١٠٤
" لا يبغون عنها حولا "	الكهف	١٠٨	١٥
" ولا الضالين "	الفاتحة	٧	١٢٤
" واشتعل الرأس شيباً "	مريم	٤	٥٨، ١١٦
" فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان "	الرحمن	٣٩	٥٨، ١١٦
" لا تخف دركا ولا تخشى "	طه	٧٧	٦٠
" حتى نرى الله جهرة "	البقرة	٥٥	٤، ٦٣
" إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله "	آل عمران	١٤٠	٦٣
" سلطانيه "	الحاقة	٢٩	٧٣
" لتخذت عليه أجرا "	الكهف	٧٨	٨١
" ديناً قيماً "	الأنعام	١٦١	٧٦
" جعل الله لكم قياماً وأرزقوهم "	النساء	٥	١٢٢
"جعل الله تعالى الكعبة البيت الحرام قيلماً للناس "	المائدة	٩٧	١٢٢
" إذ تلقونه بألسنتكم "	النور	١٥	١٢١
" إن المجرمين في ضلال وسعر "	القمر	٤٧	١٢٧
" دابة من الأرض تكلمهم "	النمل	٨٢	١٤٠
" ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت "	إبراهيم	١٧	١٤٩
" وكلم الله موسى تكليما"	النساء	١٦٤	١٥٩
" إن الإنسان لفي خسر "	العصر	٢	١٦٢
" عرباً أترابا لأصحاب اليمين "	الواقعة	٣٧-٣٨	١٦٤
" وقروناً بين ذلك كثيراً "	الفرقان	٣٨	١٦٥
فأنا أول العابدين "	الزخرف	٨١	١٦٩
"فالمغيرات صبحاً "	العاديات	٣	١٦٩
" ما تكن صدورهم "	النمل والقصص	٧٤ ، ٦٩	١٧٢

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
قال عليه السلام " نعم العمة لكم النخلة "	٣٢
القوم الذين قالوا " نحن بني غيان " فقال لهم صلى الله عليه وسلم : " بل أنتم بنو رشدان "	٤٧

فهرس الأشعار

البيت		الصفحة
إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق	أبوزيد	٦٠
إذا كنت في قوم عدي لست منهم فكل ما علفت من خبيث وطيب	زرقه بن سبيع	١٠٣
إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع	الكسائي	١٤٨
باتت ثلاث ليالي ثم واحدة بذي المجاز تراعي منزلا زيما	غير معروف	٤٤
بضائعك ابن الضائع الندب قد أتت بحظ من التحقيق والعلم موفود	ابن الضائع	١٥٥
بكل مجرب كالليث يسمر على أصوال ذيال رفل	النابغة الذبياني	١٢١
تحلم عن الأذنين واستبق ودهم ولن تستطيع الود حتى تحلم	حاتم الطائي	١١٤
تلفه الأرواح والسمى	العجاج	٨٨
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف	غير معروف	٧٣
حبوا تماضر واربعوا صحبي وقفوا فإن وقفكم حسبي	دريد بن الصمة	١٠٩
حير في حور عيناء حوراء من العين الحير	أبو زيد	٥٥
دعا صرد يوماً على غصن شوحط فطار بذات البين مني غرابها	غير معروف	٣٢
ذعرت به العير مستوزياً شكير جحافله قد كتن	ابن مقبل	١٢٠
راكدة مخلاته ومحلبه وجله حتى أبيأض ملببه	دكين	٥٩
طال همي وبت كالمحزون واعترتني الهموم بالماطرون	غير معروف	٤٤
غراب لاغتراب من النوى والبان بين من حبيب تعاشره	الشنفرى	٣١
فأما العقاب فهي منها عقوبة وأما الغراب فالغريب المطوح	جران العود	٣١
فكان البان أن بانت سليمى وفي الغرب اغتراب غير دان	سوار بن المضرب	٣١
قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديني	رجز	٢٥
لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام	غير معروف	٧٩
محض النحار طيب العنصر غض النحار طيب عنصري	غير معروف	٤٤
من أي يوم من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر	رجز	١١٧
نعما ولدت رضوى لزبان بن كندج	أبن حيان	١٦٨
هل تعرف الدار لأم الخزرج منها فظلت اليوم منها كالمزرج	رجز	٩٥
هل ينجيني حلف سختيت أو فضة أو ذهب كبريت؟	العجاج	٩٣
هويت السمان فشيبنني فما كنت قد ما هويت السمان	المازني	٧٦
وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي اسيراً يمانياً	الخليل	١٥١

البيت		الصفحة
وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويأمل أن يأتي لها بضريب	المتنبي	١٥٥
وقال حمام قلت حم لقاؤها وعاد لنا حلو الشباب ربيح	أبو حيه النميري	٣١
وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرق دان	عمـــرو بـــن معـــد يكرب	٣٢
ولقد ولدت بنين صدق ساده ولأنت بعد الله كنت السيدا	رجز	٤٤
ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمع	غير معروف	٤٥
ومقرونة دهم وكمت وكأنها طماطم يوفون الوفاز هنادك	غير معروف	٧١
يا عجباً لقد رأيت عجبا حمار قبان يسوق أرنبا	أبوزيد	٥٨

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم أنيس	١٥٦
إبراهيم سليمان البصمي	١٥
إبراهيم مصطفى	١٢
أبو الطيب الحلبي	١٦٨
أبو الفتح عثمان بن جني	١٢
أبو حاتم السجستاني	١٦٢
أبو حيان النحوي	١٧٥
أبو عثمان المازني	١٢
أبو علي القالي	١٦٣
أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري	١٤
أحمد بن محمد الميداني	١٢
الأخفش	١٩
الأصمعي	٤٢
ابن الجزري	١٥٩
ابن الحاجب	١٢٣
ابن السراج	٢٨
ابن السكيت	١٢٠
ابن النديم	١٩
ابن عصفور الأشبيلي	٢١
ابن فارس	١٥٠
ابن قتيبة	١٤٩
ابن يعيش	١٤

العلم	الصفحة
الباهلي	١٩
بروكلمان	٢٤
البطليوسي	١٦٢
التبريزي	٣٢
تمام حسان	١٦٦
الجاربردي	١٣
الجوهري	٣٠
حسن ضياء الدين عنز	١٥٧
حسن ظاظا	١٥٩
داؤد عبده	١٦٤
الرضي	١٥٤
الزجاج	٤٨
الزجاجي	١٤٨
الزمخشري	١٥٣
السختياني	٥٨
سيبويه	١٥٠
السيوطي	١٨
شوقي ضيف	٨
صبحي الصالح	١٦١
عبد السلام محمد هارون	١
عبد الفتاح شلبي	١٥٨
عبد الله أمين	١٢
عبد المحسن الفتلي	١٦٥
عبده الراجحي	١٥٦

العلم	الصفحة
العجاج	٣٣
علي بن حازم اللحياني	١٦٢
عمر بن ثابت الثمانيني	١٥
فخر الدين غباوة	١٤
القفطي	١٤٨
المبرد	٧٦
محمد عبد الخالق عضيمة	١٣
مكي بن أبي طالب	١٥٨

فـــــهـــرس اللـــــغـــــــة

المفردة الصفحة

١- أباتر
٢- أحامر
٣- أدابر
٤- إطل
٥- أفاكل
٦- الأرطى
٧- الأفكل
٨- الأيطل
٩- الحنطأو
١٠- السفى
١١- السندأو
١٢- الضباط
١٣- الطبل
١٤- الطحرية
١٥- الفزويت
١٦- الفحجل
١٧- الفكتريت
١٨- الفيشلة
١٩- النجج
٢٠- النندد
٢١- برثن
٢٢- برقع

٢٣- بلز
٢٤- تخورش
٢٥- جؤذر
٢٦- جحمرش
٢٧- جخدب
٢٨- حبرة
٢٩- حبنطي
٣٠- خزعبلة
٣١- زئبر
٣٢- زبرج
٣٣- زهلق
٣٤- سبندي
٣٥- سديف
٣٦- سلهب
٣٧- سمردل
٣٨- شجعم
٣٩- صنبر
٤٠- ضئبل
٤١- طوبالة
٤٢- طيسل
٤٣- عجلط
٤٤- عرثن
٤٥- عكمس
٤٦- علندى
٤٧- عنسل
٤٨- عنفص

٤٩- فعكل

٥٠- فلفل

٥١- قذعمله

٥٢- قرطعب

٥٣- قلعم

٥٤- قهلبس

٥٥- هبلع

٥٦- هجرع

٥٧- همرجل

٥٨- هندلع

٥٩- هيقل

٦٠- وعل

الأعـــــــــــــلام

العلم **الصفحة**

١- أبا أسحاق إبراهيم بن الحاج عمارة الانصاري .

٢- إبراهيم أنيس

٣-إبراهيم عليه السلام

٤- ابن أحمر

٥- ابن الجزري

٦- ابن الحاجب

٧- ابن السراج

٨- ابن السكيت

٩- ابن الضائع

١٠- ابن النحاس

١١- ابن النضر

١٢- ابن الياس

١٣- ابن خزيمة

١٤- ابن سيده

١٥- ابن عبد مناف

١٦- ابن عدنان

١٧- ابن عصفور

١٨- ابن غالب

١٩- ابن فارس

٢٠- ابن فهر

٢١- ابن قتيبة

٢٢- ابن كثير من القراء

٢٣- ابن كعب

٢٤- ابن لؤي
٢٥- ابن مالك
٢٦- ابن مؤمن
٢٧- ابن مدركة
٢٨-ابن مرة
٢٩- ابن مضر
٣٠- ابن معد
٣١- ابن ميادة
٣٢- ابن نزار
٣٣- ابن هاشم
٣٤- ابن هشام الانصاري ١٤
٣٥- أبو حنيفة الدينوري
٣٦- أبو عبد الله محمد بن الازرق
٣٧- أبو محمد مسعود بن أوس بن أصرم
٣٨- أبو البرج القاسم بن حنبل المرى
٣٩- أبو الحسن على بن جابر الدباج
٤٠- أبو العباس المبرد
٤١- أبو الفتح عثمان بن جني
٤٢- أبو بكر الانباري
٤٣- أبو بكر الاخشيذ
٤٤- أبو حاتم
٤٥- أبو ذؤيب الهذلي
٤٦- أبو عبادة البحتري
٤٧- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم
٤٨- أبو عثمان المازني
٤٩- أبو علي القالي البغدادي

٥٠- أبو موسى الهواري
٥١- أحمد بن ثمامة بن جدعاء
٥٢- أحمد بن دومان بن بكيل
٥٣- أحمد بن زيد بن خداش
٥٤- آدم عليه السلام
٥٥- الأخطل
٥٦- الأخفش بن شهاب
٥٧- الأعشى
٥٨- الباهلي
٥٩- التبريزي
٦٠- التوزي
٦١- الجاحظ
٦٢- الجار بردي
٦٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي
٦٤- الرؤاسي
٦٥- الزحاجي
٦٦- الزمخشري
٦٧- السخاوي
٦٨- السكن بن سعيد الجرموزي
٦٩- السيوطي
٧٠- الشلوبين
٧١- الشماخ
٧٢- العباس بن هشام الكلبي
٧٣- العجاج
٧٤- الفارسي
٧٥- الفراء

٧٦- القفطي

٧٧- الكسائي

٧٨- المتنبي

٧٩- المخزومي

٨٠- المسيب التميمي

٨١- النابغة الذيباني

٨٢- النعمان بن جلاس العتكي

٨٣- أيوب السختياني

٨٤- بشار

٨٥- ثعلب

٨٦- حسن ضياء الدين عنز

٨٧- حمزة بن حبيب الزيات "مثرئ الكوفة "

٨٨- رؤية العجاج

٨٩- زيد بن ثعلبة

٩٠- سلمى بنت عمر بن لبيد النجارية

٩١- سيبويه

٩٢- شوقي ضيف

٩٣- طرفة بن العيد

٩٤- عبد السلام محمد هارون

٩٥- عبد المطلب ابن هاشم

٩٦- عبد شمس

٩٧- عبدالرحمن علي الحجي

٩٨- عبد الله أمين

٩٩- عصمت عبدالعزيم دندش

١٠٠- علي بن سليمان

١٠١- عمر بن الخطاب

١٠٢- عمرو بن العلاء

١٠٣- عمرو بن عبيد

١٠٤- فخر الدين قباوة

١٠٥- قصى

١٠٦- قطرب

١٠٧- كثير عزة

١٠٨- كلاب

١٠٩ – لبيد بن ربيعة

١١٠- مالك بن أسماء

١١١- محمد بن بلال بن أحيحة الجلاح

١١٢- محمد بن حبيب

١١٣- محمد بن حمران الجعفي

١١٤- محمد بن خولي

١١٥- محمد بن سليمان بن مجاشع بن دارم

١١٦- محمد بن مسلمة الانصاري

١١٧- محمد علي النجار

١١٨- مزاحم العقيلي

١١٩- مكي بن أبي طالب

١٢٠- هشام بن حكيم

١٢١- وائل بن قاسط

١٢٢- يعقوب الحضرمي

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم .

ثانياً: الكتب:

١. إحياء النحو / عبد القادر شلبي / إبراهيم مصطفى
٢. أساس التصريف / إسماعيل محمد الحضرمي .
٣. الأصول / ابن السراج / تحقيق عبد المحسن الفتلي / بغداد ١٩٧٣
٤. الأغاني / أبو الفرج الاسفهاني / الساسي ١٣٢٣
٥. الأمالي / أبو علي الغالي / دار الكتب ١٣٤٤
٦. إنباه الرواة علي أنباه النحاة /القفطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم /دار الكتب ١٣٦٩
٧. الأندلس في نهاية المرابطين مستهل الموحدين / د . عصمت عبدالعظيم دندش
٨. الأنصاف في مسائل الخلاف / ابن الانباري / القاهرة ١٣٦٤
٩. أوضح المسالك / ابن هشام الانصاري .
١٠. اخبار النحويين البصريين / أبو سعيد السيرافي
١١. ارتشاق الضرب / أبو حيان النحوي
١٢. الاشتقاق / ابن دريد / تحقيق عبد السلام هارون / الخانجي ١٤٠٢
١٣. الاصمعيات / الاصمعي / تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون / المعارف ١٣٧٥
١٤. البحر المحيط / أبو حيان / السعادة ١٣٢٨
١٥. بقية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة /السيوطي
١٦. تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية / الزركشي
١٧. التصريف/ أبوعثمان المازني
١٨. تهذيب التهذيب / ابن حجر / حيدر أباد ١٣٢٧
١٩. تهذيب المقدمة اللغوية / العلايلي
٢٠. الحيوان / الجاحظ / تحقيق عبد السلام محمد هارون / الحلبي ١٣٦٦
٢١. الخصائص / ابن جني / تحقيق محمد علي النجار / دار الكتب ١٣٧٦
٢٢. دراسات في علم أصوات العربية / د . داود عبده
٢٣. دراسات في فقه اللغة / د . صبحي الصالح

٢٤. ديوان ارمئي القيس
٢٥. ديوان النابغة الذيباني
٢٦. ديوان رؤبة العجاج
٢٧. ديوان علقمة بن عبدة
٢٨. ديوان لبيد بن ربيعة / تحقيق إحسان عباس / الكويت ١٩٦٢
٢٩. الذيل والتكملة / المراكشي .
٣٠. سر صناعة الأعراب / ابن جنبي / تحقيق مصطفى السقا وزملائه / الحلبي ١٩٧٥م
٣١. الشافية في علم الصرف / ابن الحاجب
٣٢. شذا العرف في فن الصرف .
٣٣. شذور الذهب / ابن هشام الانصاري / تحقيق محمد محدي الدين ١٣٦٥
٣٤. شرح التصريف / الثمانيني
٣٥. شرح المفضليات / ابن الانباري
٣٦. شرح الملوكي في التصريف / ابن يعيش / تحقيق د. فخر الدين قباوة / دار الاوزاعي
٣٧. ضرورة الشعر / المبرد
٣٨. طبقات النحويين واللغويين / الزبيدي / القاهرة ١٣٧٣
٣٩. العين / الخليل بن احمد الفراهيدي
٤٠. فتح الباري / ابن حجر / بولاق ١٣٠١
٤١. فتح الودود شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود/ أحمد جابر جبران
٤٢. الفهرست / ابن النديم /القاهرة .
٤٣. فوات الوفيات / ابن شاكر الكتبي / القاهرة ١٢٩٩
٤٤. القراءات العشر المتواترة / محمد كريم / دار المهاجر .
٤٥. القلب والإبدال / ابن السكيت
٤٦. الكامل / المبرد / تحقيق وليم رايت / كمبردج ١٨٩٢م
٤٧. الكتاب / سيبويه / الجزء الأول والثاني
٤٨. كشف الظنون / حاجي خليفة / تركيا ١٣١٠

٤٩. كلام العرب من قضايا اللغة العربية / د. حسن ظاظا / مكتبة الدارسات الغوية ١٩٧٦م دار النهضة – بيروت
٥٠. لسان العرب / ابن منظور / طبعة بولاق .
٥١. اللسان العربي / مجلة دورية / المجلد الثامن عشر / الجزء الأول / أبحاث ودراسات
٥٢. اللغة العربية مبناها ومعناها / د . تمام حسان
٥٣. مجموعة الشافية من علمي الصرف / الجار بردي / القاهرة .
٥٤. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء / الراغب الاصبهاني .
٥٥. المحتسب / ابن جني / تحقيق علي النجدي / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦م
٥٦. المخصص / ابن سيده / تحقيق الشنقيطي وعبد الغني محمود / بولاق ١٣١٨
٥٧. المدارس النحوية / د . شوقي ضيف .
٥٨. معاني القرآن / الفراء .
٥٩. المفضليات / الضبي / تحقيق أحمد شاكر – عبد السلام هارون / المعارف ١٣٧١
٦٠. المقتضب / المبرد /تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٨
٦١. الممتع في التصريف / ابن عصفور الاشبيلي .
٦٢. المنصف /أبو الفتح عثمان ابن جني / تحقيق إبراهيم مصطفى / عبد الله أمين الحلبي ١٣٧٣-١٣٧٩
٦٣. النحو العربي والدرس الحديث / د . عبده الراجحي .
٦٤. نزهة الألباء / ابن الانباري / القاهرة ١٢٩٤
٦٥. نزهة الطرف في علم الصرف / أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني
٦٦. همع الهوامع / السيوطي / السعادة ١٣٢٧
٦٧. وفيات الأعيان / ابن خلكان / الميمنية ١٣١٠

ثالثاً: المجلات :

٦٨. مجلة الفكر العربي / العددان (٨ ، ٩)